المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم العلاقات الدولية

الانقلابات العسكرية في منطقة الساحل الأفريقي وتأثيرها على الأمن الوطني الجزائري

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: العلاقات الدولية

إعداد الطالب:

- هاشمي حسام الدين

إشراف الأستاذ الدكتور:

- محمد السعيد مكي

لجنة المناقشة:

اللقب والاسم	الدرجة العلمية	الصفة
فليسي نرجس	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
مكي محمد السعيد	أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقررا
خننو فاتح	أستاذ محاضرة -أ-	ممتحن

السنة الجامعية: 2024-2025

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ

قال تعالى:

﴿ وَقُل رَّبِّ أَدۡخِلۡنِي مُدۡخَلَ صِدۡقٖ وَأَخۡرِجۡنِي مُخۡرَجَ صِدۡقٖ وَٱجۡعَل لِّي مِن لَّدُنكَ سُلۡطَٰنٗا نَّصِيرٗا ﴾ [الإسراء: **80**]

صدق الله العظيم

شكر وتقدير

إن أول الشكر والثناء إلى الله عزوجل الذي أكرمني بنعمة العلم ووفقني ومنحني القوة والإرادة لإتمام هذا العمل المتواضع لقوله تعالى: ﴿ **وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ** ﴾ الطلاق الآية (3) الذي أتمنى أن يكون لبنة في صرح العلم،

وعملا بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم:" من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

(رواه الترمذي)

أتقدم بالشكر الجزيل وكامل الامتنان وكامل عبارات الاحترام والتقدير إلى الأستاذ الدكتور "**محمد السعيد مكي**" على إشرافه على هذه المذكرة، وعلى توجيهاته وإرشاداته القيمة وكذلك أتقدم بالشكر الجزيل وكامل الامتنان والتقدير إلى الأستاذ "**عادل جارش**" الذي لم يبخل علي بالعون والتوجيهات، أدعو لهما بالتوفيق في حياتهما العملية والعائلية ودوام الصحة والعافية وطول العمر.

كما أتقدم بالشكر إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا العمل.

كما أتقدم كذلك بالشكر الجزيل والاحترام والتقدير إلى كل عمال وأساتذة المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.

كما لا يفوتني بهذه المناسبة أن أوجه شكري وامتناني إلى كل من ساندني وقدم لي النصح والإرشاد ومد لي يد العون من قريب أو من بعيد.

شكرا لكم جميعا.

هاشمي حسام الدين

إهـــــــــداء

إلى والدي العزيزين بكل حب و تقدير أنتم النور الذي أضاء دربي، و السند الذي لم يخذلني يوما، نزلت فيكما الآية الكريمة في قوله تعالى: { **وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا** } **سورة الإسراء الآية 23**

كنتما لي نعم الرحمة من الله، أهديكم هذه الكلمات التي تعجز عن وصف شكري و امتناني لما قدمتموه لي من دعم و حب لا محدود، أنتم النور الذي ينير طريقي، و اليد التي تمسك بيدي في كل خطوة، كل نجاح أحققه يعود فضله إليكم، فأنتم سبب كل ما أنا عليه اليوم أحبكم بلا حدود.

إلى كل أهلي و أقربائي

إلى كل من ساندني، من شجعني وقف معي طيلة مشواري الدراسي

إلى كل من أهمه أمري وأسعده نجاحي

هاشمي حسام الدين

مقدمـــــة

تمهـــيد:

تشهد منطقة الساحل الإفريقي خلال السنوات الأخيرة تصاعدا ملحوظا في وتيرة الانقلابات العسكرية ما عرفت بحزام الانقلابات العسكرية، التي أدت إلى الإطاحة بعدد من الأنظمة السياسية في دول محورية مثل مالي، بوركينافاسو، والنيجر. وتعزى هذه التحولات إلى مجموعة من العوامل البنيوية والمعقدة، من بينها هشاشة المؤسسات السياسية، تفشي الفساد، ضعف الحكامة، وتفاقم التهديدات الأمنية المرتبطة بانتشار الجماعات المسلحة والتنظيمات الإرهابية العابرة للحدود، كما لعبت الدول الأجنبية دور في الترتيبات الأمنية التي تشهدها المنطقة.

يشكل هذا السياق الإقليمي المتأزم مصدر قلق حقيقي للدول المجاورة، لاسيما الجزائر التي تتقاسم حدودا طويلة ومفتوحة مع عدد من دول الساحل. فالتحولات السياسية غير الدستورية في هذه المنطقة تؤدي إلى فراغات أمنية، وتخلق بيئات غير مستقرة تسهل حركة الجماعات المتطرفة وشبكات التهريب والجريمة المنظمة، الأمر الذي ينعكس بشكل مباشر أو غير مباشر على استقرار الحدود الجنوبية للجزائر وعلى توازنها الأمني الداخلي.

كما أن تغير أنماط الحكم والتحالفات الإقليمية نتيجة الانقلابات يعيد رسم ملامح المشهد الجيوسياسي في الساحل، ويفرض تحديات جديدة أمام الفاعلين الإقليميين، بما في ذلك الجزائر، التي باتت مطالبة بتكييف مقاربتها الأمنية والدبلوماسية مع واقع إقليمي متغير وسريع التقلب.

وتزداد هذه التحديات تعقيدا في ظل تراجع تأثير القوى الغربية التقليدية وظهور فواعل دوليين جدد في المنطقة، مما يعيد صياغة موازين القوى ويثير تساؤلات حول مستقبل الاستقرار الإقليمي. وفي هذا الإطار، أصبحت الجزائر أمام معادلة معقدة تستدعي قراءة دقيقة للواقع الأمني والسياسي في محيطها الجنوبي، من أجل المحافظة على أمنها الوطني ومصالحها الاستراتيجية في المنطقة.

وفي ظل هذا الوضع، تبرز إشكالية التفاعل بين التغيرات السياسية غير المستقرة في دول الساحل الإفريقي وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري بأبعاده المتعددة: السياسي، الأمني، الاقتصادي وحتى الاجتماعي. فالجزائر، التي تنتهج تقليديا سياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، تجد نفسها مضطرة إلى تبني مقاربات أمنية واستراتيجية أكثر مرونة وفعالية لحماية مصالحها الحيوية في المنطقة، لاسيما في ظل تصاعد التهديدات العابرة للحدود وتراجع التنسيق الأمني الإقليمي. وتفرض هذه التحولات ضرورة تحليل دقيق للتأثيرات المحتملة لهذه الانقلابات على استقرار الجزائر، وفهم آليات التأقلم التي تعتمدها الدولة الجزائرية لمواجهة هذا الوضع المتغير بسرعة.

كما أن الانقلابات العسكرية في الساحل لا يمكن فصلها عن التفاعلات الإقليمية والدولية التي تؤثر بشكل غير مباشر في مجريات الأحداث داخل المنطقة. فضعف دور المنظمات الإقليمية مثل المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ايكواس) في فرض حلول سلمية فعالة، إلى جانب الانقسامات داخل الاتحاد الإفريقي بشأن كيفية التعامل مع هذه الانقلابات، يعكس تراجع فعالية آليات الضبط الإقليمي. وفي المقابل تصاعدت التدخلات الدولية، سواء عبر الحضور العسكري المباشر لبعض القوى الكبرى، أو من خلال دعم غير مباشر لتحالفات جديدة، ما يجعل المنطقة ساحة لصراعات نفوذ تتجاوز أبعادها المحلية. هذا التداخل بين الداخل والخارج يعمق حالة اللايقين ويعقد سبل المعالجة، ويزيد من صعوبة ضبط التداعيات التي قد تطال دول الجوار وفي مقدمتها الجزائر.

1. أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من عدة اعتبارات علمية وعملية يمكن تلخيصها فيما يلي:

1-أهمية الدراسة العلمية:

- تسهم الدراسة في سد ثغرة معرفية متعلقة بالانقلابات العسكرية في منطقة الساحل الإفريقي، حيث لا تزال هذه الظاهرة تحتاج إلى معالجة منهجية متعمقة من منظور يربط بين التحولات السياسية الداخلية والتغيرات الأمنية العابرة للحدود.
- تقدم الدراسة مقاربة تحليلية لفهم كيف تؤثر الانقلابات العسكرية على بنية الدولة، وعلى بيئة الأمن الإقليمي، من خلال تقويض مؤسسات الحكم، وخلق فراغات أمنية تستغلها الجماعات المسلحة والتنظيمات غير النظامية.
- تبرز الدراسة الترابط بين البيئة الجيوسياسية الخارجية والأمن الداخلي للدول، في حالة الجزائر، ما يساهم في تطوير مفاهيم أكثر شمولا للأمن الوطني تتجاوز المقاربات التقليدية المحدودة بالحدود الجغرافية.
- من خلال دمج مفاهيم مثل الأمن الهجين، والتهديدات غير التقليدية، والديناميكيات عبر الوطنية، تتيح هذه الدراسة الفرصة لإعادة صياغة الأطر النظرية لتحليل التهديدات الأمنية في السياق الإفريقي.

2-أهمية الدراسة العملية:

- توفر الدراسة قاعدة معرفية يمكن أن يستند إليها صانع القرار الجزائري في تقييم طبيعة التهديدات القادمة من الجنوب، وصياغة استراتيجيات أمنية تتناسب مع واقع إقليمي غير مستقر.

- تعتبر منطقة الساحل الإفريقي مجال حيوي للأمن الوطني الجزائري، لذلك تساعد الدراسة على فهم آليات تسلل التهديدات الأمنية من دول الساحل نحو الجزائر، ما يسهل وضع خطط عملية لتحسين المراقبة الحدودية، ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

2. مبررات اختيار الموضوع:

إن اختيارنا لهذا الموضوع جاء نتيجة عدة أسباب فتحت لنا باب البحث فيه، وتتمثل أبرز هذه الأسباب فيما يلي:

1-مبررات ذاتية:

- ينبع اختيار الموضوع من اهتمام الباحث الشخصي بفهم التفاعلات الأمنية في المحيط الإقليمي في المحيط الإقليمي للجزائر، وخاصة في منطقة الساحل، التي باتت تمثل بؤرة للتحديات الأمنية المعقدة والمتداخلة.
- يمثل هذا الموضوع فرصة لربط ما تم اكتسابه من معارف خلال المسار الدراسي، خصوصا في مجالات العلاقات الدولية والدراسات الأمنية، بتحليل مستجدات واقعية ومعاصرة تؤثر بشكل مباشر في بيئة الأمن الجزائري.
- معظم الدراسات المتوفرة حول الانقلابات العسكرية في الساحل تأتي من مراكز أبحاث غربية، وبالتالي هناك دافع لتقديم قراءة من منظور جزائري يأخذ بعين الاعتبار خصوصية البيئة الوطنية والإقليمية.

2-مبررات موضوعية:

- تشهد منطقة الساحل موجة متتالية من الانقلابات العسكرية منذ 2020، ما يجعل دراسة هذه الظاهرة ضرورة علمية لفهم دوافعها وآثارها على المحيط الإقليمي المباشر، خاصة في ظل ضعف الآليات المؤسساتية في هذه الدول.
- تعد الجزائر من أكثر الدول تأثرا بما يحدث في الساحل نظرا لطول حدودها الجنوبية مع مالي والنيجر، حيث تشكل الانقلابات بيئة خصبة لتصاعد التهديدات الأمنية العابرة للحدود، ما يجعل الموضوع ذا صلة مباشرة بالأمن الوطني.
- الانقلابات الأخيرة أعادت تشكيل موازين القوى في المنطقة، وأضعفت نفوذ بعض الفواعل التقليديين، ما أتاح فرصا و تحديات جديدة أمام الجزائر كقوة إقليمية. وهذا يحفز على دراسة كيفية تفاعل الجزائر مع هذا المشهد الجديد.

- رغم أهمية الموضوع، لا تزال الدراسات الجامعية العربية والجزائرية التي تتناول بشكل مباشر العلاقة بين الانقلابات العسكرية في الساحل وتأثيرها على الأمن الوطني الجزائري محدودة، ما يمنح البحث قيمة مضافة.

3. مجال الدراسة:

1الحدود الموضوعية: تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على الانقلابات العسكرية التي شهدتها دول منطقة الساحل الإفريقي، باعتبارها أحد أبرز التحديات الأمنية المستجدة التي تواجه دول الجوار الجنوبي، حيث تسعى إلى تحليل أبعادها وأسبابها ودوافعها، مع التركيز على آليات انتشار آثارها الأمنية إلى الجزائر، من خلال دراسة تأثيرها على الأمن الوطني الجزائري بمختلف أبعاده، وكيفية تعامل الدولة الجزائرية مع هذه المتغيرات الإقليمية.

2-الحدود المكانية: تنحصر الدراسة في النطاق الجغرافي لمنطقة الساحل الإفريقي، وبشكل أكثر تحديدا في الدول التي شهدت انقلابات عسكرية خلال الفترة الأخيرة، مثل مالي والنيجر وبوركينافاسو، نظرا لقربها الجغرافي من الجزائر، وتأثيرها المباشر على بيئتها الأمنية الجنوبية. كما تبرز أهمية هذا المجال المكاني بالنظر إلى الموقع الجيوسياسي الحساس للجزائر، باعتبارها دولة تنتمي إلى المجال الإفريقي، وتواجه تحديات أمنية متشابكة تنبع من محيطها الحدودي.

3-الحدود الزمانية: يحدد الإطار الزمني للدراسة في الفترة الممتدة من سنة 2020 إلى 2025، وهي المرحلة التي شهدت تصاعدا غير مسبوق في عدد الانقلابات العسكرية في منطقة الساحل. ما جعلها مرحلة مفصلية تستوجب التحليل والتفكيك. غير أن الدراسة قد تعود أحيانا إلى ما قبل هذا الإطار الزمني، متى اقتضى التحليل الرجوع إلى السياق العام الذي مهد لحدوث هذه الانقلابات، أو لفهم ديناميكيات التهديدات الأمنية الإقليمية في علاقتها بالتحولات العالمية بعد مرحلة الاستعمار.

4. إشكالية البحث:

يحاول هذا الموضوع الإجابة عن سؤال مركزي و رئيسي حول مستور التأثر الذي قد تلحقه هذه الانقلابات بأمن الجزائر الوطني، ومدى قدرة الدولة على التعامل مع بيئة إقليمية متقلبة، وتمت صياغته كما يلي:

إلى أي مدى تؤثر دينامية الانقلابات العسكرية في منطقة الساحل الإفريقي على الأوضاع الأمنية في الجزائر؟

ولتفكيك هذه المشكلة وتبسيطها تخطر لنا في الذهن عدة أسئلة فرعية تتمثل فيما يلي:

-السؤال الأول: ما هي أبرز المضامين الايتيمولوجية والنظرية المناسبة لدراسة الانقلابات العسكرية والأمن الوطني؟

-**السؤال الثاني:** كيف أسهمت موجة الانقلابات العسكرية في إحداث اختلال في توازن القوى داخل منطقة الساحل، وما انعكاسات هذا التحول على طبيعة التهديدات الأمنية العابرة للحدود باتجاه الجزائر؟

-**السؤال الثالث:** كيف تعاملت الجزائر مع هذه التغيرات الإقليمية؟ وما هي الاستراتيجيات والآليات الأمنية والسياسية التي اعتمدتها في هذا السياق؟

5. الفرضيات:

انطلاقا من المشكلة البحثية المطروحة والتساؤلات الفرعية، فلقد تم طرح الفرضيات العلمية الآتية، وهي بمثابة ضوابط تهندس مسار الدراسة على النحو التالي:

الفرضية الأولى: إن تزايد التهديدات الأمنية في دول الساحل يؤثر سلبا على استقرار البيئة الأمنية الجزائرية.

الفرضية الثانية: إن اتساع التهديدات الأمنية الناتجة عن الانقلابات العسكرية في منطقة الساحل يساهم في إعادة بناء تصورات الجزائر لمفهوم الأمن الوطني.

6. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- محاولة تأصيل المفاهيم النظرية المرتبطة بالأمن الوطني والانقلابات العسكرية، من خلال دراسة أبرز الأطر الفكرية والمضامين الإيتيمولوجية التي تفسر تداخلهما في السياق الإفريقي المعاصر.
- تحليل التهديدات الأمنية الناجمة عن الانقلابات العسكرية في منطقة الساحل، خاصة تصاعد نشاط الجماعات الإرهابية، وتنامي شبكات تهريب المخدرات، وتكثف موجات الهجرة غير الشرعية، وتقييم انعكاس كل ذلك على الأمن الوطني الجزائري، لاسيما على مستوى الحدود الجنوبية.
- دراسة التحولات في توازن القوى الإقليمي والدولي بمنطقة الساحل الإفريقي في أعقاب موجة الانقلابات العسكرية، وتحليل أثر تلك التحولات على موقع الجزائر وأدوارها ضمن المعادلات الجيوسياسية والأمنية في المنطقة.
- تحليل المقاربة الجزائرية في التعامل مع الانقلابات العسكرية بدول الجوار، من خلال دراسة استراتيجياتها الأمنية والدبلوماسية، انطلاقا من قناعة مفادها أن استقرار الأمن الوطني مرهون باستقرار المحيط الإقليمي، وأن أمن الجزائر لا ينفصل عن أمن جيرانها في منطقة الساحل.

7. الدراسات السابقة

تعد خاصيتا "التراكمية والتطورية" من السمات الجوهرية التي تميز المعرفة العلمية، حيث لا تنشأ الدراسات من فراغ، بل تبنى على أسس معرفية سابقة تشكل ركيزة لفهم الظواهر و تحليلها. ومن هذا المنطلق، فإن أي باحث ملتزم بالصرامة العلمية يجد نفسه بالضرورة معتمدا على ما أنتجه غيره من الباحثين، إما لتأكيده أو نقده أو تجاوزه. كما قال الفيلسوف "جون ديوي" "**التفكير ليس تكديسا للمعرفة، بل هو إعادة تنظيم لما نعرفه بالفعل**". وانطلاقا من ذلك، اعتمدنا في هذه الدراسة على مجموعة من البحوث والدراسات التي تناولت القضايا الأمنية والسياسية في منطقة الساحل الإفريقي، لما لها من قيمة تحليلية تسهم في بناء الإطار النظري والفهم الموضوعي لأبعاد الإشكالية المطروحة، خاصة في علاقتها بالأمن الوطني الجزائري، نذكر منها ما يلي:

1-**كتاب محمد بوبوش، "الأمن في منطقة الساحل و الصحراء"** (عمان: دار الخليج للنشر و التوزيع، 2016)، يعالج هذا الكتاب مسألة الأمن في منطقة الساحل والصحراء من زاوية شمولية، حيث يقدم تحليلا متعمقا لطبيعة التهديدات الأمنية التي تواجه المنطقة، مثل الإرهاب، الجريمة المنظمة، تهريب السلاح، الاتجار بالبشر، والهجرة غير الشرعية. اعتمد المؤلف على المنهج الوصفي التحليلي، مدعما بدراسات حالة ونماذج من السياسات الأمنية للدول المعنية، إضافة على تسليط الضوء على الأدوار التي تلعبها القوى الإقليمية والدولية. حيث قدم تفكيكا واضحا لبنية التهديدات الأمنية المعقدة في المنطقة، وربطها بعوامل داخلية (ضعف الدولة، الفقر، الهشاشة السياسية) وخارجية (تدخل القوى الأجنبية، انتشار السلاح)، ركز على أهمية المقاربة الأمنية التشاركية بين دول المنطقة لمواجهة التحديات، تميز في الربط بين الأمن والتنمية، وأهمية إدماج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية في الاستراتيجيات الأمنية. ما اغفل عنه الكاتب هو انه لم يناقش انعكاس غياب الاستقرار السياسي في دول الجوار على الأمن الوطني الجزائري، خاصة في ظل تطور طبيعة الفواعل الأمنية (ميليشيات، جماعات مسلحة غير تقليدية). وهذا ما ستتطرق إليه مذكرتي تحليل تأثير تراجع التنسيق الأمني، وصعود أنظمة عسكرية انتقالية قد تعيق الشراكات الأمنية التقليدية، إلى جانب تغير ديناميكيات التهديدات القادمة من الجنوب.

2-**كتاب منصور لخضاري، "السياسة الأمنية الجزائرية المحددات-الميادين-التحديات"** (قطر: مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، يناقش هذا الكتاب ملامح السياسة الأمنية الجزائرية في ظل بيئة إقليمية ودولية متغيرة، من خلال تحديد المحددات التاريخية والجغرافية والسياسة التي تؤطر التوجه الأمني للدولة الجزائرية. كما يعرض مجالات تطبيق هذه السياسة الميدانية كالجيش، مكافحة الإرهاب، حماية الحدود، والأمن الطاقوي، مع تحليل التحديات التي تواجه الجزائر مثل تصاعد التهديدات في الجوار الجغرافي وامتداد الأزمات الإقليمية. قدم تحليلا بنيويا شاملا للمحددات المؤثرة في صياغة السياسة الأمنية الجزائرية، سواء كانت تاريخية

(الثورة، مبدأ عدم التدخل)، أو جغرافية (طبيعة الحدود)، أو اقتصادية (الأمن الطاقوي)، تميز بربطه بين مؤسسات الأمن القومي و تطور مهامها الميدانية، خصوصا الجيش الوطني الشعبي ودوره في مكافحة الإرهاب وتأمين الحدود مبرزا أهمية التوفيق بين المبدئية و الواقعية في السلوك الأمني الجزائري، ناقش بإسهاب التحديات الناجمة عن التحولات الجيوسياسية في المنطقة المغاربية ومنطقة الساحل، مع التركيز على تداعيات الأزمات الليبية والمالية على الأمن الوطني. وما أغفل عنه هو أنه لم يخصص تحليلا معمقا للانعكاسات المباشرة لهذه الانقلابات العسكرية على الأمن الوطني الجزائري، سواء من حيث تصاعد التهديدات العابرة للحدود أو تغير أنماط التنسيق الأمني مع تلك الدول.

3-الدراسة التي قام بها **الباحث نبيل بويبية ، "الجزائر و المشاريع الإقليمية و الدولية لبناء السلم في منطقة الساحل الإفريقي: التحديات و الرهانات"**، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، أطروحة دكتوراه، 2018. تناول الباحث في أطروحته موضوع الدور الجزائري في مشاريع بناء السلم في منطقة الساحل الإفريقي، حيث ركز على التفاعل الجزائري مع المبادرات الإقليمية والدولية مثل "مجموعة دول الساحل الخمس"، و"بعثة الأمم المتحدة في مالي"، و"الجهود الفرنسية والأمريكية"، في ظل بيئة إقليمية معقدة ومليئة بالتحديات الأمنية والسياسية. اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي، مع توظيف المقاربات الجيوسياسية والأمنية لفهم تحركات الجزائر في المنطقة. أبرزت الدراسة الدور الفاعل للجزائر كدولة محورية في مبادرات تسوية النزاعات في الساحل، خصوصا من خلال آليات التعاون الأمني والدبلوماسي، قدمت تحليلا معمقا للتحديات التي تواجه الجزائر، مثل تعارض المصالح الإقليمية والدولية في الساحل، وضعف التنسيق متعدد الأطراف، سلطت الضوء على المساعي الجزائرية للحفاظ على دور الوسيط الحيادي، ورفض التدخل الأجنبي العسكري المباشر. ما أغفلته الدراسة تحليل تأثير هذه الانقلابات بشكل مباشر على الأمن الوطني الجزائري، لا سيما في ظل تغير أنماط التهديد وظهور السلطات انتقالية غير متعاونة في بعض الأحيان. ستتطرق مذكرتي إلى التركيز على كيفية تأثير التغيرات السياسية خاصة بعد موجة الانقلابات الجديدة بعد 2020 في طبيعة التهديدات العابرة للحدود (كالإرهاب والجريمة المنظمة)، وتغير أنماط التعاون الأمني الإقليمي، ومدى قدرة الجزائر على التكيف مع بيئة أمنية جديدة تسودها أنظمة عسكرية انتقالية قد تكون أقل تعاونا أو أكثر تقلبا.

8. صعوبات الدراسة:

تتطلب دراسة موضوع بحجم وتأثير الانقلابات العسكرية في منطقة الساحل الإفريقي جهدا بحثيا كبيرا، ومن أبرز الصعوبات التي واجهتنا عند إعداد هذه الدراسة، متعلقة أساسا ب:

- النقص الواضح في المراجع العربية المتخصصة التي تربط بين ظاهرة الانقلابات العسكرية في دول الجوار وتأثيرها المباشر أو غير المباشر على الأمن الوطني الجزائري، الأمر الذي اضطرنا للاعتماد بشكل كبير على مصادر أجنبية باللغة الإنجليزية والفرنسية إضافة إلى المقالات، وهو ما تطلب وقتا و جهدا إضافيين في الترجمة والتحقق من مصداقيتها.
- حداثة الموضوع وتغير المعطيات السياسية والأمنية بشكل مستمر يجعل من الصعب الوصول إلى استنتاجات نهائية أو صياغة تصورات دقيقة.

9. منهجية البحث:

بالنظر إلى طبيعة الموضوع، فإن ذلك يستدعي استخدام منهجية مركبة تستقطب مجموعة من المناهج والاقترابات والأساليب على النحو التالي:

1-**المنهج الوصفي التحليلي:** معتمد هذا المنهج من أجل وصف الظاهرة ومكوناتها الرئيسية من أجل إعطاء صورة واضحة لما تعاني منه المنطقة من تهديدات التي تفرزها البيئة الغير مستقرة جراء الانقلابات العسكرية والتحديات الأمنية التي تواجه الجزائر، وقد اعتمدناه من أجل إيجاد العلاقات الوظيفية والارتباطية التي تربط متغيرات الدراسة وتفسيرها، بهدف الوصول إلى نتائجها.

2-**منهج دراسة حالة:** اعتمدنا هذا المنهج في تخصيص منطقة الساحل الإفريقي وظاهرة الانقلابات العسكرية التي تشهدها كل من مالي، النيجر، وبوركينافاسو و علاقتها بأمن الجزائر من حيث التأثير والتأثر، حيث تم تحليل المتغيرات المؤثرة و المتفاعلة في منطقة الساحل ومدى تأثيرها على الجزائر من حيث التداعيات.

أما من حيث الاقترابات، فقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على **الاقتراب النسقي** من خلال دراسة مدى تأثير التحولات، ومسار الأحداث الموجودة منطقة الساحل الإفريقي بعد الانقلابات العسكرية على البيئة الداخلية للجزائر وكيفية تعامل النظام السياسي الجزائري معها، كما تم استعمال أيضا **الاقتراب الوظيفي** من خلال معرفة الدور الذي تقوم به الجزائر في المنطقة من أجل الحفاظ على أمنها.

كما تعتمد هذه الدراسة أيضا على استخدام أساليب الدراسات المستقبلية لوضع تصور مستقبلي من خلال مجموعة من السيناريوهات (المسارات) حول الاستقرار السياسي في منطقة الساحل الإفريقي.

10. تحديد المفاهيم:

إيمانا بأن وضوح المفاهيم والتحكم بها يشكلان أساسا لكل بحث يهدف إلى معالجة الموضوع بطريقة محكمة وفعالة، فإن نجاح إيصال الفكرة للقارئ يعتمد بشكل كبير على تقديم المفاهيم وشرحها بدقة. وكما قال

ألبرت أينشتاين: "إذا لم تستطع شرح فكرتك ببساطة، فهذا يعني أنك لم تفهمها جيدا". بناء على ذلك، ستركز هذه الدراسة على تحديد المفاهيم التالية:

1-**الاستراتيجية:** يعود هذا المصطلح إلى أصل يوناني لاشتقاقه من الكلمة اليونانية « Stratêgos » التي تجمع كلمتي: " stratos =الجيش" و "Agein=القائد" فالمصطلح ذو أصل عسكري، وارتبط تاريخيا بالحرب وإدارتها. ومع تطور علم الحرب، أصبحت الاستراتيجية فرعا منه، وبدأت الجهود لتدوين فنون الحرب، كما فعل نيكولا مكيافيلي في كتابه "فن الحرب". بدأت الدراسة العلمية للاستراتيجية في منتصف القرن الثامن عشر، عندما كتب المفكر الإنجليزي "هنري لويد" مقدمة لكتابه عن حرب السنوات السبع، تناول فيها النظريات العسكرية العامة وأسس الاستراتيجية الحربية، والتي تُعنى باستخدام القوة المسلحة من قبل الدولة لتحقيق أهدافها، أضاف المفكر الألماني "كارل فون كلاوزفيتز" مفهوما مهما للاستراتيجية، حيث عرفها بأنها استخدام الاشتباك كوسيلة لتحقيق أهداف الحرب، مشددا على العلاقة بين الوسائل والغايات في ميدان القتال. أما "فون مولتكه" فقد وسع التعريف بجعل الاستراتيجية عملية تنفذ تحت تصرف القائد لتحقيق الهدف المطلوب، مشيرا إلى أهمية ملاءمة الوسائل للهدف[1]

وخلاصة القول إن الإستراتيجية تُعد أداة لتحقيق الأهداف السياسية المرسومة، ولهذا فهي تركز على الأساليب والأدوات دون الأهداف، كما أنها تمثل حلقة وصل بين الحاضر والمستقبل من خلال رسم مناهج وخطط تنطلق من رؤية مستقبلية للأهداف، وتتضمن فلسفة للتطور ولهذا، كما يشير الدكتور علي الدين هلال فهي ترجح تصورا معينا على آخر وتختار البديل الأنسب وفقا لتلك الرؤية وخرج استخدام المصطلح من أصله العسكري الضيق إلى استخدامات أشمل في ميادين أوسع، مثل العلوم السياسية والعلاقات الدولية وإدارة الأعمال والدراسات الأمنية.

2 - **الدولة الهشة:** يستخدم مصطلح "الدول الهشة" (Fragile States) للدلالة على مفهوم قريب من "الدول الفاشلة"، لكنه يعد أكثر تلطيفا. وقد اعتمده "صندوق السلام" (The Fund for Peace) لتفادي الانطباع السلبي الذي يحمله مصطلح "فاشلة"، خاصة فيما يتعلق بالحكومات التي تعاني من الصراعات. ويرى الصندوق أهمية إعادة النظر في المفهوم الإصطلاحي لهذا التصنيف، خصوصا عند الحديث عن دول تمر بظروف هشة. ويرتبط مفهوم الهشاشة و الفشل من الناحية العملية، حيث يعرفها "**نعوم تشومسكي**" على أنها: "الدول التي تُعد مصدر تهديد وخطر على أمن الدول المجاورة"، غالبا ما تكون عاجزة عن بسط سيطرتها الكاملة على أراضيها، وتفشل في تلبية احتياجات مواطنيها وتعاني من ضعف في حماية أرواحهم وممتلكاتهم. أما الباحث "**روبرت روتبرغ**" تتسم

[1] دليلة غدير، **الإستراتيجية الأمنية الفرنسية في منطقة الساحل الأفريقي (دراسة حالة مالي)**. مذكرة ماستر في علوم سياسية تخصص علاقات دولية دراسات أمنية وإستراتيجية، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2015، ص 10.

بالتوتر والصراعات العنيفة، ويغلب عليها الانقسام والفوضى، كما تعاني من ضعف شديد في مؤسساتها وغالبا ما تدخل في نزاعات داخلية عنيفة، حيث تواجه السلطات الحكومية تمردات مسلحة وتحديات أمنية خطيرة، ما يقدم التعريف هو طابع الاستمرارية في استخدام العنف الموجه ضد النظام القائم، بهدف تحقيق مطالب سياسية أو جغرافية، مثل المطالبة بالاستقلال. ويتجلى هذا الفشل في عجز الدولة القومية عن السيطرة على العنف مما يؤدي إلى تفاقم الصراعات الداخلية المسلحة، وانهيار مستوى المعيشة، وضعف الدولة المركزية ومختلف مؤسساتها.[1]

3 –**الضبط الحدودي:** الضبط الحدودي هو فرع من فروع التحكم في الأنظمة الديناميكية، يركز على التأثير في سلوك نظام فيزيائي من خلال التحكم في الظروف المفروضة على حدوده الجغرافية أو الهندسية مثل الأطراف. يستخدم بشكل خاص في الأنظمة الموصوفة بمعادلات تفاضلية جزئية، حيث يعد التحكم من الداخل غير ممكن أو غير فعال، ويستعاض عنه بفرض إشارات أو قيود عند الحدود لضبط الأداء أو تحقيق الاستقرار.[2]

4 -**المهددات عبر الوطنية:** هي مجموع التهديدات الأمنية التي تشترك في المعاناة بسببها مجموعة من الدول قد تكون حدودية مثل معاناة دول الساحل الإفريقي الإرهاب الذي ينتشر في فضاء جغرافي ينبسط على أكثر من دولة واحدة أو غير حدودية كمعاناة كثير من الدول المتباعدة جغرافيا خطر المخدرات مثل أوروبا.[3]

5-**الشركات الأمنية الخاصة:** التعاريف التي تناولت الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة لا توجد أساسا للتمييز بين الأعمال التي تدخل في مهام الشركات الأمنية الخاصة، وتلك التي تضطلع بها الشركات العسكرية الخاصة باستثناء ما يلاحظ في تعريف مشروع لاتفاقية دولية خاصة بالشركات العسكرية والأمنية الخاصة، فالشركات الأمنية وفقا للتعريف لا تصل خدماتها إلى نوع الخدمات القتالية خلافا للشركات العسكرية.

فهناك من عرفها كونها منظمة مدنية خاصة تعمل في مجال العمليات العسكرية في تقديم المساعدة و المشورة والدعم العسكري وتقدم الخدمات التي تقدمها عادة القوات المسلحة الوطنية.

---

[1] بالة عمار، **التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الافريقي وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري -مالي أنموذجا-**. أطروحة دكتوراه تخصص العلاقات الدولية، كلية الحقوق و العلوم السياسية قسم العلوم السياسية جامعة باتنة 01، 2018، ص ص: 95-96.

[2] Krstic Miroslav, Boundary Control of PDEs: A course on Backstepping Designs, 2008, p 29.

[3] منصور لخضاري، **السياسة الأمنية الجزائرية المحددات-الميادين-التحديات**. قطر: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، ط 1 ،2015، ص18.

ومن عرفها أيضا بأنها كيانات تجارية خاصة تُقدم خدمات أمنية أو عسكرية، بوجه خاص توفير الحراسة والحماية للأشخاص و الممتلكات وصيانة نظم الأسلحة و تشغيلها واحتجاز السجناء وتقديم المشورة أو التدريب للقوات المحلية و لموظفي الأمن.[1]

11. هيكلة الخطة:

انطلاقا من تحديد طبيعة الدراسة و اتجاهها وفي إطار المعالجة العلمية للموضوع وللإجابة على الإشكالية المطروحة تم اعتماد خطة شاملة لجميع المتغيرات والعناصر المراد تحليلها بهدف الوصول إلى مبتغى الدراسة، موزعة على ثلاثة فصول وفقا للمنطق المنهجي الذي يحكمها كالتالي:

-**الفصل الأول:** سيتم فيه مناقشة أبرز المضامين المفاهيمية والنظرية حول الأمن الوطني الجزائري والانقلابات العسكرية في منطقة الساحل الإفريقي.

-**الفصل الثاني:** خصص لدراسة موجة الانقلابات العسكرية في الساحل الإفريقي، حيث تضمن هذا الفصل أهمية الجيوسياسية لمنطقة الساحل وعلاقة التحولات الجديدة في المنطقة من إعادة فرز للنفوذ في المنطقة بالانقلابات العسكرية.

-**الفصل الثالث:** والأخير فتم التطرق فيه إلى استراتيجيات والآليات التي اعتمدتها الجزائر لمواجهة المخاطر القادمة من الساحل الإفريقي خاصة بعد الانقلابات العسكرية من أجل بناء منطقة آمنة.

[1] ياسين طالب، الشركات العسكرية والأمنية الخاصة ودورها كفاعل مؤثر في العلاقات الدولية، حوليات جامعة الجزائر 1، العدد 32-، ج 4، ديسمبر 2018، ص 43.

الفصل الأول:

السياق المفاهيمي والنظري للدراسة

تمهيد:

تعد منطقة الساحل الإفريقي من أكثر المناطق الجغرافية هشاشة، لما تشهده من أزمات سياسية مزمنة، وتحديات أمنية معقدة، تبرز مشكلة التداول غير السلمي على السلطة عن طريق الانقلابات العسكرية من أهم مظاهر عدم الاستقرار السياسي في المنطقة، خاصة في آخر خمس سنوات حيث شاهدنا عودة تصاعد وتيرة الانقلابات العسكرية في دول الساحل مثل مالي، النيجر، بوركينا فاسو، و تشاد، يكشف عن أزمة بنيوية في الدول التي تعاني من ضعف المؤسسات، وانعدام الشرعية السياسية. ومن منظور نظري، يمكن تحليل هذه الظاهرة عبر النموذج الواقعي في العلاقات الدولية الذي يربط بين غياب الاستقرار الداخلي وتهديد الأمن القومي للدول المجاورة، إلى جانب العلاقات المدنية العسكرية.

بالنظر إلى الجزائر، تعد هذه الانقلابات ذات تأثير مباشر وغير مباشر على أمنها الوطني، بحكم الامتداد الجغرافي، والروابط التاريخية و الاقتصادية، فضلا عن كون الجزائر فاعلا إقليميا رئيسيا يسعى للحفاظ على استقراره الداخلي و مكانته الجيوسياسية. وتكمن الخطورة في تداعيات هذه الانقلابات على أمن الحدود، وتنامي الجماعات المسلحة، وتدفقات اللاجئين، مما يفرض على الجزائر إعادة تقييم مقاربتها الأمنية والدبلوماسية تجاه دول الجوار.

دراسة الانقلابات العسكرية في منطقة الساحل و تأثيرها على الأمن الوطني الجزائري تمثل إشكالية بحثية معقدة تتقاطع فيها العديد من الأبعاد . تستلزم دراسة هذه الظاهرة توضيح الإطارين المفاهيمي والنظري من خلال ضبط أهم المفاهيم التي تعتبر متغيرات المذكرة من أجل تسهيل عملية التحليل والتفسير بين مختلف الظواهر في الفصول الأخرى، ولهذا ارتأى الطالب إلى تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، هي كالتالي:

المبحث الأول: الأمن الوطني الجزائري

المبحث الثاني: الانقلابات العسكرية

المبحث الثالث: العلاقة بين الأمن الوطني والانقلاب العسكري وفقا للمقاربات النظرية

المبحث الأول: الأمن الوطني الجزائري

المطلب الأول: الأمن الوطني بين التصور الضيق والواسع

لفهم الأمن في عالم متغير يجب الإجابة عن هذه الأسئلة: الأمن لمن؟ كيف يتحقق الأمن؟ ما هو معنى الأمن؟ هل من الممكن تحديد مجموعة من الخصائص المشتركة للتعاريف المقدمة للأمن؟

-**الأمن لغة**: وردت كلمة الأمن في القواميس العربية بمعاني متعددة: ويقصد به سكون القلب، وراحة النفس والشعور بالرضا و الاستقرار وعدم الخوف، كما تعني الأمانة والصدق.[1] وفي التنزيل العزيز: { وآمنهم من خوف} سورة قريش، الآية الرابعة ، الأمن نقيض الخوف، أمن فلان يأمن أمنا، والأمانة ضد الخيانة، والإيمان ضد الكفر.[2] وقد عرفت دائرة المعارف البريطانية الأمن بأنه: "حماية الأمة من خطر القهر الذي قد يأتي من قوى أجنبية"، حيث ترى أن تهديد تلك القيم يمثل التهديد الحقيقي للأمن . ورغم أن هذا التعريف لا يقدم تحديدا دقيقا ،إلا أنه يشير إلى مختلف الأخطار والتحديات التي تواجهها الدول، خصوصا تلك المرتبطة بالعلاقات الدولية . ويمكن اعتبار قدرة الدولة على الإستمرار والبقاء ، والحفاظ على قيمها الأساسية وتنميتها، أحد مظاهر الأمن الوطني ، إلى جانب القدرة على تحقيق النمو والتطور المستدام .[3]

-**الأمن اصطلاحا:** كانت البداية الحقيقية لاستخدام مصطلح الأمن الوطني كانت منذ معاهدة واستفاليا 1648، وهو مفهوم ديناميكي ونسبي يتميز بخاصية التأثر بما هو موجود في أرض الواقع فالتغيرات الحاصلة في نهاية القرن العشرين أدت إلى توسيعه، من مواضيع ترتكز غالبيتها على المسائل العسكرية والدفاع إلى بعد الحرب الباردة أصبحت المواضيع لا تقتصر على المسائل العسكرية الإستراتيجية فقط .

اختلف في تحديد مصلح الأمن من مدرسة إلى أخرى ومن منظر إلى آخر حيث عرفه "ريتشارد أولمن" على أنه الفعل أو الحدث الذي:

- يهدد بطريقة كارثية وفي مدة زمنية قصيرة، مستوى حياة سكان الدولة.
- يهدد مجموعة الخيارات الخاصة بصياغة السياسة العامة المتاحة أمام دولة ما أو أمام مسيري التنظيمات والتكتلات الخاصة شركات، تكتلات اقتصادية، منظمات دولية غير حكومية.[4]

---

[1] محمد الأمين البشرى، **الأمن العربي المقومات و المعوقات**. الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ط01، 2000، ص 18 .

[2] ابن منظور، **لسان العرب**. بيروت: دار صادر، ج01، 2003، ص164.

[3] AL-saadi , Rashad Muhammad salem , **National Service and its Security , Military, and development Implications**. united Arab Emirats :Center for strategic studies and research Emirats Lecture Series 108, 2015, p. 01.

[4] Peter Hough, **Understanding global security.** London Routledge, ed 1 , p7.

يعرفه شارل سلاينشر بأنه " يشير إلى مجموعة من القيم مثل الحرية ، والرفاهية ، والسلام ، والعدالة ، والشرف ، و طريقة الحياة ؛ و هي تمثل أهداف الأمن ، و يعد الأمن وسيلة لحمايتها. أما **"بوث" BOTH و"ويلر" WHEELER** فيؤكدان أن الأفراد والمجتمعات لا يمكنهم بلوغ حالة الأمن المستقر إلا إذا كانوا في مأمن من انتهاك حرياتهم من قبل الآخرين، أي أن الأمن يفهم كعملية تحرير.[1] ويرى **"باري بوزان" BARRY BUZAN** أن حالة الأمن تناقش ضمن سياق التحرر من التهديد.

الأمن الوطني يعني القدرة التي تتمكن بها الدولة من تأمين إنطلاق مصادر قوتها الداخلية والخارجية، في مواجهة التهديدات في السلم والحرب مع إستمرار الإنطلاق المؤمن لتلك القوى في الحاضر والمستقبل تحقيقا للأهداف الوطنية المسطرة.[2] أما هنري كيسنجر فيعرف الأمن بأنه السلوك الذي ينتهجه المجتمع من أجل ضمان بقائه وإستمراريته. فيما يعرف الأمن الوطني وفقا للسياسة الدولية، على أنه قدرة الدولة على التصدي لأي اعتداء قد تتعرض له من طرف دولة أخرى، سواء عبر إستخدام القوة العسكرية أو من خلال وسائل أخرى تسهم في الحفاظ على أمنها الخارجي والداخلي، دون خضوعها لأي نفوذ أو سلطة من جهة أخرى [3]

الأمن الوطني يشير إلى قدرة الدولة على حماية أراضيها وشعبها، بما في ذلك مصالحها وقيمها الثقافية والاقتصادية، من أي تهديد خارجي . كما يشمل أيضا التعامل مع التحديات الداخلية والسعي لحلها من خلال تبني سياسات متزنة تعزز من وحدة الصف وتنمي روح الإنتماء للوطن والولاء لقيادته. ويتطلب ذلك جهدا مستمرا على الصعيدين المحلي والدولي، من خلال دراسات استراتيجية تستند إلى تحليل الماضي وتقييم الحاضر واستشراف آفاق المستقبل.[4]

ينبغي الإشارة إلى الإختلاف الدائر بشأن مفهوم الأمن الوطني، ذلك أنه يتجاذبه تصوران، التصور الضيق، والتصور الواسع

1- **التصور الضيق لدراسة الأمن الوطني**: ينطلق أنصار هذا التصور في تعريفهم للأمن الوطني من إفتراضين أساسيين وهما :

---

[1] Lakhami, Sheeby **, International Security and the relationship between the north Atlantic treaty organization and the arab countries -post cold war period- (1991 AD – 2008 AD)** . Egypt: the Egyptian library of printing and publishing Alexandria , ed 1, 2019, p. 09.

[2] هشام الأقداحي، **أبعاد و تحديات الأمن القومي التجانس القومي-القوة لعسكرية-قضية الحدود**. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة،2018، ص.48.

[3] Munir Mahmoud, Badawi , **principles of political science** . New York: faculty of commerce , ed 1, 2003, p. 113.

[4] AL-Saadi, **same as previous reference**. p. 17.

أ- التهديدات التي تستهدف الإضرار بأمن الدولة خارج حدودها تشمل التهديدات الصادرة عن الفاعليين الدوليين الآخرين، المتمثلين في بقية الدول الأخرى، حيث تعتبر هذه الكيانات الوحدات الأساسية في العلاقات الدولية وفق النظرة التقليدية الواقعية.

ب- غالبا ما تكون هذه التهديدات ذات طبيعة عسكرية، مما يستوجب الرد عليها بأسلوب عسكري لضمان بقاء الدولة وحماية أمنها

يعد الأمن بالنسبة للدولة مرادفا لحماية مصالحها الحيوية من التهديدات الخارجية، حيث يرتبط بشكل وثيق بقدرتها على مواجهة المخاطر المحتملة. وقد لخص **"ليبمان" (Lippman)** هذا المفهوم بقوله: "تعيش الأمة في أمان عندما لا تواجه خطرا يهدد قيمها الأساسية سواء كان ذلك الخطر داخليا أو خارجيا، وإذا ما كانت قادرة على تجنب الحرب، أو تحقيق النصر في حالة المواجهة".[1] كما تعرف موسوعة العلوم الاجتماعية الأمن الوطني بأنه قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية. ووفقا ل**"فرانك تراجر" (Frank Trager)**، فإن "سياسة الأمن الوطني هي إستراتيجية تتبناها الحكومة بهدف خلق ظروف محلية ودولية ملائمة لحماية قيم الدولة الحيوية ونشرها في مواجهة التهديدات الصادرة عن الخصوم الفعليين أو المحتملين". [2] أما **"أرنولد وولفرز" (Arnold Wolfers)**، فيرى أن "الأمن الوطني يتمثل في حماية القيم المكتسبة سابقا ... أو هو في غياب المخاوف التي قد تعرض تلك القيم للخطر". [3]

الأمن الوطني يقوم على أنه يمثل جوهر القيم الأساسية للدولة، ويعطي الأولوية عند تخصيص الموارد المتعلقة بالسياسات الوطنية . فعند الإختيار بين شراء الأسلحة أو الزبدة، ترجح الحاجة للسلاح إذا كانت الدولة تواجه تهديدا أمنيا . هذه الفكرة سبق أن تناولها **"آدم سميث"**، حيث قال: "إن الإختيار بين الدفاع والثروة يستدعي الإنحياز إلى الدفاع". وبالتالي، فإن هذا الخيار يعكس حاجة الدولة للحفاظ على إستقلالها وسيادتها الإقليمية، مما يجعل الأمن الوطني الهدف الأول للسياسة الأمنية.

يرى أنصار التصور الضيق أن أمن الدولة يرتبط في الأساس بقضايا الدفاع العسكري والتسلح. ويعتمد هذا التصور على تعزيز القوة العسكرية للدولة بسبب الإحساس بالخوف الدائم المتبادل لزيادة قدرتها على مواجهة التهديدات الخارجية من الدول الأخرى وهو ما ينشأ عنه في النهاية ما يسمى ب "معضلة الأمن" حيث إن الدول تسعى لتحسين أمنها الوطني بشكل فردي، وهي تتحرك في ظروف تتميز بالفوضى – حسب النسق المعرفي الواقعي

[1] Mohamed ayoob , The security problematic of the third world. **World politics**, Vol. n 2 , January 1991 , pp.82-85.

[2] hussein toga , the national security administration of the Hashemite kingdom of Jordan. university of south Carolina , 1983, p.18.

[3] Abdoul- Monem AL-Mashat , **National security in the third world**. Colorado : west view, replica Edition, 1985, pp . 20-21.

– وذلك عبر إستخدام سياسات تسليحية ودفاعية من خلال التحالفات ، ويترتب على ذلك إيجاد بيئة دولية تدعم الأمن النسبي لجميع الدول، حيث تعاني الدول متاعبها على الرغم من أنها نتاج مجهوداتها الفردية[1]

2- **التصور الواسع للأمن الوطني:**

يتميزعن التصور الضيق للأمن بشموليته وامتداده ليشمل قضايا متعددة بدلا من الاقتصار على الجوانب العسكرية أو الدفاعية . يعتمد هذا التصور على مجموعة من الإفتراضات الأساسية، منها أن التنمية الاقتصادية تشكل ركيزة أساسية لتحقيق الأمن الوطني، ويبرز ذلك من خلال الحاجة إلى تأمين الموارد التي تعتبر ذات أهمية استراتيجية، والتي تؤثر على سياسات الدول وتفاعلها الدولي . لقد ازداد التفاعل بين دول الشمال والجنوب بتدفق الموارد نحو دول الشمال، بالإضافة إلى أزمة النفط عام 1973، وأزمات القمح والموارد الغذائية ومسائل التنمية، هذه الأزمات دفعت الكثير من الباحثين إلى إعادة النظر في مفهوم الأمن ليشمل أبعادا اقتصادية فيعرف **"كروز" و"ناي" KRUSE & NYE** الأمن الاقتصادي على أنه غياب تهديد الحرمان الشديد للرفاه الاقتصادي » فلابد من حماية القيم الأساسية من التهديد الخارجي، ومواجهة الحرمان الشديد، وتأمين الوصول إلى المصادر العالمية أو الاحتياطات العالمية من الموارد الإقصادية الحيوية التي يتوجب أن تكون مضمونة و مؤمنة .وإلا فإن سيادتها الاقتصادية ستكون معرضة للتهديد [2].

من ناحية أخرى ، يعرف **"كوبر" COOPER** الأمن الوطني على أنه قدرة المجتمع على الحفاظ على قيمه الثقافية وتعزيزها في مواجهة التغيرات، ويحدد **"فوستر" FOSTER** ثلاثة أسس مختلفة لأية سياسة أمنية: القوى الاقتصادية، والقوى السياسية، والقوى العسكرية . حسب **"هيلغا هافتندورن" Helga Haftendorn**، الأمن الوطني هو نتيجة مباشرة للمأسسة التدريجية للدولة ذات السيادة منذ القرن السابع عشر.[3] وبالنسبة ل **"آرنست ماي" Ernest May**، فإن استخدام مفهوم الأمن الوطني في العقائد السياسية هو محصلة لفكرة حماية سيادة الدولة التي تطورت خاصة بعد الحرب العالمية الثانية.[4]

---

[1] بونوار بن صايم، **مصادر التهديدات الخارجية لمنطقة المغرب العربي و آفاقها المستقبلية**. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3، 2003م، ص.18.

[2] Dario Battistella, Les Relation international pour science humaines, courants et disciplines. **science Humaines**, 183,2007, p54.

[3] Helga Haftendorn, The Security Puzzle: Theory-Building and Discipline-Building in International Security. **International Studies Quarterly**, vol.35, n 01 (Mars 1991), pp.03-17.

[4] May Ernest, **National Security in American History, in: Graham Allison & Gregory Treverton (eds), Rethinking America's security: Beyond Cold War to New World Order**. New York: Norton,1992, p.235.

أما **"ماكنامرا" Mc NAMARA** وزير الدفاع الأمريكي سابقا في كتابه **"جوهر الأمن"** فقد انتقد المنظور التقليدي للأمن الذي يركز فقط على القوة العسكرية، معتبرا أن الأمن الحقيقي يتجلى في تحقيق التنمية المستدامة على المستويين الاقتصادي والسياسي على الصعيد الداخلي... وفي الأمم النامية عبر كامل العالم إن جذور أمن الإنسان لا تكمن في سلاحه ولكن تكمن في ذهنه . ومن ثم يعرف الأمن الوطني قائلا: " الأمن يعني التنمية، والأمن ليس هو الوسائل العسكرية على الرغم من أنها جزء منه، والأمن ليس هو القوة العسكرية على الرغم من أنها جزء منه، والأمن ليس هو النشاط العسكري التقليدي على الرغم من أنه مندرج ضمنه، فالأمن هو التنمية و التطور، وبدون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن[1] . ويعرف **"أولمان " ULLMAN** الأمن الوطني على أنه: الجهود المبذولة لحماية الدولة من الأحداث التي قد تهدد نوعية الحياة لسكانها . وتتمثل هذه التهديدات في العجز عن تلبية الإحتياجات الأساسية، بالإضافة إلى تقويض البيئة والكوارث الطبيعية . ويوسع الواقعي الجديد **"باري بوزان" Barry Buzan** مفهوم الأمن الوطني التقليدي ليشمل الأبعاد البيئية والاقتصادية . وهو ما يدعو إليه **"جيسيكا" Jessika** ، فالأمن عنده ينبغي أن يشمل المصادر البيئية والقضايا الديمغرافية ، وتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان.[2] حسب بوزان فإن الأمن يقتضي موضوعا مرجعيا Référent Object وذلك استجابة للسؤال أمن ماذا؟، ويجيب أمن الدولة، لكن ذلك لا يكفي لأن هناك موضوعات مرجعية أخرى للأمن محتملة أو كامنة، ولهذا يتبنى في تحليله ثلاثة مستويات: الأفراد، الدول، والنظام الدولي، ورغم إعترافه بوجود موضوعات مرجعية أخرى، فإنه يبقى واقعي التصور بقبول بمركزية الدولة كمرجعية لموضوع الأمن.[3]

والمستخلص مما سبق، هو أن الأمن الوطني يقتضي تأمين كيان الدولة بحماية وحدة أراضيها من التهديدات الداخلية والخارجية، القائمة و المحتملة . وتحقيق الأهداف العامة للمجتمع التي تتعلق بالاستقرار السياسي، والاندماج الاجتماعي، والتنمية الوطنية الشاملة . ويمكن قياس اجمالي القوى الوطنية الشاملة كميا من خلال النموذج الرياضي التالي[4]:

$P.P=(C+E+M+I)\times(S+W+D)$ حيث P.P = قوة الدولة المدركة (إجمالي القوى الوطنية الشاملة)

C = الكتلة الحيوية.

E = القدرة الاقتصادية.

---

[1] كوثر عبد الله الجوعان، مفهوم الأمن الوطني الشامل و أبعاده في مختلف شؤون الحياة. ورقة مقدمة ضمن مؤتمر التوافق السنوي الرابع للأمن الوطني الشامل، معهد المرأة للتنمية والتدريب، الكويت، 2007، ص.06.

[2] J .Aun Tickner, Revissioning security. cambidge Polity Press , 1995 , pp 180-183.

[3] عبد النور بن عنتر، تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية. **مجلة السياسة الدولية**، العدد 160، أفريل 2005، ص 56-63.

[4] مبروك بشاينية، معضلة الأمن الوطني الجزائري في ظل استراتيجية النفوذ للقوى العظمى. **مجلة المدرسة العليا الحربية**، العدد 4، جوان 2011 ، ص.96.

M = القدرة العسكرية.

I = قدرة ممارسة النفوذ دوليا و إقليميا.

S = الهدف الإستراتيجي للدولة.

W = الإدارة القومية.

D = القدرة الدبلوماسية.

متغيرات القوى الوطنية تمثل أبعاد الأمن الوطني.

المطلب الثاني: مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية

قبل تعريف العقيدة الأمنية ينبغي أولا تحديد المقصود بكلمة "عقيدة" يرجع أصل الكلمة إلى الكلمة اللاتينية doctrina وهو يعني عملية تعليم نظرية ومنهجا. [1] وتفهم العقيدة على أنها منظومة من الآراء و المبادئ والمعتقدات، التي تشكل مرجعية نظرية يتبناها الأفراد لتكوين فهم معين للعالم ، وتساعدهم على تفسير الظواهر ذات الطبيعة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية والعلمية.[2] وغالبا ما يستخدم مصطلح العقيدة للإشارة إلى نظام فكري مرتبط بمذهب معين (مثل العقيدة الماركسية المنسوبة إلى كارل ماركس)، أو توجه سياسي (مثل عقيدة مونرو)، أو تيار فلسفي (مثل العقيدة الليبرالية) . وتأخذ العقيدة بعدا إيديولوجيا إذا شكلت نظاما فريدا ومتناسقا من التصورات للعالم والتي تقبل على أنها صحيحة وصادقة دون نقد أو مناقشة[3].

أما العقيدة الأمنية ، فهي تشير إلى منظومة من القواعد والمبادئ والنظم العقائدية المنظمة والمترابطة التي توجه سلوك الدولة الأمني (تعاوني/ غير تعاوني) تعتمدها الدولة لتحديد خياراتها الأمنية في الداخل و الخارج، وتشمل جميع أبعاد الأمن الوطني (السياسي، الاقتصادي، العسكري، وغيرها) . وتهدف إلى تحديد مصادر التهديد، وطرق التعامل معها، من خلال توظيف الأدوات المتاحة للدولة سواء كانت ديبلوماسية، عسكرية، أو اقتصادية. كما تعكس العقيدة الأمنية فلسفة الدولة في إدارة أمنها الوطني و تصورها لدورها الإقليمي والدولي، وهو ما يجعلها تختلف من دولة لأخرى تبعا لظروفها وسياقاتها الخاصة، وفي المقابل تتخذ العقيدة الأمنية كقاعدة لتفسير سلوكات الدول الأخرى [4].

تعد العقيدة الأمنية من المرتكزات الجوهرية التي يستند إليها صانع القرار الأمني في الدولة، إذ توجه السياسات الأمنية على الصعيدين الداخلي والخارجي . ومن هذا المنطلق، تنشأ علاقة ترابطية بين العقيدة الأمنية والسياسة الخارجية، حيث يلاحظ أن تأثير العقيدة الأمنية يمتد إلى صياغة المبادئ التنظيمية التي تسهم في تحديد

[1] Toupictionnaire, **Le dictionnaire de politique**. Definition de doctrine, Paris, 2005.

[2] Alain Rey , **Le Grand Robert de la langue francaise.** Definition de doctrine , 2010.

[3] Toupictionnaire, **op.cit**.

[4] Francis sempa, US National security doctrines historically viewed. American diplomacy,2003.

أولويات الدولة وفقا لمصالحها الجيوسياسية ، وتعتمد كمرجعية لدى صناع القرار لتوجيه السياسات واتخاذ المواقف المناسبة .[1] وتساهم العقيدة الأمنية في تمكين الدولة من التفاعل بفعالية مع التحديات والتهديدات الآنية والمستقبلية ، سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة ، قريبة أو بعيدة المدى . ويمكن القول إن العقيدة الأمنية توفر إطارا نظريا متسقا يوجه الفاعلين الأمنيين ضمن الدولة نحو بلورة تصورات واستراتيجيات تسهم في تحقيق الأهداف الوطنية ،وذلك عبر تحديد طبيعة التهديدات وسبل مواجهتها[2].

وذلك من خلال تحديد ما يلي :

- كيف ترى وتعرف الدولة نفسها وكيف تريد أن تكون؟ (من نحن؟ ? who we are)
- ما هي مهمة مختلف الفاعلين الأمنيين وأهداف السياسة (الإستراتيجية) الأمنية ؟ (ماذا نفعل؟ What do we do ?)
- كيف تنفذ هذه السياسة وما هي وسائل تنفيذها ؟ (كيف نفعل هذا ؟ ? How do we do that)
- كيف كانت السياسات الأمنية تنفذ في السابق ؟ (كيف كنا نفعل هذا في السابق؟ How did we do that in the past ?)[3]

أ-المرتكزات التاريخية للعقيدة الأمنية الجزائرية:

ترتكز العقيدة الأمنية الجزائرية على مجموعة من المبادئ الأساسية، أبرزها :

- **مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول**: يقسم هذا المبدأ إلى نوعيين، الأول هو عدم التدخل بمعنى الواسع، ويقصد به الإمتناع عن التدخل في القضايا الداخلية للدول الأخرى سواء من قبل السلطات الداخلية أو من خلال المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة. أما النوع الثاني فهو عدم التدخل بمعنى الضيق، وهو عدم التدخل المادي باستخدام القوة العسكرية[4] .

ويستند هذا المبدأ إلى جملة من العوامل التاريخية و الثقافية و الاجتماعية التي برزت داخل المجتمع الجزائري، مما جعله ركيزة أساسية في اتخاذ القرارت. فمنذ إستقلال الجزائر عام 1962، تبنت نهجا رافضا

[1] www.Americandiplomacy.org.p01.

[2] قوي بوحنية ،استراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي: قراءات إفريقية ، منشور بتاريخ 3 جويلية 2012، متوفر على الرابط التالي: https://n9.cl/17x8w تاريخ الاطلاع (10/03/03/2025: 9).

[3] حسام حمزة، **الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري**. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، تخصص ديبلوماسية وعلاقات دولية ، ص 55، 2011.

[4] ماجد عمران، فيصل كلثوم ، السيادة في ظل الحماية الدولية لحقوق الإنسان . **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية** ، المجلد 27 ، ع1 ، 2011 ، ص 476.

للتدخل في شؤون الدول الأخرى بجميع المجالات، وفي المقابل ترفض بشكل قاطع أي تدخل أجنبي في شؤونها الداخلية، مهما كانت التكاليف. على مدى عقود طويلة، تمسكت العقيدة الأمنية والعسكرية الجزائرية بهذا المبدأ، رغم تعدد الدعوات المطالبة بتدخل الجزائر في محيطها الإقليمي، خاصة في سباق مكافحة الإرهاب. فقد شهد اجتماع وزراء الخارجية العرب بشرم الشيخ بمصر عام 2015، مناقشة مسألة التدخل العسكري في اليمن وليبيا، غير أن الجزائر رفضت المقترح المتعلق بإنشاء قوة عربية لمكافحة الإرهاب تشارك فيها بقواتها المسلحة، رغم ذلك أبدت الجزائر إستعدادها لتقديم الدعم اللوجستيكي والمادي والتدريب والتعاون الاستخباراتي، لكنها رفضت إرسال وحدات قتالية، التزاما بعقيدتها الراسخة بعدم التدخل العسكري خارج حدودها ، باستثناء مشاركتها في الحروب العربية ضد الكيان الصهيوني عامي 1967 و1973 ، والتي اعتبرت حالات استثنائية[1].

- **التعاون مع الدول المجاورة** : أولت الجزائر أهمية كبيرة لمبدأ التعاون الدولي مع الدول المجاورة،بهدف تدعيم وتنمية العلاقات المتبادلة. ويعد هذا الأمر ضمانا إيجابيا لعلاقات حسن الجوار والمساهمة في الحد من فرص الإعتداء وحل النزاعات دبلوماسيا دون اللجوء إلى القوة[2] .
- **حل النزاعات بطرق سلمية وعدم اللجوء للقوة:** استوحت الجزائر هذا المبدأ من ميثاق الأمم المتحدة الذي يشجع على تسوية النزاعات بالطرق السلمية ضمن الفصل السادس منه كما جاء في المادة 26 من دستور 2008 "تمتنع الجزائر عن اللجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها"[3].
- **دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها :** تستمد العقيدة الأمنية الجزائرية هذا المبدأ من تجربة النضال القاسي والطويل الذي واكبته الجزائر ضد الإستعمار للحصول على تقرير مصيرها، والذي لطالما دافعت عنه في المحافل الدولية والإقليمية ولازالت كذلك، خاصة مع تعلق الأمر بالقضية الفلسطينية والصحراء الغربية وحقوق شعبيهما في تحقيق مصيرهما [4].أكدت المادة 92 من الباب الأول في الفصل السابع من الدستور الجزائري على هذا الحق. وهو مستمد من نضال الجزائر الطويل ضد الاستعمار من أجل نيل حق تقرير المصير[5].

---

[1] الجزيرة نت ، القمة العربية تختتم اليوم و مسودة بيانها تدعو لقوة مشتركة ، منشور بتاريخ 29. 03. 2015 ، انظر الرابط الالكتروني الآتي: https://www .aljazeera.net/news/arabic/2015/3/29/ تاريخ الاطلاع: (45/05/02/2025: 8).

[2] رؤوف بوسعدية ، دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الإقليمية. **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية** ، العدد 9 ، 2016 ، ص ص 159-160 .

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، دستور 2008 م ، **الجريدة الرسمية** ، العدد 63 ، المؤرخ في 16 ، 11 ، 2008 ، المادة 26 .

[4] عبد الكريم جمال ، لويزة شنتوني، دور الدبلوماسية الجزائرية في تفعيل حق الشعوب في تقرير مصيرهما . **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية** ، العدد. 11، 2018، ص 03.

[5] محمد مسعود بونقطة ، **البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه المغرب العربي.** أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة ، تخصص دبلوماسية وتعاون دولي ، جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2015، ص 15.

1. **المرتكزات الجغرافية** :

تعد الجغرافيا عاملا محددا للأمن، إذ أن المساحة الشاسعة للجزائر وتشابكها الجيوستراتيجي مع عدة دول مغاربية وموقعها المميز كان له دور كبير في بلورة المبادئ الأساسية للعقيدة الأمنية للجزائر، والتي تقوم على عدم التهاون في حماية الوطن من أي تهديد داخلي أو خارجي، سواء كان ذلك مرتبطا بالإرهاب أو العدوان الخارجي أو غيره. وتسعى الجزائر باستمرار للحفاظ على مكانتها ضمن مختلف الدوائر الجيوسياسية.[1] عندما نسترجع الميزة الجغرافية التي منحتها الطبيعة للجزائر، يتضح لنا موقعها الاستراتيجي المميز، إذ يفتح ساحلها على جنوب أوروبا، ويمتد جنوبها تحو افريقيا، وينفتح شرقها على العالم العربي. هذا التعدد في الانفتاحات أكسب علاقاتها طابعا جغرافيا خاصا، ينعكس ذلك على طبيعة علاقاتها الحالية والمستقبلية مع مختلف الأطراف الدولية. إذا كانت الجغرافيا عاملا مؤثرا في طبيعة العلاقات السياسية والاقتصادية لأي دولة، فإن موقع الجزائر وعلاقاتها، بما هي فيه من امتدادات فهي تقع في منطقة تشهد تنافسا كبيرا بين قوى عالمية كبرى . وباعتبارها بلدا متوسطيا، تظهر أهمية الجزائر في الجوانب الاقتصادية والتجارية، كما أنها تشكل جسرا يربط بين الشمال والجنوب، وتلعب دورا محوريا في التبادلات بين أوروبا وافريقيا. كما أن الجزائر لطالما اعتبرت بلدا عربيا مركزيا في الشرق الأوسط، خاصة في ظل الأزمات الإقليمية والتحديات الاقتصادية التي تمر بها المنطقة العربية.[2]

تلعب الجغرافيا دورا أساسيا في تحديد السياسة الأمنية للجزائر، إذ تنطلق من مبدأ التوازن الذي جاء به الرئيس الراحل هواري بومدين، بالمغرب العربي والذي يعني وضعا قياديا للجزائر إقليميا ودوليا، حيث سعت الجزائر إلى أداء دور إقليمي رئيسي يتناسب مع رؤيتها الجيوسياسية، وهو ما تزامن مع رغبة الدول المغاربية الأخرى في القيام بالنفس الدور.[3] ولعل من اللافت أن الجزائر لها تنوع كمي وكيفي فيما يخص المعادن، حيث يزخر باطنها بموارد هامة ومتنوعة تساهم في تعزيز قدرة الاقتصاد الوطني ويتصدر الحديد قائمة المعادن الطبيعية كونه عصب الصناعات حيث يتوفر الحديد في الجزائر بكميات معتبرة ويرتكز على وجه الخصوص عند الحدود التونسية بالضبط في الونزة و التي يقدر انتاجه في هذه المنطقة بحوالي 80% من اجمالي إنتاج الحديد في الجزائر والتي تبلغ حوالي 3.4 مليون طن سنويا .[4]

---

[1] عادل جارش، **تأثير التهديدات الأمنية بدول الجوار على الأمن الوطني الجزائري**. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص العلاقات الدولية، جامعة تبسة: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2018 ، ص 88.

[2] منصور لخضاري ، **السياسة الأمنية الجزائرية : المحددات الميادين التحديات**. قطر: مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، ص 29.

[3] عبد النور بن عنتر ، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري : الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي**. الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة و النشر والتوزيع، 2005، ص 41.

[4] نبيل بن حمزة، **البعد الاقتصادي للأمن الوطني الجزائري** . مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات استراتيجية وأمنية ، جامعة الجزائر 1: كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، قسم العلاقات الدولية ، 2013-2014 ، ص 70.

2. المرتكزات الإيديولوجية:

ظل البعد الإيديولوجي أحد العناصر الأساسية في العقيدة الأمنية الجزائرية، حيث ارتكزت منذ الاستقلال على مبادئ الاشتراكية والمناهضة للاستعمار والتمسك بالاستقلال الوطني. وأكدت المواثيق الوطنية في السنوات 1964-1976-1986وهي مراجع أساسية للأحكام الدستورية، كما اعتمدت الجزائر نهج الحزب الواحد دوره في بلورة العقيدة الأمنية الجزائرية من خلال النظر لحزب جبهة التحرير الوطني على انه وعاء لتحقيق الوحدة الوطنية بعد الانشقاقات الأولى التي عرفتها الجزائر عقب حصولها على الاستقلال .[1]

شهدت العقيدة الأمنية الجزائرية تحولا جذريا في توجهاتها الأيديولوجية مع نهاية الثمانينات، متأثرة بالتغيرات العالمية نهاية الحرب الباردة والأوضاع الداخلية للبلاد في 1988، لتتبنى الأيديولوجيا الليبرالية، حيث حدث تحول هام في العقيدة الأمنية الجزائرية، لتتلاءم عملية التحول المرن نحو الديمقراطية، وكذا مواكبة المتطلبات الجديدة التي فرضتها التحولات التي يمر بها العالم ككل، وتكييف العقيدة الأمنية مع عدة قضايا جعلت كالإرهاب مثلا الذي أصبح يمثل أولوية أمنية بالنسبة لمختلف المؤسسات الأمنية والسياسية في الجزائر نظرا لتداعياته الخطيرة خاصة مع تفاقمه في السنوات الأخيرة في دول الجوار.[2]

المطلب الثالث: عناصر الأمن الوطني الجزائري

تبرز قوة الدولة الجزائرية من خلال مؤشرات معينة، تسمح لنا بادراك مكانتها على الصعيدين الإقليمي والدولي، وحضورها الدائم في ساحة الأحداث كقوة فاعلة سيسهم بلا شك في تحقيق متطلبات أمنها الوطني.

1-العامل الجغرافي:

تجمع الأدبيات الكلاسيكية والمعاصرة في حقل العلاقات الدولية على وجود ترابط وثيق بين الموقع الجغرافي والثقل السياسي، وربما نابليون بونابارت كان محقا عندما اعتبر أن الجغرافيا تتحكم وتدير سياسة الأمم، ومن هذا المنطلق فإن أهمية الجزائر الإستراتيجية والأمنية تكمن في المحاور المتعددة والمتقاطعة التي تقودها على مستويات إقليمية ، فالجزائر تتوسط المغرب العربي وتشكل بذلك محور اتصال بين قطبيه الشرقي والغربي، ومن الصعب بناء أي مشروع سواء كان اقتصاديا أو سياسيا أو أمنيا في هذه المنطقة دون مشاركتها.[3]يرى **روبرت كابلان Robert D. Kaplan** في كتابه "**انتقام الجغرافيا**" ؛ أن الجغرافيا تسلط الضوء على البيئات المختلفة التي تجعل

---

[1] غراف عبد الرزاق ، **دور العقيدة الأمنية الجزائرية في إدارة الأزمات جنوب المتوسط : الأزمة الليبية نموذجا**. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة العربي بن مهيدي -أم البواقي- : كلية الحقوق والعلوم السياسية ، ص 242.

[2] صالح زياني ، تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة. **مجلة المفكر** ، جامعة محمد خيضر بسكرة : كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2005 ، ص ص 290 -293.

[3] إدريس عطية ، **تطبيقات الهندسة الإفريقية في سياسة الجزائر الأمنية**. الجزائر: دار الأمة للنشر والتوزيع ، 2019، ص 149.

البشر غير متساوين بدرجة كبيرة ، و متفرقين بأشكال عدة ما يؤدي إلى نشوب الصراع، ومع ذلك تبقى الجغرافيا عامل "استرشاد" و ليست عامل "تحديد"، وهي رهن لتصرفات الدول ومحفز لها في الوقت نفسه.[1] كما أكد "**ايف لاكوست" Yves Lacoste** على أن "الجغرافيا تستخدم في المقام الأول لخوض الحرب".[2] يشكل الموقع الإستراتيجي للجزائر عامل جذب عبر التاريخ للعديد من القوى الإقليمية والدولية، إذ يعتبر بوابة نحو إفريقيا من جهة، وواجهة على البحر الأبيض المتوسط من جهة أخرى، ما منحها أهمية جغرافية كبرى. وقد ساعدها هذا الموقع على أ ن تكون مركزا للتبادل والتعاون مع القارة الإفريقية، خاصة من خلال ربط أسواق استهلاك المحروقات بحقول الغاز الطبيعي في الجزائر عبر إيطاليا وإسبانيا .

تعد الجزائر أكبر بلد في إفريقيا و العالم العربي، بمساحة تقدر ب 2.381.741 كيلومترا مربعا. تمتد أبعادها من أقصى شمالها إلى أقصى جنوبها لمسافة 1955 كم، ومن الشرق إلى الغرب على طول 1829 كم. وتطل على البحر الأبيض المتوسط بشريط ساحلي يمتد لحوالي 1628 كم[3]، تقدر الحدود البحرية الجزائرية ب 12 ميلا بحريا شمال الساحل كمياه إقليمية، وتضم نطاقا لصيد الأسماك تعرف بمنطقة اقتصادية خالصة بين 32 و 52 ميلا بحريا، بينما يبلغ طول الحدود الجزائر البرية 6343 كلم تتوزع عبر سبع دول مجاورة .[4] كما هو موضح في الجدول الذي يبين مجموع حدود الجزائر مع كل دولة من دول الجوار.

جدول رقم (01): يوضح مجموع حدود الجزائر مع كل دولة من دول الجوار

الدول	طول الحدود ب "كم"	النسبة من الحدود الإجمالية
المغرب	1559	%24.57
مالي	1376	%21.70
تونس	965	%15.21
ليبيا	982	%15.48
النيجر	956	%15.07
الصحراء الغربية	42	%0.67
موريتانيا	463	%7.30
المجموع	6343	%100

المصدر: ادريس عطية ، تطبيقات الهندسة الأمنية في سياسة الجزائر الإفريقية.

[1] Robert D . Kaplan , **The Revenge of Geography**. Washington : Random Hawes Ed ,2012 , p.23.

[2] Yves Lacoste , **La Géographie Caserte d'abord La Guerre et La découverte**. Paris : P.u.f., 1985 , pp. 10-11.

[3] منصور لخضاري ، الامتدادات الجيوسياسية للأمن الوطني الجزائري. **مجلة شؤون الشرق الأوسط**، العدد 143 ، 2012 ، ص 11.

[4] ادريس عطية ، **المرجع السابق** ، ص 143.

تعد المساحة الشاسعة للجزائر من أبرز عناصر قوتها، إذ توفر تنوعا في مناخها ومن ثم في إنتاجها الزراعي، كما قد تتيح المساحة الكبيرة أيضا إمكانيات التنوع في التراكيب الجيولوجية ومن ثم في إمكانياتها المعدنية، والمساحة الكبيرة أيضا أهمية في وقت الحرب فهي تعطي عمقا إستراتيجيا، مثلما استخدمته روسيا القيصرية استراتيجية العمق في الدفاع عن نفسها أثناء توغل نابليون في أراضيها.[1] رغم انتفاعها بمساحة جغرافية واسعة، فإن ذلك أفرز تحديات أمنية ودفاعية جراء تزايد التهديدات القادمة من دول الجوار عبر حدودها الطويلة.[2] فكما يشير راتزل ، تضطر كل دولة للانخراط في صراع مع الخارج للدفاع عن الفراغ الإقليمي الذي تشغله[3]، في ظل تزايد الهواجس الأمنية خاصة الإرهاب، تجارة المخدرات، والأسلحة والهجرة غير الشرعية، خاصة في المنطقة الجنوبية المحاذية لدول الساحل التي تعاني من فراغ أمني مستدام. باعتبار المنطقة الصحراوية من أصعب البيئات، كونها عبارة عن رمال ولا توجد حواجز طبيعية تفصل بين دول المنطقة. وهو ما يجعل مراقبتها أمرا صعبا لهذا اعتمد الجيش الوطني الشعبي من أجل تأمين حدوده التعاون مع سكان المنطقة، لأنهم أدرى بمسالكها وجغرافيتها، التي تعتمدها التنظيمات الإرهابية وجماعات الإجرام المنظمة .

2-العامل الديمغرافي:

يتميز العامل البشري باحتوائه على جانب مادي يرتبط بالكثافة السكانية وتوزيعها، والوضع الاقتصادي للسكان، كما يتضمن جانبا غير مادي يتعلق بدرجة التجانس السكاني في التركيبة الاجتماعية والثقافية، بالإضافة إلى الخصائص العرقية والدينية التي تساهم في تشكيل الهوية الوطنية، وتحدد الروح المعنوية لأي مجتمع من المجتمعات، ويعد العامل البشري أحد العناصر الأساسية التي تؤثر في قوة الدولة ومركزها السكاني، فعدد ونوعية وكثافة السكان في الدولة يؤثر على مستوى أدائها السياسي.[4] يبلغ عدد السكان المقيمين في الجزائر 42.2 مليون نسمة حتى الأول من جانفي 2018، يتوزع عدد المواليد حسب الجنسين في 2017 إلى 541.189 ذكورا و 518.325 إناثا، فيما بلغت الزيادة الطبيعية للسكان حسب ذات المصدر 870 ألف نسمة في 2017 أي بنسبة نمو تقدر ب 2.09 % .[5] تنعكس هذه النسبة العالية من الناحية العسكرية خاصة في أوساط الشباب من خلال المساهمة في تكوين جيش قوي يدفع عن الدولة الأخطار والتهديدات. هناك علاقة وثيقة بين النمو السكاني وقوة الدولة، حيث

---

[1] عبد المجيد محمد عامر ، **دراسات في أسس الجغرافيا السياسية و الأوضاع العالمية الجديدة** . الإسكندرية : دار الدعوة للطباعة والنشر والتوزيع ، 1993 ، ص 74.

[2] إدريس عطية، **المرجع السابق** . ص 144.

[3] كريم رقولي ، **السياسة الخارجية العراقية تجاه تكريا 2003- 2013**. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة ، جامعة الجزائر 3 : كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2017 ، ص 28 .

[4] Lacoste , **op.cit** , pp . 92-94 .

[5] الديوان الوطني للإحصائيات، معطيات ديموغرافية 2017-2018، انظر الرابط الالكتروني الآتي:

http://www.ons.dz/-Population -et-Demographie-.html. تاريخ الاطلاع: (15 :32/06/03/2025) .

يتصل ذلك بقدرات الدولة البشرية والاقتصادية. فالدولة التي تمتلك اقتصادا قويا وتتمتع بإمكانات مادية وبشرية، تكون قادرة على التفوق على غيرها من الدول في امتلاك وتطوير السلاح. لهذا السبب تسعى بعض الدول إلى تشجيع سكانها على التكاثر، إذ يعد الحجم الكبير للسكان عاملا أساسيا في بناء نظام اقتصادي قوي ومتين .[1]

3-العامل الاقتصادي:

إن العامل الاقتصادي يعد محركا أساسيا للسياسات الدولية، فقد أوضح الماركسيون أن الصراعات والحروب بين الدول غالبا ما تنبع من دوافع اقتصادية بحتة. وكذلك فإن الشعوب والدول التي تعاني من حرمان نسبي تدفع أحيانا إلى التمرد على النظام العالمي السائد، سعيا منها لنيل نصيب عادل من الامتيازات والتسهيلات الذي يوفرها هذا النظام لأعضائه.[2] تزخر الجزائر شأنها شأن العديد من الدول النامية، بموارد اقتصادية ضخمة تتيح لها تنويع صادراتها والانخراط في أسواق العالم الكبرى. وقد شهد قطاع المحروقات فيها تطورات مهمة منذ إعلان تأميمه عام 1971، إذ مكن هذا الإجراء الشركة الوطنية سونطراك من الإشراف الكامل على استكشاف النفط وتحويله، وتصديره. ومع مطلع تسعينيات القرن الماضي، أطلقت السلطة سياسة استثمارية طموحة في هذا القطاع حددت من خلالها جملة من الأهداف منها :

_ توسيع عمليات التنقيب وفتح آبار جديدة لزيادة الإنتاج النفطي .

_ تحسين شبكات النقل وتطوير منشآت تمييع الغاز الطبيعي الموجه للتصدير .

وبفضل هذه الخطوات تحتل الجزائر المرتبة السابعة عربيا من حيث الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام، والتي تقدر بنحو 12.2 مليار برميل وفقا للتقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الدول العربية المصدرة للبترول، حيث يصنف **"سمير أمين"**، في كتابه **"الاقتصاد العربي المعاصر"**، الجزائر في خانة الدول البترولية المتوسطة، إذ تساهم موارد الطاقة في تمويل المشاريع الاستثمارية الجديدة وصيانة البنية الأساسية وترميمها، ويوجه عادة لمواجهة حاجيات الإنفاق العام[3]، كما تحتل الجزائر المرتبة الرابعة عربيا في احتياطات الغاز الطبيعي إذ يصل احتياطها المؤكد إلى 4.5 ترليون متر مكعب، ونسبة 2.3% عالميا . تصدر الجزائر الغاز الطبيعي عبر خطوط الأنابيب وعلى الناقلات في شكل غاز طبيعي مسال ولديها ثلاث خطوط أنابيب لتصدير الغاز عابرة للقارات، اثنان لنقل الغاز الطبيعي إلى اسبانيا وواحدة إلى إيطاليا، وتنتشر محطات الغاز الطبيعي المسال في الجزائر في المدن الساحلية ارزيو وسكيكدة . ومنذ 2014، يناقش استغلال الغاز الصخري في الجزائر، إذ يقدر احتياطيه بنحو 707 تلون قدم مكعب، ما يضع البلاد في المرتبة الأولى عربيا والثالثة عالميا بعد الصين والأرجنتين، رغم بقاء مشروع

[1] علي الهاشيمي أياد ، **العلاقات الدولية في التاريخ الحديث والمعاصر** ، عمان : دار الفكر ناشرون وموزعون ، ط1، 2013 ، ص126 .

[2] علاء أبو عامر، **العلاقات الدولية : الظاهرة والنظم الدبلوماسية والاستراتيجية** ، عمان : دار الشروق للنشر و التوزيع ، ط1، 2004 ، ص 57 .

[3] Samir Amin , **L'économique Arabe Contemporaine**. Paris : Les Edition de Minuit , 1980 , p . 10.

الاستخراج محل جدل بين مؤيد ومعارض.[1] تدخل المعادن المختلفة التي تحتويها الجزائر أساسها الفوسفات والحديد، والزنك، والنحاس، والذهب، إضافة إلى احتياطي هام من اليورانيوم، إلى جانب الطاقات الناشئة عن البترول والغاز، كمتغير أساسي في بنية الاقتصاد الجزائري، كما شهد القطاع الزراعي في السنوات الأخيرة تطورا لافتا ن فساهم بنحو 14.7% من الناتج المحلي الإجمالي في 2023 والذي يقدر ب 4550 مليار دينار جزائري.[2] ولا يقتصر الاهتمام على الموارد بمفردها بل يمتد إلى البنية التحتية للنقل والمواصلات، التي تعد شريان الاقتصاد الحديث. فمنذ الاستقلال أنجزت الجزائر شبكة طرق معبدة أبرزها الطريق السيار شرق-غرب، وسكك حديدية التي تربط أغلب المدن الجزائرية، إلى جانب النقل الجوي حيث عرف تطورا ملحوظا في عدد المطارات الداخلية والخارجية، وهذا إضافة إلى ترميم وفتح العديد من الموانئ البحرية في أغلب الولايات الساحلية أعطت دفعا قويا لتنشيط حركة التجارة الخارجية.[3]

4-العامل السياسي:

لم تتوقف الثورة الجزائرية منذ اندلاعها في أول نوفمبر 1954 عن النشاط في الساحة الدبلوماسية. وفي هذا السياق تأسس الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني، الذي كان يضم محمد خيضر، حسين آيت أحمد، وأحمد بن بلة. وفي افريل 1955، شارك وفد عن جبهة التحرير الوطني يضم كل من حسين آيت أحمد، وامحمد يزيد، في مؤتمر باندونغ الذي كان مناهضا للاستعمار الفرنسي. وقد تمكن الوفد من عرض القضية الجزائرية في هذا المؤتمر. وبذلك يمكن القول إن جبهة التحرير الوطني استطاعت الدخول إلى الأسرة الإفريقية والآسيوية، كما يؤكد ذلك الكثير من المتابعين لشؤون الجزائر أن مشاركة جبهة التحرير الوطني كانت محورية لميلاد دبلوماسيتها.[4] لقد كان الانتقال من نظام الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية عقب أحداث أكتوبر 1988 التي كانت مسرحا لأزمة سياسية عرفها الحزب الحاكم (حزب جبهة التحرير الوطني FLN) آنذاك، وتمثلت في الصراع بين الجناح المحافظ منه، والنخبة الإصلاحية التي أبدت رغبتها في توسيع المشاركة السياسية ، وتقليص دور الجهاز العسكري في المجال السياسي .[5] لقد اتجه المجتمع الجزائري نحو الديمقراطية وفقا لخصوصياته الاجتماعية ، وإرثه التاريخي المتمثل في نضالات الحركة الوطنية ذات البعد التعددي، منذ نجم شمال إفريقيا إلى غاية ظهور جبهة التحرير الوطني

[1] تقرير الشرق الأوسط: مجموعة الأزمات الدولية جنوب الجزائر طليعة المشاكل. بروكسل ، العدد 171 ، نوفمبر 2016 ، ص ص 07-08.

[2] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري ، انعقاد الجلسات الوطنية للفلاحة ، 28 فيفري 2023 ، انظر الرابط الالكتروني الآتي:
https://madr.gov.dz تاريخ الاطلاع (40/02/03/2025: 14) .

[3] إدريس عطية ، **المرجع السابق** ، ص 151 .

[4] منصف بكاي ، **دور الجزائر في تحرير إفريقيا ومقومات دبلوماسيتها الإفريقية**. الجزائر: النشر الجامعي الجديد ، 2017 ، ص ص.19-20 .

[5] مصطفى بلعور ، حزب جبهة التحرير الوطني ومسار الإصلاحات السياسية في الجزائر. **مجلة الباحث** ، العدد 4 ، 2006 ، ص 99 .

العام 1954 .[1] لقد أفرز المسار الديمقراطي في الجزائر، بما شهده من تطورات وتحولات ديناميكية جديدة اتسمت بتغيرات عميقة على الساحة السياسية، سعت من خلالها القوى الفاعلة إلى التكيف مع المستجدات الدولية. غير أن هذه التجربة لم تخل من مآس حقيقية، حيث أودت بحياة آلاف الأشخاص، وتسببت في تدمير واسع للممتلكات العامة والبنية التحتية للاقتصاد الوطني . وعلى الرغم من ذلك، لا يمكن التغاضي عن الجهود التي بذلتها الجزائر لتكون قطبا ديمقراطيا ، من خلال توسيع المشاركة السياسية وضمان حرية التعبير . وقد بدأ هذا المسار في التحول مع نهاية التسعينيات و بداية الألفية الثالثة، حيث أعيد إحياء الإصلاحات السياسية من منظور جديد، وتعزز هذا التوجه في ربيع عام 2011، بإعلان رئيس الجمهورية عن مجموعة من الإصلاحات السياسية التي شملت العديد من القوانين ذات الأهمية الكبيرة في الحياة السياسية. إلى جانب حزمة ثانية من الإصلاحات في السابع من مارس 2016 من أجل تكييف القوانين مع ضوابط الدستور الجديد .[2]

5-العامل العسكري:

تمثل القوة العسكرية إحدى أدوات القوة الوطنية للدولة، حيث تُستخدم للدفاع عن الأمن الوطني في حالات النزاع أو خوض الحروب، وتعد وسيلة للتأثير في سلوك الدول الأخرى، سواء من خلال استخدام القوة المباشرة أو التهديد بها .[3] فقد مكنت القوة الاقتصادية والبشرية للجزائر، إضافة إلى موقعها الجغرافي المتميز من بناء قوات مسلحة قوية ومتوازنة بين كل أصناف القوات المسلحة، فهنالك بعض الجيوش للدول الحبيسة غير المطلة على البحار تفتقر إلى القوات البحرية عسكريا، كما تفتقر إلى الارتباط التجاري العالمي، فيم تمتلك الجزائر أسطولا بحريا عسكريا قويا خاصة في مجال الغواصات حيث تأتي في المركز الأول عربيا، وطبقا ل: **GOLBAL FIRE :2017)** فقد جاءت الجزائر في المركز 25 ضمن 133 دولة مصنفة عالميا، والأولى مغاربيا والمركز الثاني للشمال الإفريقي وإفريقيا بعد مصر، بينما تحتل المركز الثالث عربيا، والمركز السادس ضمن دول الشرق الأوسط، كما أن امتلاكها لقدرات النقل الجوي العسكري والمدني المعبإ والأسطول البحري والموانئ والمطارات يمكنها من المناورة بقواتها من اتجاه إستراتيجي إلى آخر.[4] كما شهدت المخصصات المالية الموجهة للإنفاق العسكري ارتفاعا ملحوظا، حيث انتقلت من 904 مليون دولار عام 1990 إلى 10.6 مليار دولار سنة 2017، وهو ما يكفي لبعث مشاريع ذات طابع صناعي و تجاري تابعة للقطاع الاقتصادي لوزارة الدفاع الوطني ومؤسسات صناعية

---

[1] زكية زهرة وآخرون ، **الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها**. الجزائر : منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 2010 ، ص.113 .

[2] ادريس عطية ، **المرجع السابق** . ص 158-160 .

[3] عائشة قادة بن عبد الله ، **إشكالية بناء الأمن الجزائري بعد الحرب الباردة**. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية ، جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2020، ص 262 .

[4] محمد قشقوش ، الجزائر في ميزان القوى الإقليمي : الاحتياطي الإستراتيجي العربي. **مجلة أراء حول الخليج** ، مركز الخليج للأبحاث ، العدد 132، 2018، ص 31 .

وطنية من جهة، وشركاء أجانب ذوي سمعة عالمية من جهة أخرى، بما يلبي احتياجات القوات المسلحة من العتاد العسكري، كما تسهم في تخفيض حجم الواردات وتقليص فاتورة الاستيراد ونقل التكنولوجيا والمعرفة .[1]

[1] علي بوشربة ، الصناعات العسكرية دفع قوي للصناعات الوطنية. **مجلة الجيش**، مؤسسة الطباعة الشعبية للجيش، العدد 618 ، 2015 ،ص 28 .

المبحث الثاني : الانقلابات العسكرية

المطلب الأول: مفهوم الانقلاب العسكري

قدم العديد من الباحثين تعريفات متعددة للانقلابات العسكرية، منها تعريف **"نورد لنجر"** للانقلاب العسكري بأنه : "عمل متعمد القصد منه تحقيق أهداف محدودة مع اعتبار المخاطر التي تحف بهذا العمل". [1] كما يعرف بأنه الإطاحة المفاجئة بالحكومة عبر السيطرة السريعة والحاسمة على السلطة من قبل مجموعة عسكرية أو نخبة سياسية تتولى مكان الشخصيات الحاكمة. وقد لا يكون الانقلاب مصحوبا بانتفاضة جماهيرية.[2] ويعرف أيضا بأنه استيلاء على السلطة باستخدام وسائل غير دستورية، ويتميز بعنصر المفاجأة والقوة. ويتطلب الانقلاب عادة دعم بعض أفراد الجيش وبعض الفئات من الطبقات السياسية أو من المجتمع المدني، ويختلف الإنقلاب عن الثورة بكونه يتم بواسطة مجموعة صغيرة، على عكس الثورة التي تتسم بطابع شعبي واسع.[3] ويعرف أيضاً **"فاينر"** الانقلاب بأنه "الإحلال القسري أو الجبري للمدنيين شاغلي السلطة بعناصر أخرى من القوات المسلحة".[4] الانقلاب العسكري عادة ما ينطلق من داخل النظام ذاته، وغالبا ما يكون من قبل أكثر قطاعاته بيروقراطية وتنظيما، أي القوات المسلحة. وغالبا ما ينتهي هذا النوع من الانقلابات بتغيير الحاكم مع الإبقاء على بنية النظام القائمة، بل إن الهدف من الانقلاب في كثير من الأحيان يكون الحفاظ على النظام ذاته.[5] ويعرف **"بأول" Powell** و**"ثاين" Thyne** الانقلابات بأنها: "محاولات غير قانونية وصريحة تنفذها القوات المسلحة أو النخب الأخرى داخل مؤسسات الدولة، بهدف الإطاحة بالسلطة التنفيذية ". ويشير التعريف إلى أن الانقلابات قد تنفذ من دون قيادة الجيش، بل من قبل نخبة معينة ضمن أجهزة الدولة .ويعرف فاينر الانقلاب بأنه الاحلال القسري أو الجبري للمدنيين شاغلي السلطة بعناصر أخرى من القوات المسلحة ، كما يعرف رابابورت بأنه حركة غير متوقعة مفاجأة، خادعة، عنيفة، وغير شرعية، خطيرة بالنسبة للمتآمرين تماما كما بالنسبة للضحايا الذين تستهدفهم الحركة، وهي من جانب العسكريين وتحتاج إلى مهارة عالية في التنفيذ وتستهدف تغيير الحكومة .[6] وقدم **"وليام توبسون"** تعريفا يقول فيه انه: "إزالة أو محاولة إزالة الحاكم رئيس الدولة بالقوات المسلحة من خلال

---

[1] آدم هارون احمد انتصار ، **أسباب الانقلابات منذ عام 1969 السودان نموذجا** . مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية جامعة الخرطوم ، السودان، 2010 .

[2] Valery besong , coup d'états in africa : the emergence , prevalence and eradication , 2005, see the following cite: http://web.stanford.edu. (16:48/02/04/2025).

[3] Toupictionnaire : **le dictionnaire de politique** , www.toupie.org.

[4] محمد أحمد كرار، **الانقلابات العسكرية في السودان**. الخرطوم: دار الفكر، 1988، ص 15.

[5] بشارة عزمي ، **الجيش والسياسة: إشكالات نظرية ونماذج عربية**. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017. ص 45.

[6] Martin Gassebner and others ,when to expect a coup d'état?, university hamburg (working paper 2016 , No.3), p 1 .

استخدام أو التهديد باستخدام القوة". وقدم **"وليز"** تعريفا اخر هو: "الاستيلاء القسري على الجهاز الحكومي في الدولة من جانب العسكريين" .[1]

يشير عدد من الباحثين ومن بينهم **"أحمد أمل"**، مدرس العلوم السياسية بكلية الدراسات الإفريقية العليا بجامعة القاهرة إلى مساهمة ارتفاع القيمة التحليلية لمفهوم الانقلاب، وتجلى ذلك بمفهوم "التدخلية العسكرية" (Military Interventionism) تيارا متناميا في البلدان النامية حول العالم. كما قدمت كتابات عديدة بدائل مفاهيمية أخرى، مثل " الانخراط العسكري " (Military Engagement)، الذي يعني تدخل المؤسسة العسكرية في السياسة، سواء بواسطة القوات المسلحة التقليدية أو غير التقليدية. وفي الجانب الآخر من الممارسة، برزت مصطلحات جديدة مثل "الاستيلاء العسكري على السلطة" (Military Takeover)، والذي لجأت إليه الإدارة الأمريكية في توصيف القرارات التي اتخذها الفريق أول عبد الفتاح البرهان، رئيس مجلس السيادة السوداني في 25 أكتوبر 2021، والتي تضمنت إقالة مجلس الوزراء الانتقالي، وذلك ما أعفى الولايات المتحدة من التداعيات السلبية لتوصيف ما حدث في السودان بالانقلاب، مشيرة إلى أن معالجة الوضع تتطلب بقاء قنوات التعاون مع المؤسسة العسكرية لضمان تحقيق مصالحها الاستراتيجية في هذه الدولة.[2]

المطلب الثاني: الانقلابات العسكرية بين الشرعية واللاشرعية

انتشرت موجة من الانقلابات العسكرية اجتاحت القارة الافريقية إذ مع حلول 1978 أصبح ما يزيد عن نصف دول القارة يحكم بواسطة العسكريين بل إن أكثر هذه الدول خضعت للحكم العسكري منذ استقلالها أكثر من فترة خضوعها للحكم المدني. فهناك أكثر من 200 انقلاب في افريقيا منذ حقبة ما بعد الاستقلال، وأن أكثر من 50% منها ناجحة وأدت إلى تشريد رئيس الدولة، أوحل الهياكل الدستورية القائمة سابقا.[3]

تتعدد دوافع تلك الانقلابات وظروفها، حيث يتهم الانقلابيون الأنظمة الحاكمة بالفساد وسوء الإدارة الاقتصادية، يتطلب فهم دوافع التدخل العسكري المباشر في السياسة تحليل السؤال الذي يطرحه **"جانوتيز"**، والذي يتمحور حول السمات التي تميز المؤسسة العسكرية في الدولة الحديثة وتجعل من تدخلها في الشؤون السياسية أمرا ممكنا وسهلا. الانقلابات العسكرية تعد نمطا مألوفا للتغيير في إفريقيا ومع أن وتيرتها تراجعت في بداية الألفية الحالية، فإن السنوات الأخيرة شهدت عودة الظاهرة من جديد.[4] وتشير جغرافيا الانقلابات في

[1] آدم هارون أحمد، **نفس المرجع السابق**. ص 8.

[2] قوي بوحنية، الظاهرة الانقلابية في إفريقيا: السياقات والتفسيرات، ورقة تحليلية لمركز الجزيرة للدراسات ، سبتمبر 2022 .

[3] Regenald ntomba , why are military coups going out of fachion in Africa , 2015, see the following cite: http://newafricanmagazine.com. (18:27/02/04/2025).

[4] Why Are Military Coups Returning to Africa ? see the following cite

https://bit.ly/45JMS7v . (20:41/02/04/2025).

إفريقيا إلى أن منطقة الساحل تشكل بيئة حاضنة للانقلاب، لكونها بؤرة لجميع أنواع التهديدات المرتبطة بتجارة السلاح والمخدرات والجريمة المنظمة و الهجرة السرية. كما هو موضح في الخريطة التالية:

الخريطة رقم (1): الدول التي شهدت أكبر عدد من الانقلابات العسكرية في افريقيا منذ 1960 حتى فيفري 2022

المصدر: عبد الجليل سليمان: الانقلابات في إفريقيا...من الذي ينسف الاستقرار https://shorturl.at/fqvEM/ accessed on 20/03/2025 at

منذ تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية عام 1963، اعتمدت المنظمة مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، واحترام السيادة الإقليمية لكل دولة. ولعل هذا ما حال دون اتخاذ موقف مناهض للآليات غير الدستورية لتداول السلطة في دول القارة، وفي مقدمتها الانقلابات العسكرية، وبالرغم من أن ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية يدين الانقلابات العسكرية والاغتيالات السياسية، إلا أن الواقع يشير إلى سماح المنظمة بتمثيل كافة حكومات الدول الإفريقية في أجهزتها، دون اكتراث بالطريقة التي أتت بها هذه الحكومة سواء كانت دستورية أو غير دستورية، وقد بدأ موقف المنظمة يتغير تدريجيا منذ انتهاء الحرب الباردة، حيث بدأت تنتهج نهجا يقوم على رفض الانقلابات العسكرية، وذلك على أثر انتشار هذه الانقلابات من جهة، وظهور معالم النظام الدولي الجديد ومحاولته فرض أجندته السياسية وبخاصة فيما يتصل بدعم الديمقراطية والحكم الجيد من جهة أخرى.[1] ونظرا للنتائج الكارثية التي خلفتها الانقلابات العسكرية في إفريقيا، خاصة من حيث تدهور الوضع الأمني

[1] محي الدين محمود شيماء، **تداول السلطة والاستقرار السياسي في افريقيا دراسة حالتي نيجيريا وموريتانيا**. القاهرة : المكتب العربي للمعارف ، 2015، ص 31 .

والديمقراطي، حاول الإتحاد الإفريقي منذ قيامه أن يتخذ موقفا حاسما إزاء هذه الانقلابات، طبقا لما ورد في أحكام القانون التأسيسي للاتحاد، حيث تنص المادة الرابعة الفقرة (ع) على ادانة ورفض التغييرات الغير دستورية للحكومات، وذلك من خلال ما نصت عليه المادة 30 "لا يسمح للحكومات التي تصل إلى السلطة بطرق غير دستورية بالمشاركة في أنشطة الإتحاد"، وتعتبر الانقلابات العسكرية من بين الحالات التي يتم اعتبارها تغييرات غير دستورية للحكومة، كما حددها إعلان لومي لعام 2000 " كل استيلاء على السلطة أو انقلاب عسكري ضد حكومة منتخبة ديمقراطيا". كما ينص الإعلان على أنه في حالة تغيير غير دستوري للحكومة في دولة عضو، يتعين على رئيس الاتحاد و الأمين العام، أن يعربا فورا عن ادانتهما لمثل هذا التغيير، ويطالبا بعودة النظام الدستوري وبعد هذه الإدانة كرد فعل أولي، تمنح مدة أقصاها ستة شهور إلى منفذي هذا التغيير من أجل إعادة النظام الدستوري. وخلال هذه المدة يتم تعليق الحكومة المعنية من أجهزة صنع القرار في الاتحاد الإفريقي.[1] ويشكل الميثاق الإفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم 2007 دعما قويا للنظام القانوني الذي يحكم رد فعل الاتحاد الإفريقي على التغييرات غير الدستورية للحكومات، إذ يفرض عقوبات أخرى إضافة إلى تعليق المشاركة منها العقوبات الاقتصادية، فحسب نص الفقرة الرابعة من المادة الثانية والتي تشير إلى " رفض وحظر وإدانة التغييرات الغير دستورية للحكومات في أي دولة عضو باعتبار ذلك تهديدا خطيرا للاستقرار والسلم والأمن والتنمية"، حيث يعتبر مجلس السلم والأمن الإفريقي الآلية التي يتفاعل من خلالها الاتحاد مع أي تغييرات غير دستورية، حيث نصت المادة 7 من البروتوكول في فقرتها الأولى، والمتعلقة بصلاحيات وسلطات المجلس، على منح المجلس سلطة فرض عقوبات عندما يحدث تغيير غير دستوري للحكومة في أي دولة عضو كما هو منصوص عليه في إعلان لومي.[2]

من بين الدول التي تم إلغاء مشاركتها في الاتحاد الإفريقي إثر الانقلابات العسكرية النيجر 2010، ومالي 2012، جمهورية افريقيا الوسطى 2013 قام الاتحاد الإفريقي على الفور بتعليق هذه الدول من المنظمة وفرض عقوبات على قادة الانقلاب. ثم هدفت الوساطة والتدخل من الاتحاد الإفريقي والمنظمات الاقتصادية الإقليمية إلى إعادة هذه الدول إلى الحكم الدستوري، وغالبا من خلال آليات انتقالية تتبعها الانتخابات . أما في حالة مصر فقد علق الاتحاد الإفريقي عضويتها عام 2013، بعد أن قام وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي بإطاحة بأول رئيس مدني منتخب، وهو محمد مرسي يوم 3 جويلية 2013، ويعلن تولي رئيس المحكمة الدستورية العليا رئيسا مؤقتا، ولكن المفاجأة أتت برفع العقوبات عن مصر واستمرار نشاطها بالاتحاد الإفريقي وهو ما وصفه البعض بفتح لنافذة الانقلابات العسكرية في افريقيا مغلفة بشكل ديكوري للانتخابات، وفسر البعض ذلك أن الاتحاد الإفريقي

[1] تقرير رئيس المفوضية عن منع التغييرات غير الدستورية للحكومات وتعزيز قدرات الاتحاد الإفريقي على إدارة مثل هذه الأوضاع، مؤتمر الاتحاد الإفريقي الدورة العادية الرابعة عشر، أديس أبابا، إثيوبيا، 31 جانفي-02 فيفري 2010.

[2] حسن عبد الرحمن حمدي، **الإتحاد الإفريقي والنظام الأمني الجديد في إفريقيا**. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 2011 ، ص 32 .

رضخ لضغوطات إقليمية للتغاضي عن الإجراءات المتخذة ضد مصر[1]، ورغم إعلان قائد الجيش عدم طمع الجيش في السلطة فإن عبد الفتاح السيسي أصبح رئيسا لمصر بعد انتهاء الفترة الانتقالية عبر انتخابات رئاسية اقتصرت المنافسة فيها عليه وعلى حمدين صباحي عام 2014.[2] فالاتحاد الإفريقي يفتقر لصفة الردعية إلى جانب بروز انقلابات من نمط ثاني في السنوات الأخيرة، وتعرف بالانقلابات الدستورية وهي تغيير لنظام الحكم أو الحكومة بشكل غير دستوري، بغض النظر عن الجهة المنفذة له. وعادة ما يؤدي مثل هذا النوع من الانقلابات إلى إزاحة الحكومة الشرعية، أو أي مؤسسة دستورية أخرى واستبدالها بسلطة غير قانونية، وهذا يعني تجاوز الإرادة الشعبية والمؤسسات الديمقراطية.[3] والمثال الواضح لهذه الحالة، الانقلاب الدستوري في دولة تشاد. فقد سيطر الجنرال محمد ديبي 37 عاما مع كبار ضباط الجيش، في عام 2021، بعد مقتل والده الرئيس السابق إدريس ديبي. وكان ديبي الابن قد تولى، قبل سيطرته على الحكم، منصب رئيس المجلس الانتقالي، وكان المسؤول عن المرحلة الانتقالية التي ستدوم 18 شهرا، على أن يعمل بعدها على تنظيم انتخابات رئاسية حرة. لكن العملية لم تنجح بسبب استفحال التدخلات الخارجية في البلاد، حيث حضرت الأجندة الفرنسية و الروسية[4]، بانقضاء المهلة أعلن مؤتمر الحوار الوطني التشادي في 8 أكتوبر 2022، تسمية الجنرال محمد إدريس ديبي ، رئيسا للمرحلة الإنتقالية التي تستمر عامين إضافيين. هذه الخطوة أدات إلى تصاعد حدة الرفض من قوى المعارضة المدنية والمسلحة، واعتبرت هذه الخطوة بمنزلة توريث للحكم في البلد.

المطلب الثالث: الانقلاب العسكري: مكسب للدولة أم تهديد

لقد اتخذت العديد من الانقلابات صفة الثورة، سواء أحدثت تغييرا فعليا أم لا. ففي العقود الأخيرة أصبح المصطلح يستخدم عادة بمعنى إيجابي، مقابل الدلالة السلبية لمصطلح الانقلاب. فمن ناحية الديمقراطية والتحول الديمقراطي، لم يثبت أن الثورة الشعبية أكثر كفاءة للوصول بمجتمع ما نحو الديمقراطية، من الإصلاحات من الأعلى، سواء أقامت بها قيادة عسكرية بعد انقلاب أم قيادة سياسية، أم كلتاهما سوية. فالثورات من منظور الديمقراطية، تنطوي على مخاطرة كبيرة، إذ قد تؤدي إلى فوضى أو إلى أنظمة سلطوية جديدة، وحتى

---

[1] أسامة الصياد، القارة السمراء تاريخ من الانقلابات ، انظر الرابط الالكتروني الآتي:
http ://www.noonpost.org/content/4170 . (15 :10/12/03/2025).

[2] علاء الدين السيد، الانقلابات العسكرية في القارة الإفريقية في الألفية الجديدة ، انظر الرابط الالكتروني الآتي:
/https://www.sasapost.com/military-coups-in-africa . (18 :22/12/03/2025).

[3] Nikolay Marinov & Hein Goemans, « Coups and Democracy" , British Journal of PoliticalScience, accessed on 14/03/2025, at: https://urx1.com/KKsLg .

[4] محمد صالح عمر، تاريخ من الحروب والصراعات : اتفاقية السلام التشادية في الدوحة النتائج والمآلات، الجزيرة نت، انظر الرابط الالكتروني الآتي: https://2u.pw/vFjlw . تاريخ الاطلاع: (20 :10/15/03/2025).

إذا انتهى بها المطاف إلى الديمقراطية، فهذه لا تتولد من الثورة مباشرة، بل بعد سلسلة إصلاحات دستورية وقانونية وحوارات ومساومات سياسية، ولا يعني هذا أن الإصلاح لا يؤدي إلى تغيير، فالإصلاح يمكن أن يفضي بدوره إلى تغيير في النظام، وإن لم يسمى ثورة. كما أن الثورة لا تعني دائما بناء نظام ديمقراطي بعد تسليم السلطة، وهذه النقطة تمثل محل جدل بين المؤيدين للثورات. ويفترض أن يمتلك الثوريون الديمقراطيون تصورا ليس للثورة فحسب، بل أيضا لعملية الإصلاح السياسي بعدها. كما أن معظم التحولات الديمقراطية في عالمنا بدأت بإصلاح وانتهت إلى تغيير النظام، وهذا يعني أن الإصلاح نفسه قد يقود إلى تغيير ثوري من دون ثورة.[1] لا نستخدم مصطلحي ثورة وانقلاب للمدح أو الذم، فهما ليسا حكمي قيمة عند التمييز بين الانقلاب العسكري والثورة الشعبية.

طرح **"هارولد لاسويل"** في مطلع العقد الرابع من القرن العشرين إلى احتمال عسكرة الدولة والمجتمع بوصول نخبة أمنية إلى عملية صنع القرار، نتيجة الإجهاد الذي يصيب المنظومة السياسية نتيجة التوتر المستمر الناجم عن الحروب الطويلة أو حالة التأهب الدائم، ويطرح عالم اجتماع **"إدوارد شيلز"** السؤال: "لماذا يحكم العسكر مجتمعات لم تشكل فيها العسكرية والنجاحات في الحروب قيمة عليا، وتحتفظ فيها الجيوش بميزانيات كبيرة من دون أن تخوض حروبا، فيما يخضع الجيش للحكومات المدنية في دول خاضت حروبا كبرى، وكانت فيها العسكرية من مزايا النخبة المحمودة، ومع ذلك لم يحكمها الجيش مباشرة كما في حالتي ألمانيا وبريطانيا وغيرهما؟"[2]

إن خطر عسكرة المجتمع في الدول ذات البنية المتخلفة، يتجلى بضعف المؤسسات وعدم تمكن المجتمع من إنتاج وحدته بالتفاعل الجدلي مع مؤسسات الدولة، إلى درجة فرض النظام عليه من خارجه. فالتماسك الوطني ليس بنيويا داخل المؤسسات، ولا ينبع منها. هنا يفرض العموم فرضا عبر تمثله بواسطة الجهاز الأكثر تنظيما وهو الجيش أي يصبح الجيش التجسيد الحقيقي للدولة، وليس ذلك بسبب كونه عسكريا، بل لأنه المؤسسة الوطنية الأقوى والأكثر حداثة وتنظيما. و هي تظهر كذلك خصوصا بعد حصول تطورين: **الأول**، إضعاف البنى والمؤسسات التقليدية و**الثاني**، فشل المؤسسات السياسية الحديثة مثل الأحزاب والبرلمانات الحديثة التكوين في ملء فراغ الشرعية، والحفاظ على تماسك المجتمع والدولة الحديثة التكوين، والتي نشأت قبل عملية بناء الأمة.[3] هكذا لم يقع الفصل الكامل بين السياسة والمهنة العسكرية، خلافا لتصورات صمويل هنتغتون من جهة، كما لم تقم الدولة الثكنة، كما تصور لاسويل من جهة أخرى، وما حدث فعلا هو تمدين الحياة العسكرية بولوج المواطنة

[1] بشارة عزمي، **المرجع السابق**. ص 45 .

[2] Edward Shils, Middle Eastern Armies and the new Middle Class**. Johnson: Princeton Legacy Library**, Vol. 4 ,p.278.

[3] بشارة عزمي، **نفس المرجع السابق**. ص ص49 -50 .

وقيمها إلى عالم العسكرية، ودخلت العسكرة عالم المواطنين في حياتهم المدنية بوساطة تكنولوجيات الضبط والرقابة، وتمجيد العسكرية ومساواتها بالوطنية.[1]

استغل التفكير الانقلابي عيوب النسق الليبرالي الهش لإسقاط النظم، وليس لتطبيق الديمقراطية أو العمل من أجلها، والمشروع الانقلابي هو مشروع سلطة فردية أولا، وفي حالات نادرة تقاطع مشروع السلطة الفردي مع مشروع اقتصادي سياسي فعلا. لم يعد ممكنا اعتبار الضباط أنموذجا للنخلة، حتى في دول العالم الثالث فقد انتشر التعليم، وما عاد سلك الضباط هو السبيل الوحيد ولا حتى المفضل للترقي، وانتشرت في ظل أنظمة الطغيان ظواهر الفساد والمحسوبية واعتبارات الولاء وغيرها في الجيوش نفسها .[2]

جدول رقم (02): يوضح تاريخ الانقلابات العسكرية في إفريقيا الناجحة منها و الفاشلة منذ 1960 إلى غاية 2019.

السنة	الناجحة	الفاشلة
1960	جمهورية الكونغو الديمقراطية	إثيوبيا
1961		الصومال
1962		السينغال
1963	طوغو، الكونغو، بنين	جمهورية الكونغو الديمقراطية
1964		غانا، تنزانيا، الغابون، جمهورية الكونغو الديمقراطية
1965	بنين، الجزائر، جمهورية الكونغو الديمقراطية ، بنين، بنين	بورندي
1966	جمهورية افريقيا الوسطى، نيجيريا، أوغندا، غانا، بوركينافاسو، بوروندي، نيجيريا، بوروندي	توغو، السودان
1967	توغو، سيراليون، بنين	غانا
1968	سيراليون، الكونغو، مالي	
1969	ليبيا، السودان، الصومال، بنين	
1970		الكونغو و توغو و غينيا
1971	اوغندا	سيراليون، اوغندا، السودان، تشاد
1972	غانا، مدغشقر، بنين	الكونغو، بنين
1973	سوازيلاند، رواندا	كوت ديفوار

[1] Jay Stanley and David R.Segal, **Conclusion: Landmarks in Defense Literature**. Lasswell, p. 132 .

[2] بشارة عزمي، **نفس المرجع السابق**، ص 101 .

1974	بوركينافاسو، نيجيريا، إثيوبيا	أوغندا، أوغندا، أنغولا، جمهورية افريقيا الوسطى، مدغشقر
1975	تشاد، نيجيريا	بنين، السودان، موزمبيق
1976	بوروندي	جمهورية افريقيا الوسطى، النيجر، اوعندا، مالي ، السودان
1977	سيشيل	بنين، السودان، الكونغو، تشاد، انغولا، اوغندا
1978	جزر القمر، غانا، موريتانيا	مالي، الصومال، السودان
1979	غانا، غينيا الإستوائية، جمهورية إفريقيا الوسطى	تشاد، غانا
1980	موريتانيا، ليبيريا، اوغندا، غينيا بيساو، بوركينافاسو	زامبيا
1981	جمهورية إفريقيا الوسطى، غانا	موريتانيا، غينيا الإستوائية، ليبيريا، غانا
1982	بوركينافاسو	موريتانيا، جمهورية إفريقيا الوسطى، زيمبابوي، كينيا، غانا
1983	بوركينافاسو، نيجيريا	غينيا الإستوائية، ليبيريا، غانا، الكاميرون، النيجر
1984	غينيا، موريتانيا	غانا، الكاميرون
1985	السودان، نيجيريا	ليبيريا، غينيا، ليبيريا
1986	ليسوتو، اوغندا	غينيا الإستوائية
1987	بوروندي، بوركينافاسو	سيراليون، جزر القمر
1988		اوغندا
1989	السودان، جزر القمر	إثيوبيا
1990	تشاد	نيجيريا، زامبيا
1991	مالي، ليسوتو	جيبوتي، توغو، تشاد، توغو
1992	سيراليون، الجزائر	بوروندي، بنين، جزر القمر
1993	نيجيريا	غينيا بيساو، بوروندي
1994	غامبيا	بوروندي، ليبيريا
1995		ساو تومي و برينسيبي، جزر القمر، سيراليون
1996	سيراليون، النيجر، بوروندي	غينيا، جمهورية افريقيا الوسطى، سيراليون
1997	سيراليون	زامبيا

1998		غينيا بيساو
1999	النيجر، جزر القمر، كوت ديفوار	
2000		جزر القمر، سيراليون، كوت ديفوار
2001	جمهورية الكونغو الديمقراطية	كوت ديفوار، بوروندي، جمهورية إفريقيا الوسطى، بوروندي، جزر القمر
2002	كوت ديفوار	
2003	جمهورية إفريقيا الوسطى، سان تومي و برينسيبي، غينيا بيساو	موريتانيا
2004		جمهورية الكونغو الديمقراطية، تشاد، غينيا الإستوائية
2005	موريتانيا	
2006	تشاد	مدغشقر، كوت ديفوار
2008	موريتانيا، غينيا	
2009		مدغشقر
2010	النيجر	غينيا بيساو، مدغشقر
2011		جمهورية الكونغو الديمقراطية، النيجر، غينيا بيساو
2012	مالي، غينيا بيساو	كوت ديفوار، السودان
2013	إفريقيا الوسطى، مصر	إرتيريا، بنين، تشاد
2014		غامبيا، بوركينافاسو، ليسوتو
2015		بورندي، بوركينافاسو، ليسوتو
2016		غامبيا، بوركينافاسو
2017	زيمبابوي	غينيا الإستوائية
2019	السودان	الغابون

Source : Emile Ouédraogo, Advancing Military Professionalism in Africa, avaible in : https://bit.ly/2KGJKIF

من خلال الجدول نلاحظ أنه لا تكاد تمر سنة إلا وهناك دولة أو عدة دول إفريقية شهدت إنقلابا، فمن بين 55 دولة إفريقية هناك 40 دولة عرفت انقلابات عسكرية، و23 دولة من أصل 40 عرفت 3 محاولات انقلابية على الأقل .

المبحث الثالث: العلاقة بين الأمن الوطني والانقلاب العسكري وفقا للمقاربات النظرية

المطلب الأول: المقاربة الو اقعية

النظرية الواقعية/ الواقعية الجديدة تحدد مرجعية الأمن في الدولة، ووفق المنظور الإستراتيجي للواقعية يجب تبني ودعم المقاربة العسكرية وكل ما يزيد في قوة الدولة العسكرية من أجل الحفاظ والدفاع عن الغاية الأمنية العليا وهي البقاء القومي للدولة.[1]ويفصل الواقعيون بين عناصر القوة التي تتراوح بين العسكرية وغير العسكرية، إلا أن قولهم ب لا عسكرية بعض عناصر القوة ينطلق أيضا من التصنيف المادي لها، إذ تشتمل إلى جانب البعد العسكري على متغيرات أخرى، كالنمو الديمغرافي، مستوى التطور التقني، المقدرات الطبيعية والعوامل الجغرافية، طبيعة نظام الحكم والقيادة السياسية والإيديولوجية.[2]

يمكن إجمال أهم المسلمات الواقعية في تحديد مفهوم الأمن[3]:

- الدولة فاعل وحدوي ومركزي، قدراتها تسمح بمعرفة وتعريف أولوياتها، وبذلك تعتبر هي المصدر الوحيد للأمن.
- النظام الدولي يصطبغ بصبغة فوضوية في ظل غياب سلطة مركزية ومشتركة يمكنها تنظيم العلاقات التنافسية فيما بين الدول .
- الدول تعمل على تطوير قدراتها العسكرية للدفاع عن نفسها أو لزيادة نفوذها، وهذا ما يزيد من حدة المخاطر والتوترات بينها.
- الشك أو التوجس في العلاقات الإستراتيجية بين الدول يعتبر عنصرا ثابتا، بمعنى أن هذه العلاقات مبنية على غياب الثقة لأن كل دولة تبحث عن تحقيق ولو حد أدنى من القوة، وبالتالي فهي تسعى إلى التسلح كنتيجة لذلك لأنه في سياق مبدأ "كل لنفسه" (self help) بعد الأمن معطى نادرا، وهو ما يبرر نزوع كل دولة إلى الدخول في صراع من أجل البقاء.
- استقرار أو عدم استقرار النظام الدولي يتوقف بشكل كبير على بنيته، بمعنى أن ذلك مشروط بتوزيع القدرات – خاصة العسكرية- لاسيما في ظل التوازن بين القوى الكبرى، وهو ما يعبر عن الرغبة في الحفاظ من عدمه على هذه البيئة التي تحدد سلوك الدول.

---

[1] مصباح عامر، **علم الإستراتيجية وتحليل قضايا الشرق الأوسط**. القاهرة: دار الكتاب الحديث،2017، ص.384.

[2] جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات** الدولية ترجمة: وليد عبد الحي، الكويت: كاظمة للنشر و التوزيع والترجمة والمؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع (مجد)، ديسمبر 1985،ص85.

[3] Charles -Philippe David et Jean Jaques Roche, **Théories de la Sécurité**. Paris : Edition Montchrestien, 2002, P 90.

تنوعت الاتجاهات النظرية والمدارس الفكرية التي أعطت أهمية كبيرة لدراسة وتفسير تدخل العسكريين في الحياة السياسية ومن بين أهم المدارس نجد:

- **المدرسة الأولى**: يركز روادها و من أهم روادها **"صمويل هنتنغتون"** و **"صمويل فاينر"** على تفسير التدخل العسكري في الحياة السياسية من خلال النظر إلى الظروف البيئة السياسية والاجتماعية للدولة، والتي تنشط في إطارها المؤسسة العسكرية. ويرى أنصار هذه المدرسة أن ظاهرة الانقلابات العسكرية عادة ما تنتشر في الدول ذات الأنظمة السياسية التي تفتقر إلى ثقافة المأسسة، والتي تعاني من عدد من المشكلات من أبرزها غياب التنمية وظهور الانقسامات الاجتماعية.[1]
- **المدرسة الثانية**: تركز هذه المدرسة على تفسير التدخل العسكري في الحياة السياسية من خلال نظرية التشارك والتوافق، والتي تقوم على رفض الفصل التام بين اختصاصات المؤسسات السياسية والمؤسسات العسكرية بوصفه أمر غير واقعي، وهذا ما تجسد في رؤية **"ريبيكاشييف"** التي ترتكز على فرضية تتمثل في أن مبالغة المؤسسات المدنية في تحييد الجيش سياسيا قد يسهم في تصاعد تدخله في الحياة السياسية من الناحية العملية[2].
- **المدرسة الثالثة**: تركز على طبيعة المؤسسة العسكرية ذاتها من حيث قدراتها التنظيمية وكذا من صفات العسكريين أنفسهم من الانضباط والانسجام والمهنية وحب الوطن، وغير ذلك من عوامل تدفع بهم التدخل من أجل إنقاذ دولتهم ة تخليصها من أيدي المدنيين الفاشلين. ويعتبر **"موريس جانوفيتز"** من أبرز أنصار هذه المدرسة.[3]

نظرية العدوى: يرى أصحاب هذا الرأي أن حدوث الانقلاب في دولة أو في منطقة يشجع باقي الدول المجاورة على القيام بالانقلاب. ويعتمد أصحاب هذا الرأي على أن الانقلابات تحدث عادة على شكل الموجات[4]، لتشابه في الظروف وفي الخلفية الاجتماعية، ففي عقد الستينات، أكثر الضباط الذين قاموا بانقلابات عسكرية حينئذ كانوا يشتركون في خلفياتهم التعليمية حيث تلقوا تعليمهم غالبا في نفس الأكاديميات في بريطانيا وفرنسا، ومما يكمل هذه النظرية فكرة الربط الجغرافي .

---

[1] Samuel P. Huntington, **The soldier and the state: the theory and politics of civil-military relations**. New York: Harvard University Press,1957,pp. 80-82.

[2] امحمد رفيق غراب، العلاقات المدنية العسكرية: دراسة في الأطر النظرية (مصر أنموذجا). **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد 13، جامعة باتنة 1 ، جويلية 2018، ص ص 112-113 .

[3] Alex Thomson, **An Introduction to African politics.** London: Routledge,2000.pp. 128-129.

[4] Bell M.J, **The Military in the new states of Africa**. USA: The Hague, 1968, P.12.

المطلب الثاني: العلاقات المدنية العسكرية

يعرف **Adedeji Ebo** العلاقات المدنية العسكرية بصفتها: "مجمل العلاقات بين مؤسسة الجيش والمجتمع الذي تعمل في نطاقه هذه المؤسسة كجزء بالضرورة منه، فهي علاقة الكل بالجزء وتتألف من جميع المظاهر الدالة على دور الجيش سواء المهنية و السياسية، والاجتماعية والاقتصادية والمؤسساتية..الخ".[1]أما الباحث **"نيسون نجوما" Naison Ngoma**، فيعتبر أن العلاقات المدنية العسكرية هي التفاعل الحاصل بين مؤسسة الجيش والدولة أو العلاقات التي تجمع القوات المسلحة بالمجتمع.[2] تعني العلاقات المدنية العسكرية الديمقراطية: الالتزام الكامل بالمبادئ التي تتوافق مع خضوع السلطة الديمقراطية الشرعية للمسائلة، ووجود برلمان يمارس الرقابة على الجيش له الحق في إعلان الحرب، وله الحق في مسائلة السلطة التنفيذية عن سياساتها الدفاعية والأمنية، كما يمكن أيضا تعريفها من منظور الحكم الراشد من خلال مسائلة ومحاسبة الأفراد المنتمين للقطاع الأمني والعسكري عن طريق القوانين الوطنية والدولية وكذلك مبدأ الحياد السياسي.[3]

يعتقد البروفيسور في جامعة أوكلاهوما **"بر اين تايلور" Brian D. Taylor** بأنه لا يمكن لمنهج واحد أن يفسر لنا أسباب تدخل الجيش في المجال السياسي، وماهي الدوافع وراء عشرات الانقلابات في العالم[4]، وعلى هذا الأساس يحدد أربع مستويات تفسيرية لتدخل الجيش في قضايا السلطة على الشكل التالي:

1/ **المستوى الفردي**: أي سلوك الضباط المسئولين عن الجيش وعن قراراته والتي يتحكم فيها مجموعة من الدوافع أبرزها:

- **المصلحة الشخصية الفردية:** حيث تدفع الحوافز المادية والمعنوية إلى الانقلاب العسكري حتى و إن كان ذلك خارج التسلسل الهرمي لقيادة الجيش.
- **العامل النفسي**: رغم الطبيعة المغلقة للجيوش في تنظيمها و معتقداتها، إلا أن ذلك لا يمنع من وجود اختلاف في المعتقدات و القيم التي يؤمن بها الجنود و الضباط نتيجة الاختلاف في التنشئة الاجتماعية لكل فرد، والتي تؤثر و تساهم في بناء شخصيتهم حتى و هم داخل المؤسسة العسكرية.[5]

---

[1] Civil Military Relations and Leadership Crisis in 21st century Africa: an inquiry, see the following cite : https://www.researchgate.net/publication/278727714. (7:54/18/03/2025).

[2] Naison Ngoma, Civil Military Relations : searching for a conceptual framework with an African bias, see the following cite: https://oldsite.issafrica.org/uploads/CIVILNGOMA.PDFIbid .(9:33/18/03/2025).

[3] **Lbid**. p.p.11-12.

[4] Brian D. Taylor, **Politics and the Russian Army : Civil-Military Relations, 1689-2000**.USA: Cambridge University Press, 2003,p.06.

[5] **Ibid**. p.p 11-12.

2/ **المستوى التنظيمي:** يتضمن

- **الهيكل التنظيمي:** الذي يهتم بتوازن القوى بين مختلف الوحدات العسكرية ودرجة التماسك داخل الجيش والعلاقة مع مختلف الأجهزة المسلحة الأخرى كالمخابرات، فكلما كان التماسك الداخلي للجيش كبيرا كلما زاد من احتمال التدخل العسكري في المجال السياسي، وزادت معه القدرة على مقاومة السيطرة المدنية، بينما كلما زادت الصراعات الداخلية كلما كان المدنيون أقرب للسيطرة، بل قد تعمل السلطة المدنية في الحالات غير الديمقراطية إلى اختراق الجيش والعمل على إضعاف تماسكه وتنويع الولاءات بين مختلف وحداته حتى تستمر في الحكم.[1]
- **المصلحة البيروقراطية المشتركة:** حيث يعمل الضباط على تعظيم المنافع التي تسعى إليها جميع المنظمات من سلطة وموارد واستقلالية، وبذلك يكون التدخل بسبب دوافع بيروقراطية محضة أو دوافع مؤسسية من خلال الرغبة في حماية وتعزيز موقع الجيش ومصالحه.[2]
- **الثقافة التنظيمية:** تتشكل نتيجة الدروس المستفادة من التجارب السياسية والعسكرية السابقة، خصوصا الانقلابات الفاشلة والنتائج السيئة للحكم العسكري.

3/ **المستوى المحلي :** ويتضمن

- **البنية الداخلية للدولة و المجتمع:** كلما زاد التدخل العسكري، دل ذلك على فشل مؤسسات الدولة المدنية في توفير فرص مناسبة للجيش للمشاركة في السياسة بشكل عقلاني. منا أن بنية المجتمع تلعب دورا كبيرا في هذا السياق، فكلما كانت البنية الاجتماعية والداخلية للمجتمع قوية، قل تدخل الجيش في السياسة. وعلى العكس كلما كانت هذه البنية ضعيفة، زادت احتمالية التدخل العسكري.
- **الثقافة السياسية:** يعتمد مدى التدخل العسكري في الشؤون السياسية من عدمه على مستوى الثقافة السياسية السائدة في المجتمع والدولة. ففي الدول التي تتمتع بثقافة سياسية محدودة، تصبح حكوماتها عرضة للسقوط تحت ضغط القوات المسلحة. بينما الدول التي تتمتع بثقافة سياسية نامية نجد أن الحكومة فيها تتمتع بدرجة مقبولة من الشرعية، مما يقلص احتمال إزاحتها جزئيا أو كليا عبر الجيش. أما الدول التي تتمتع بثقافة سياسية عالية وتكون فيها شرعية الحكومة قوية إلى الدرجة التي تمنع فيها تهديد القوات المسلحة لها مهما كان نوع هذا التهديد.[3]

---

[1] عز الدين قطوش، **العلاقات المدنية- العسكرية**. محاضرات موجهة لسنة الأولى ماستر تخصص دراسات أمنية و استراتيجية، جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2023،ص06.

[2] Brian D. Taylor, **Op.Cit.**P.p.13-15.

[3] فؤاد الأغا، **علم الاجتماع العسكري**. عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع ، ط1، ص 219 .

4/ **المستوى الدولي:** يبرز دور المستوى الدولي من خلال عاملين هما:

- **بنية النظام الدولي:** يرى فريق من الباحثين أن وجود تهديدات خارجية إضافة إلى حاجة الدولة لتوفير أمنها، مما يقودها لتعزيز وتطوير قدراتها العسكرية وبالتالي انشغال الجيش بهذه المسألة، وابتعاده عن الشأن السياسي الداخلي. في المقابل تشير دراسة **"ايليزابيث بيكار" Elizabeth Picard** في بحثها عن الأسباب الرئيسية للتدخل العسكري في الدول العربية، أن أكثر الدول التي كانت عرضة للانقلابات هي الدول التي تورطت في حروب خارجية وداخلية.[1]
- **الثقافة العالمية:** يقصد بها الهوية والمعايير والقيم الدولية التي يتبناها المجتمع الدولي عبر المنظمات الحكومية وغير الحكومية، وعلى مستوى الدول والأفراد. يؤثر انتشار هذه المعايير في مدى قبول أو رفض التدخل العسكري في الشؤون السياسية، ويظهر ذلك بوضوح في انتقال عدوى الانقلابات من بلد إلى آخر أو من منطقة إلى أخرى، تماما مثل انتشار موجة التحول الديمقراطي ككرة ثلج من الدول الديمقراطية إلى الدول غير الديمقراطية.[2]

إن ظاهرة الانقلابات العسكرية أكدت على أن هناك خلل واضح في العلاقات المدنية العسكرية، وهو ما تترجمه كثرة الانقلابات العسكرية في القارة الإفريقية، إذ لا تزال غالبية الدول الإفريقية تفتقر إلى أسس ومقومات الحكم الراشد. فهي تجسد النمط البريتوري وهو تمثيل للنظم التي يسودها ضعف المؤسسات والهياكل السياسية المدنية ما يجعل الجيش يتدخل كبديل لحماية الدولة.[3]

---

[1] Brian D. Taylor , **Op.Cit**. p.p. 24-25.

[2] I**bid**. p.p. 26-27.

[3] عبد العال، ر، العلاقات المدنية العسكرية بين النظريات التقليدية والحديثة، الخبر، 2018، انظر الرابط الالكتروني الآتي: https://2u.pw/cni51 تاريخ الاطلاع (8:06/20/03/2025).

خلاصة الفصل الأول:

من خلال التطرق إلى المفاهيم الأساسية المتعلقة بالأمن الوطني الجزائري والانقلابات العسكرية، يتضح أن العلاقة بين هذين المتغيرين تتجاوز الطابع الظرفي، لتشكل إطارا استراتيجيا لفهم التهديدات المعاصرة التي تواجه الدولة الجزائرية، خاصة في محيطها الإقليمي. فقد أظهر تحليل مفهوم الأمن الوطني، في ضوء التحولات النظرية والميدانية، أنه لم يعد يختزل في حماية الحدود أو صد العدوان الخارجي، بل أصبح مفهوما ديناميكيا يتضمن أبعادا سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية.

وفي السياق ذاته، انكشف مفهوم الانقلاب العسكري عن كونه ظاهرة سياسية مركبة، تنبع غالبا من اختلالات داخلية في العلاقة بين المؤسسة العسكرية والنظام السياسي، أو من أزمات تتعلق بشرعية الحكم والاستقرار المؤسسي. وقد بينت التجارب المقارنة أن الانقلابات سواء الناجحة منها أو الفاشلة، تفرز في الغالب حالة من اللايقين السياسي والتراجع الأمني، وهو ما يعزز من حساسية الدول المجاورة، كحالة الجزائر تجاه هذه التحولات.

كما أن توظيف المقاربات النظرية، خاصة المقاربة الواقعية ومقاربات العلاقات المدنية-العسكرية، يتيح إطارا تحليليا لفهم الكيفية التي تعيد بها الدولة ضبط توازناتها الأمنية في مواجهة تغيرات مفاجئة في البيئة الإقليمية، كما هو الحال في منطقة الساحل الإفريقي. وبالتالي، فإن الانقلاب العسكري ليس مجرد ظاهرة داخلية تخص دولة بعينها، بل هو متغير له انعكاسات ممتدة على الأمن الوطني للدول المجاورة، وخاصة الجزائر التي ترتبط عضويا واستراتيجيا بالعمق الجيوأمني للساحل الإفريقي.

وبذلك يمهد هذا الفصل لفتح النقاش في الفصول التالية حول كيفيات تجسد هذه العلاقة على أرض الواقع، وانعكاسات الانقلابات العسكرية في الساحل على البيئة الأمنية الجزائرية، بما في ذلك السياسات والخيارات والتفاعلات على المستوى الإقليمي.

الفصل الثاني:

حزام الانقلابات العسكرية في منطقة الساحل الإفريقي-دراسة تحليلية-

تمهيد:

تعد منطقة الساحل الإفريقي إحدى أهم المناطق الاستراتيجية في القارة الإفريقية، لما تحمله من موقع جيوسياسي حساس يربط بين شمال إفريقيا وجنوبها، فضلا عن غناها بالموارد الطبيعية، واحتضانها لمجموعة من القضايا الأمنية والتنموية المعقدة. وقد ازدادت أهمية هذه المنطقة مع تصاعد الصراعات الإقليمية والدولية على النفوذ فيها، وتداخل التحديات الجغرافية والبيئية والديمغرافية التي تجعلها من أكثر المناطق هشاشة في العالم.

وفي هذا السياق، برزت موجة جديدة من الانقلابات العسكرية التي اجتاحت دولا عدة في الساحل، في مقدمتها مالي، بوركينافاسو، والنيجر، والتي جاءت نتيجة تراكمات داخلية من الفشل السياسي وسوء إدارة الأزمات الأمنية، بالإضافة إلى تحولات دولية كبرى اعادت رسم خارطة النفوذ في المنطقة. فقد شهدنا تراجعا ملحوظا في الدور الفرنسي، القوة التقليدية في الساحل يقابله تصاعد لافت للنفوذ الروسي، لاسيما من خلال أدوات غير تقليدية مثل الشركات العسكرية الخاصة التي لعبت دورا متزايدا في ملء فراغ السلطة والدفاع في تلك الدول.

إن هذه الدينامية الانقلابية لم تكن مجرد أحداث منعزلة، بل تشكل نمطا جديدا من إعادة إنتاج السلطة في فضاء هش ومفتوح على كافة الاحتمالات، وهو ما يدعو إلى تحليل عميق للأسباب والعوامل البنيوية التي مهدت لهذه التحولات، وفهم انعكاساتها على توازنات القوى في المنطقة، وعلى مستقبل الأمن والاستقرار في الساحل الإفريقي.

ولهذا ارتأى الطالب إلى تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث و هي كالتالي:

المبحث الأول: جيوسياسية منطقة الساحل الإفريقي.

المبحث الثاني: علاقة التحولات الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي بالانقلابات العسكرية.

المبحث الثالث: دينامية الانقلابات العسكرية في منطقة الساحل الإفريقي.

المبحث الأول: جيوسياسية منطقة الساحل الإفريقي

المطلب الأول: تحديد منطقة الساحل الإفريقي

يصعب تحديد منطقة الساحل الإفريقي نظرا لاختلاف آراء الباحثين المهتمين بالمنطقة، فكل باحث يحدد المنطقة بما يتلائم مع مصالح بيئته، فهناك من يعرفها تعريفا جغرافيا وهناك من يعطيها تعريفا سياسيا.

. عُرفت منطقة الساحل بتسميات عديدة أبرزها الساحل الصحراوي، الصحراء الكبرى، السهل الإفريقي وبلاد السيبة، إذ كلمة الساحل عربية، يعني بها لغويا الشاطئ، ريف الشاطئ، وهو المنطقة الجغرافية التي تتضمن الشريط الجنوبي لصحراء الساحل ومناطق الطوارق، لذا يحدد هذا التعريف حدود هذه المنطقة كحزام النزاعات. يشير التعريف الجغرافي للساحل الإفريقي على أنه ذلك الشريط الممتد من المحيط الأطلسي غربا إلى البحر الأحمر شرقا والمقدر مساحته بثلاثة ملايين كلم مربع، ويشمل أجزاء من اثني عشر (12) دولة وهي غرب ووسط موريتانيا، شمال السنغال، غامبيا، جنوب مالي، النيجر، التشاد، أقصى شمال بوركينافاسو، نيجيريا، وسط السودان وجنوبه، إيرتيريا وجيبوتي وبذلك تعد المنطقة الممتدة من البحر الأحمر من جنوب الصحراء الكبرى شمالا حتى شمال غابات السافانا جنوبا.[1] كما يعرف الساحل الإفريقي انطلاقا من المشاكل و الأزمات الإثنية التي يعرفها و هو بذلك يضم كل من السودان، مالي، النيجر، تشاد، موريتانيا، و هو ما يعرف بقوس الأزمات يبلغ طوله 3860 كلم .[2] و تحصر المنطقة وفق دراسات أخرى في : جنوب موريتانيا ووسطها، شمال السنغال، غامبيا، مالي، النيجر، تشاد، شمال بوركينافاسو، نيجيريا، وسط السودان و جنوبه، إيريتيريا، أقصى شمال إثيوبيا و جيبوتي.[3]

[1] Mahdi Taje, Sécurité et stabilité dans le sahel africain, Rome : collége de défense de l'Otan département de recherche, décembre,2006,p :06.

[2] عمار جفال، **وجهة نظر حول طبيعة التهديدات على الحدود الجنوبية للجزائر العالم الإستراتيجي**. الجزائر: مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، نوفمبر 2008، ص.10.

[3] كريم مصلوح، **الأمن في منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا** . أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2014، ص ص 9-10.

خريطة رقم (02): توضح منطقة الساحل الإفريقي

المصدر: قوي بوحنية، "الجزائر و الهواجس الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي"، مركز الجزيرة للدراسات، على الرابط التالي: https://n9.cl/22bpf

يعتبر الإقليم أحد أفقر المناطق بالعالم، فنجد النيجر كأفقر دولة بالعالم بأكثر من سبعين بالمائة 70 % من السكان تحت خط الفقر في تقرير للأمم المتحدة . ليشمل كل من السودان، إريتيريا، تشاد، النيجر، مالي، موريتانيا، السنغال، وأضيف إليهم بوركينافاسو، نيجيريا و جزر الرأس الأخضر.[1]

تقع منطقة الساحل بين دائرتي عرض 12 درجة شمالا و20 درجة جنوبا، وهو ما جعل دول المنطقة تمتاز بخاصيتين مناخيتين: الأولى: أن هناك موسم أمطار واحد فقط على مدار السنة، والثانية: أن أعلى نسبة تساقط تكون في شهر أوت.[2]

[1] امحمد برقوق، الساحل الإفريقي بين التهديدات الأمنية و الحسابات الخارجية. **مجلة العالم الإستراتيجي**، العدد7، نوفمبر 2008، ص.2.

[2] عمار بالة، **التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري-مالي أنموذجا-**. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 1: كلية الحقوق والعلوم السياسية ، ص 112.

خريطة رقم (03): وقوع منطقة الساحل الإفريقي بين دائرتي عرض 12° شمالا و 20 ° جنوبا و خصائصها المناخية

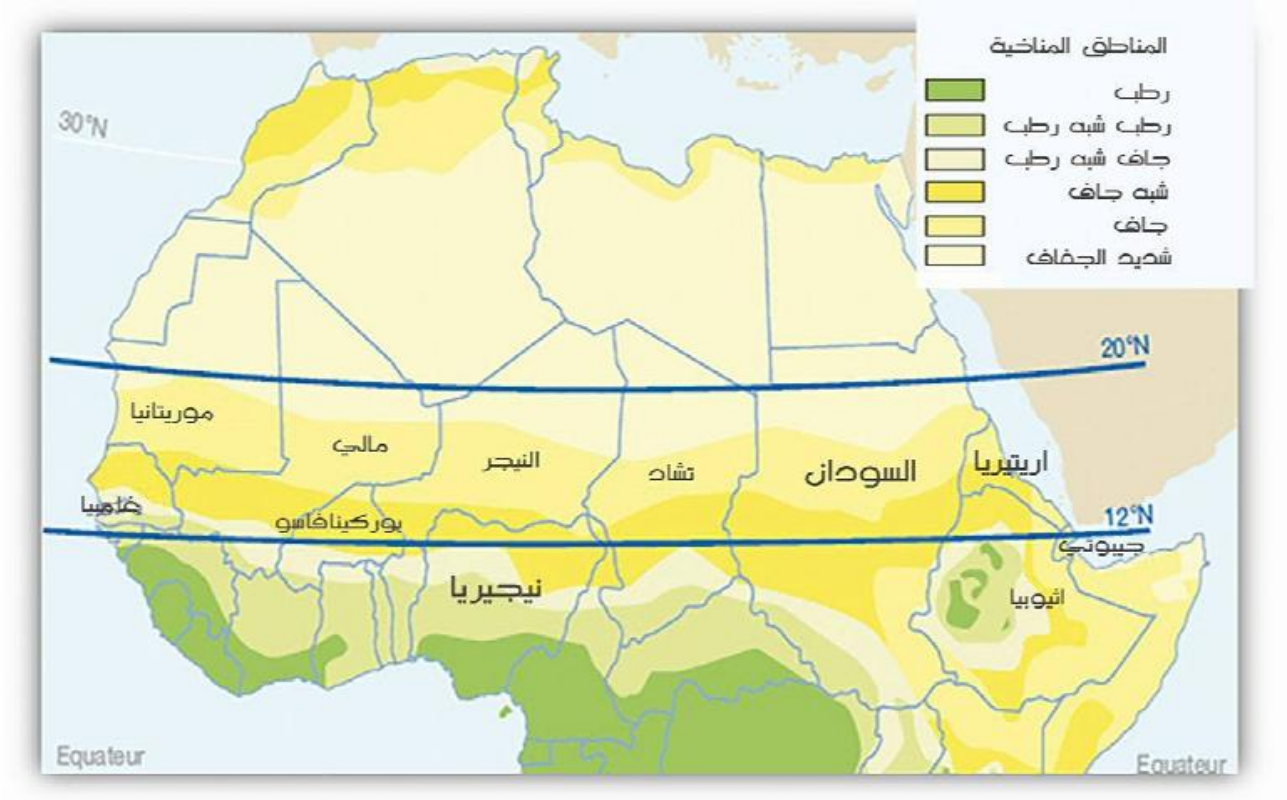

source : Philipp Heinrigrs,"Incidences sécuritaires du changement climatique au Sahel : perspectives politiques"p 5, sur :

http://www.oecd.org/fr/csao/publications/47234529.pdf

أدى التغير البيئي والتغير للنشاط البشري، وتزايد عدد السكان إلى خلق أوضاع غير مستقرة في منطقة الساحل الإفريقي، خاصة بعد الانخفاض الملحوظ في التوسع الزراعي منذ منتصف القرن العشرين. وقد تم توثيق هذه الظاهرة من خلال ما يعرف بعملية التصحر، والتي تناولتها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (UNCCD)، حيث أشارت إلى أن تأثر الأراضي الزراعية في المناطق القاحلة وشبه القاحلة والمناطق الجافة شبه الرطبة نتيجة لعوامل مختلفة، من أبرزها التغيرات المناخية والأنشطة البشرية. وتشير التقارير إلى أن المنطقة شهدت خلال الفترة الممتدة بين عامي 1968 و 1973، وفاة ما يقارب ربع مليون شخص نتيجة الجفاف وانتشار المجاعة.[1]من جهته **يرى "بلانكو لوباز" Lupez Blanco**، أن ما أسماه بالساحل منحصر في مالي والنيجر وموريتانيا، بالإضافة إلى بعض من أجزاء كل من بوركينافاسو وتشاد. للإشارة فإن هذا التعريف لفضاء الساحل هو تلك المناطق التي تشمل الدول التي كانت مستعمرة من قبل فرنسا، والتي ما تزال تمتلك نفوذ بها لحد اليوم، ومن خلال هذا المفهوم نلاحظ أن الساحل، معتمد من طرف الاتحاد الأوروبي وهذا المفهوم مرتبط بشكل واضح بما يعرف بإفريقيا الفرنسية.[2]

[1] Patrick Gonzalez, Desertification and a shift of forest species in the West African Sahel. Climate research. Vol.228, p 217.

[2] Yves LACOSTE, Sahara-perspectives et illusions géopolitiques**. Revue Hérodote**, N°142, 2011, pp : 12-14.

- من زاوية سياسية هو ذلك التجمع الدولي الإقليمي الذي أنشأ بداية السبعينات، عندما عرفت المنطقة جفافا حيث تحالفت مجموعة من الدول في منظمة لمكافحة التصحر في الساحل، والتي تضم حاليا 13 دولة، هي كل من موريتانيا، مالي، النيجر، السنغال، تشاد، توغو، بوركينافاسو، البينين، الرأس الأخضر، كوت ديفوار، غامبيا، غينيا و غينيا الإستوائية.[1]

إن الإتحاد الإفريقي عرف المنطقة بأنها: مجموعة الدول الواقعة على الشريط الساحلي الفاصل بين شمال وجنوب إفريقيا ويشمل: الجزائر، بوركينافاسو، تشاد، ليبيا، مالي، موريتانيا، النيجر، السودان ويضيف السنغال وغينيا وكوت ديفوار ونيجيريا.[2] بينما الأمم المتحدة تحدد الساحل الإفريقي في تسعة دول وهي: السنغال، موريتانيا، مالي، بوركينافاسو، النيجر، نيجيريا، تشاد، السودان،إيريتيريا.[3]بالنسبة لمعهد الدراسات الأمنية (ISS) يشير إلى أنه: "لا يوجد تعريف دولي موحد ومتفق عليه لمنطقة الساحل"، وهذه المساحات مفهومة، سواء في الأدبيات المتخصصة أو في الممارسة العملية. على نطاق واسع جدا، مثل منطقة السهول الصحراوية الكبرى للصحراء من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر، منطقة الساحل هي شريط يزيد عرضه عن 5000 كيلومتر (من الغرب على الشرق) وعرضه حوالي 450 كيلومتر. وتشكل منطقة انتقالية بين المنطقة الصحراوية والسافانا في المجال السوداني.[4]

ومنه تعددت امتدادات تحديد دول الساحل إلى:

-**الامتداد الأول**: هو ذلك الفضاء المنفتح على البحر الأحمر شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا الممتد من القرن الإفريقي في كل من: الصومال، جيبوتي، إيريتيريا، إثيوبيا، مرورا بالسودان، تشاد، النيجر، مالي وموريتانيا .

-**الامتداد الثاني:** شمال الامتداد الأول ويشمل كل من الجزائر وليبيا.

-**الامتداد الثالث**: على جنوب غرب الامتداد الأول يضم السنغال، غينيا ساحل العاج، بوركينافاسو، و نيجيريا.[5]

[1] O.Diallo,Sommet du CILSS : trois défis majeurs, voir le lien : http://www.cilss.bf . (16 :52/10/04/2025).

[2] محمد ساليك، إستراتيجية الإتحاد الإفريقي لمنطقة الساحل، انظر الرابط التالي: https://n9.cl/zza37 . تاريخ الاطلاع (14 :20/10/03/2025).

[3] تقرير الأمين العام عن الحالة في منطقة الساحل، مجلس الأمن، نيويورك الأمم المتحدة، 14 جوان 2013.

[4] Tor-Gunnar Vagen and Thomas Gumbricht, Sahel atlas of changing landscapes tracing trends and variations in vegetation cover and soil condition, Kenya: World Agroforestry, p.02.

[5] إسماعيل دبش، الوضع في الساحل الإفريقي بين الواقع الإقليمي والتأثيرات الدولية من خلال الأزمة في مالي (منذ 2010). **مجلة دراسات الدفاع والإستقبالية استراتيجيا** ، الجزائر: المعهد العسكري للوثائق والتقويم والاستقبالية، العدد الأول ،2014، ص 55.

خريطة رقم (4): توضح الامتدادات الثلاث للساحل الإفريقي

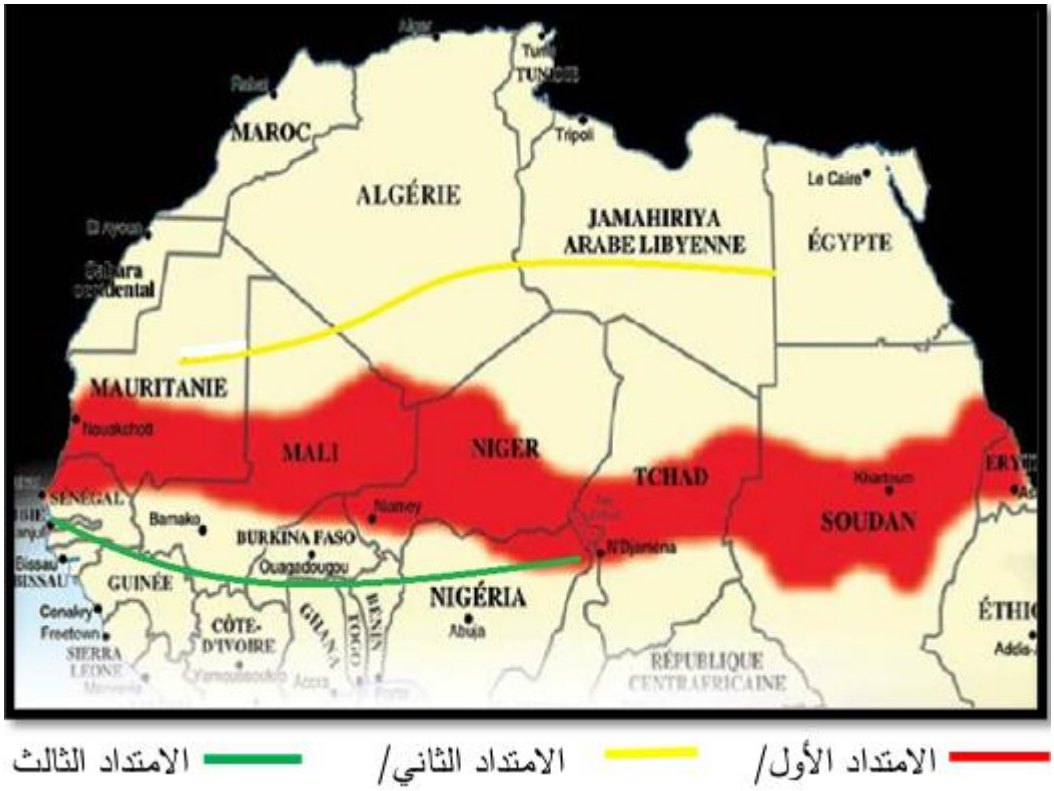

المصدر: horizon de géostratégie,n°01,Mars 2010 مع تصرف الباحث.

المطلب الثاني: الأهمية الجيوسياسية لمنطقة الساحل الإفريقي

ظهرت الجغرافيا السياسية كعلم مستقل ذي منهج محدد ومنظم في أواخر القرن 19م، على يد الألماني **"فريديرك راتزل"**، الذي اهتم بالروابط القائمة بين الوسط الطبيعي والسلوك السياسي.[1] و جاء في موسوعة المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية تعريف الجغرافيا السياسية بأنها: دراسة تأثير العوامل الجغرافية في سلوك الدولة-الأمة، كيف يحدد موقعها ومناخها ومواردها الطبيعية وسكانها و طبيعة أرضها خيارات سياستها الخارجية وموقعها في هرمية الدول التراتبية أيضا .[2] يعتبر عالم السياسة السويدي **"رودولف كولجين"** أول من استخدم مصطلح الجيوبوليتيك، والذي عرفها بأنها البيئة الطبيعية للدولة تدرس تأثير السلوك السياسي في تغيير الأبعاد الجغرافية للدولة.[3]

ومن هذا المنطلق فمنطقة الساحل الإفريقي تتميز بمجموعة من المميزات والتي جعلته يحتل مكانة جيوسياسية هامة في السياسة الدولية، هذه المميزات تدرجها في العوامل الرئيسية التالية:

---

[1] ألكسندر دوفاي، **الجغرافية السياسية**، ترجمة حسين حيدر، بيروت : عويدات للنشر والطباعة، 2001، ص 21.

[2] مارتين غريفيش، تيري أوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**. ترجمة مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2008، ص 163.

[3] ألكسندر دوفاي، **مرجع سابق**. ص 33.

1-العامل الجغرافي:

يتميز سطح الساحل الإفريقي بوجود تضاريس يقع معظمها ما بين 200 و 400 متر على مستوى سطح البحر، أين توجد السلاسل الجبلية والهضاب كما يغطي سطح المنطقة مساحات واسعة من الصحراء الرملية خاصة في مالي والنيجر الذين يغلب على سطحيهما الطابع الصحراوي.[1] تعد هذه المنطقة من أكثر المناطق جفافا وأقلها كثافة سكانية مقارنة بمناطق الدول الموجودة فيها وعادة ما تصل درجة الحرارة فيها إلى 50 درجة مئوية، بينما تهب عواصف تسمى "الهارمتان" L'harmatton خلال فصل الشتاء، وتكون محملة بالغبار الكثيف الذي يحجب أشعة الشمس لأيام متتالية.[2]وقد شهدت المنطقة خمس موجات جفاف خلال المئة عام الماضية. ويتراوح معدل سقوط الأمطار فيها سنويا ما بين 100 و 600 ملم، كما تختلف نسبة التساقط من منطقة لأخرى حسب نوع المناخ، فنجد المناخ المداري والمناخ شبه الاستوائي، مما ينعكس على تفاوت كميات الأمطار وعدم انتظامها. ويلاحظ أن معدلات الأمطار تقل كلما اتجهنا شمالا. تشكل المناطق القاحلة والجافة وشبه الجافة حوالي 70 % من إجمالي مساحة المنطقة، بينما لا تتعدى نسبة الأراضي الصالحة للزراعة 30 %. ورغم ذلك، تسعى هذه الدول إلى تطوير مواردها من خلال استصلاح الأراضي وتحويلها إلى مساحات زراعية أوسع، وإقامة السدود الكبرى من أجل توسيع المساحات السقوية. مكنت هذه الإنجازات من تطوير زراعات تصديرية كالقطن.[3]

2-العامل الديموغرافي:

يمثل السكان عامل حيوي متحرك ضمن أي وحدة سياسية، فهو على درجة كبيرة من الأهمية للدولة، ويرتبط ذلك بحجمهم وتوزيعهم وتركيبتهم. تتميز منطقة الساحل الإفريقي بتنوع اثني وعرقي القى بضلاله على الحياة الاجتماعية في المنطقة من خلال التداخل والتلاقي في عدة اعراف، تمثل كل واحد منها أنماط وعادات مختلفة.[4] ماجعل المنطقة الساحلية الصحراوية تشبه الفسيفاء الإثنية. تعرف الإثنية وفقا للموسوعة الأمريكية، بأنها جماعة تتميز عن غيرها، إما بالعرق أو القومية أو اللغة أو الأصل أو الدولة القومية.[5] ويلاحظ أن مصطلح الإثنية

---

[1] تقرير مهدي تاج، المستقبل الجيوسياسي للمغرب العربي والساحل الإفريقي، مركز الجزيرة للدراسات، 20 أكتوبر 2011، ص 03.

[2] علي عشوي، **سياسة الجزائر في منطقة الساحل الإفريقي.** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 1998، ص 6.

[3] نبيل بوبيبة، **المقاربة الجزائرية تجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى**. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011 ،ص 17.

[4] أعمر عمورة ، **التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي (مقاربة-جيوأمنية).** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولي، 2011، ص ص. 17-19.

[5] عبد الوهاب بن خليف، **جيوسياسية العلاقات الدولية: المتغيرات، القواعد والأدوار**. الجزائر: دار القرطبة للنشر والتوزيع، ط.1 ، 2016، ص.163.

ورد في أغلب الكتابات العربية بمعنى العرقية، إذ يجد بعض الباحثين صعوبة التفريق بين الجماعة الإثنية والجماعة العرقية، فيستخدم هذين المصطلحين في الغالب كمترادفين.[1]

دول الساحل الإفريقي تتكون من مجتمعات ذات طابع تقليدي، حيث لا يزال الولاء العرقي يشكل قوة نافذة داخل الإطار الوطني. فقد تفاقمت مشكلة الانتماءات الإثنية في هذه المنطقة منذ انتهاء الحقبة الاستعمارية (أي في الستينيات من القرن العشرين)، وفي هذا السياق يقول أحد الباحثين: أن هناك عودة القبلية أو إحياء للوعي القبلي في الدول الإفريقية الحديثة.[2] مما يشكل خطورة على الوحدة الوطنية للدولة وذلك بتنامي النزعة الانفصالية لدى العديد من القبائل. من بين العوامل التي ساعدت على تشكيل حركات مطالبة بالانفصال عن دولة الأم هي:

-وجود سند دولي للقبائل أو الأقليات: غالبا ما تتبنى الدول الكبرى، ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية، مطالب هذه الفئة الاجتماعية وتدعمها، كما حدث في حالة دعم الأقليات العرقية في السودان، حيث ساهم ذلك في انفصال جنوب السودان عن شماله وتشكيل حكومة مستقلة هناك.

-يشجع نجاح الأقليات العرقية والقبلية في الانفصال عن الدولة الأم في مناطق مختلفة من القارة الافريقية على تنامي النزاعات النفصالية لدى أقليات أخرى. فعلى سبيل المثال، أسهم انفصال إريتيريا عن اثيوبيا في تغذية الطموحات الانفصالية لدى أقليات جنوب السودان، وأيضا حفز حركة الأزواد في شمال مالي للمطالبة بالانفصال عن الجنوب.[3]

[1] ميلود عامر حاج، زهيرة مزارة، " النزاعات الإثنية و انعكاساتها على الاستقرار الأمني في منطقة الساحل الإفريقي (موريتانيا أنموذج)"، مجلة سر من رأى، جامعة سمراء، عراق، م.13، ع. 49 (جوان 2017)، ص.335.

[2] محمد عبد الغني سعودي، قضايا إفريقيا، (الكويت: عالم المعرفة، 1980)، ص 198-200.

[3] وليد عبد الحي، " نموذج قياس النزعة الانفصالية للأقليات في الوطن العربي"، جدليات الاندماج الاجتماعي و بناء الدولة و الأمة في الوطن العربي،(بيروت: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات،2014)، ص 109.

الجدول الرقم (03) : يوضح أهم الاثنيات الموجودة في منطقة الساحل الإفريقي

الإثنية	اللغة	الدول
الفلاني	الفولا	غينيا، نيجيريا، الكاميرون، السنغال، مالي، سيراليون، جمهورية إفريقيا الوسطى، بوركينافاسو، بنين، النيجر، غامبيا، غينيا بيساو، غانا، تشاد، موريتانيا، السودان، الطوغو، ساحل العاج.
الولوف	الولوف	السنغال، غامبيا، موريتانيا.
السونغاي	الصونغاي	مالي
ماركا:الماندي	ماركا	مالي.
ماندينكا: الماندي	ماندينغو	غامبيا، غينيا، مالي، سيراليون، ساحل العاج، السنغال، بوركينافاسو، ليبيريا، غينيا بيساو، النيجر، موريتانيا، تشاد.
جولا	جولا، كريول	السنغال، غامبيا، غينيا بيساو.
الهوسا	الهوسا	نيجيريا، النيجر، غانا، تشاد، الكاميرون، ساحل العاج، السودان.
البامبارا: الماندي	البامبارا	مالي.

Source: " Ethnic groups in Africa", in : https://tinyurl.com/4tbv0brav .

تعتبر البداوة من أهم السمات التي تميز مجتمع الساحل الإفريقي عن المجتمعات المحيطة به وذلك لأن البيئة لا تسمح للسكان في معظم مناطق الصحراء بالاستقرار لمحدودية الموارد كندرة المياه واستحالة ممارسة الأنشطة الزراعية في أغلب الأحيان، أما النظام الاجتماعي فيعتمد على القبيلة.[1]

تعد منطقة الساحل الإفريقي من أكثر المناطق التي تواجه تحديات ديمغرافية معقدة، حيث أظهرت الدراسات أن هذه المنطقة تسجل من أعلى معدلات الخصوبة في العالم، إذ يبلغ المعدل 7.6 طفل لكل امرأة في النيجر، وهو من أعلى المعدلات عالميا. هذا الواقع السكاني يضيف عبئا إنسانيا جديدا إلى مشكلات المنطقة ، التي تعاني أصلا من تحديات كبيرة، مثل ضعف الإنتاج الزراعي، والتأثيرات السلبية لتغير المناخ.[2] المؤشرات الواقعية/ الإمبريقية توحي إلى تزايد الطلب على الأطفال/ الولادات في ظل غياب سياسات حكومية تشجع على تنظيم النسل وانخفاض معدلات وفيات الأطفال، وتشكل اثيوبيا استثناء في ذلك.[3]

[1] نبيل بوبية، **الجزائر والمشاريع الإقليمية والدولية لبناء السلم في منطقة الساحل الإفريقي: التحديات والرهانات**. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2018، ص.260.

[2] Gohn F. May et Jean-Pierre Guengant, Les défis démographiques des pays Sahéliens , **revue de Culture Contemporaine**, N°11, Juin 2014, p 20.

[3] Malcolm Potts and others, **Op.cit**.p 11.

شكل رقم 1: النمو السكاني في منطقة الساحل الإفريقي بين الماضي والمتوقع 1950-2100 (بنين، بوركينافاسو، جمهورية افريقيا الوسطى، تشاد، اريتيريا، مالي، موريتانيا، النيجر، السنغال والسودان)، الأمم المتحدة (هيئة السكان).

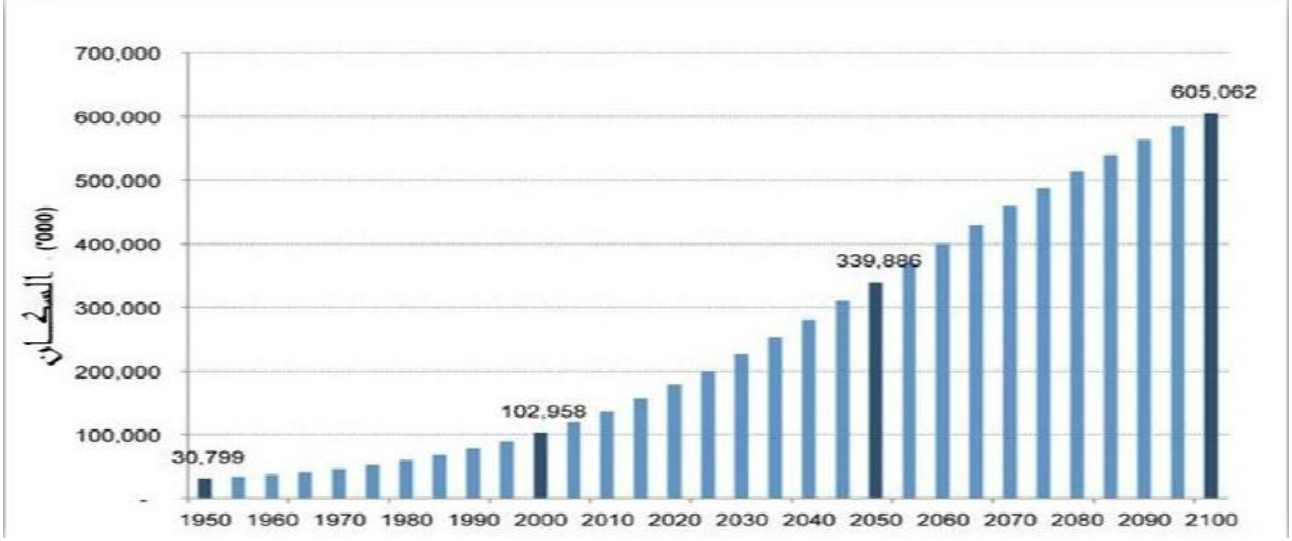

Source : OASIS report on Crisis in Sahel (April 2013) p 12.

3-العامل الاقتصادي:

منطقة الساحل الإفريقي تعتبر من بين أفقر مناطق العالم فمعظم دول الساحل تصنف حاليا من ضمن فئة البلدان الأقل نموا نتيجة ضعف العدالة التوزيعية ، انتشار الأوبئة، هشاشة الحدود بسبب كبر الرقعة الجغرافية وضعف الكثافة السكانية، تأثر منطقة الساحل الإفريقي بالكوارث الإنسانية التي تنتجها الحروب الداخلية كنزوح اللاجئين، تبعية اقتصادية وكذا مستويات استدانة كبيرة للولايات المتحدة الأمريكية ثم فرنسا تعيشها معظم دول الساحل الإفريقي .[1]إلا أنها تحظى بأهمية اقتصادية كونها تزخر بالثروات المعدنية كالماس والنحاس التي تعد الحجر الأساس في الصناعات الثقيلة وكما تضم مخزون هائل من الذهب، الحديد، الزنك والرخام وأغلب هذه المعادن غير مستغلة من طرف دول المنطقة. يعد اليورانيوم من أبرز المعادن أهمية في المنطقة، إذ يقدر احتياطه ب 280 ألف طن، وتستغله شركة "أورانو" Orano الفرنسية، حيث تحتل النيجر المرتبة الرابعة عالميا في إنتاجه، بنسبة تصل إلى 7.8 % من الإنتاج العالمي.[2] أما في موريتانيا، فتبرز صادرات خام الحديد والذهب، والتي بلغت قيمتها 202 مليار دولار عام 2011، كما تحتل المرتبة الثالثة إفريقيا في إنتاج الذهب بعد غانا وجنوب

[1] مصطفى بخوش، منطقة الساحل الإفريقي الواقع والتحديات. **مجلة دراسات شرق أوسطية**، المجلد 17، العدد64، سبتمبر 2013، ص 69.

[2] الطيب بروال ، **الأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي.** أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2019، ص ص 85-86 .

إفريقيا. وتعد تشاد من الدول الغنية بالنفط، خاصة بعد اكتشاف حقل دوما الذي يحتوي على احتياطات نفطية هائلة، ما جذب اهتمام العديد من الشركات الأجنبية، وعلى رأسها شركة اكسون موبيل Exxon Mobile .[1]

تحتوي القارة الإفريقية وفقا لإحصائيات منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD وفقا لمراجعة الطاقة لشركة BP عام 2008، على ما يقارب 10 % من الاحتياطي العالمي للنفط، أي ما يعادل حوالي 6.125 مليار برميل. يتمركز معظم هذا الاحتياطي بنسبة تصل إلى 60 %، في منطقة الساحل الإفريقي بشكل عام وبالأخص في نيجيريا، تمتلك هذه المنطقة حوالي 72 % من صادرات النفط و تأتي في المرتبة الثالثة بعد ليبيا والجزائر من حيث إنتاج النفط. كما يشكل الغاز الطبيعي نسبة 8 % من إجمالي الاحتياطي العالمي للغاز في القارة الإفريقية، حيث يتوزع الجزء الأكبر منه بين نيجيريا والجزائر. تعد منطقة الساحل الإفريقي محورا استراتيجيا للمشاريع المتعلقة بالنفط والغاز، مثل مشروع خط الأنبوب العابر للصحراء الذي يربط بين نيجيريا ، النيجر والجزائر، ما يتيح تصدير الغاز إلى أوروبا. وقد بدأ النقاش حول هذا المشروع رسميا في جويلية 2009م.[2]

تشهد المنطقة تنوعا في الثروة الحيوانية، حيث ينتشر الرعي على نطاق واسع في دول الساحل مثل موريتانيا ومالي وجنوب السودان، ويتوزع قطيع الماشية بين الإبل والماعز والغنم. يوفر الغطاء النباتي بيئة ملائمة لحياة العديد من الكائنات البرية، حيث تستوطن المنطقة أنواعا متنوعة من الحيوانات، منها قواضم الصحراء والضباع والغزلان وأنواعا من الطيور وبعض هذه الحيوانات مهددة بالانقراض.[3]

يتميز الساحل الإفريقي بغناه بمصادر المائية، ومن أبرزها بحيرة تشاد الواقعة على الحدود بين تشاد و النيجر وبوركينافاسو. إضافة إلى ذلك نهر النيجر الذي يعبر كل من نيجيريا، بوركينافاسو، النيجر ومالي. ويعد ثالث أطول أنهار إفريقيا بعد النيل والكونغو، حيث يبلغ طوله حوالي 4160 كلم وتزيد مساحته عن 2 مليون كلم^2، كما يعتبر نهر السنغال السادس من حيث الطول والخامس من حيث المساحة.[4]

الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي:

هذه الخصائص والمميزات مثلت من جهة أهمية إستراتيجية للمنطقة ، ومن جهة أخرى استدعت بطبيعتها حضورا أجنبيا . إلى جانب كون الساحل مجالا جغرافيا يجاور مجموعة من الأقاليم الحيوية. وكما جاء في رؤية

---

[1] أسماء رسولي، **التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي بين أدوار الدول الإقليمية والقوى الكبرى بعد أحداث 11 سبتمبر2001**. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية،2018، ص 104.

[2] Jaques Giri, **le sahel au XXI éme : un essai de réflexion prospective sur les sociétés sahéliennes**. Paris : Karthala,1989, P : 190.

[3] الساحل الإفريقي مرآة تعكس تنوع القارة السمراء، انظر الرابط الالكتروني الآتي: https://tinyurl.com/yxu3t2uf . تاريخ الاطلاع (12 :50/22/03/2025).

[4] عمر فرحاتي، مريم براهيمي، **الأزمة في الساحل الإفريقي: الخلفيات والأبعاد**. الجزائر: الدار الجزائرية للنشر والتوزيع، ط. 1، 2017، ص.ص. 56-57.

خالد حنفي علي أحد المختصين في الشؤون الإفريقية أنه يمكن الاعتماد على هذا المنطلق لفهم الاهتمام الغربي بهذه المنطقة.[1]

جدول رقم (4): يوضح مناطق التماس للساحل الإفريقي

مناطق التماس المباشر للساحل الإفريقي	مناطق التماس غير المباشر للساحل الإفريقي
منطقتي المغرب العربي و شمال إفريقيا	الخليج العربي و الشرق الأوسط
مناطق البحر الأحمر، القرن الإفريقي و دول غرب إفريقيا	البحر الأبيض المتوسط من بوابة الجزائر
المحيط الأطلسي انطلاقا من موريتانيا	المحيط الهندي من بوابة القرن الإفريقي

المصدر: عبد الرحيم رحموني ويوسف قدور، **الأمن الجزائري والفضاء الإقليمي التعامل والتداعيات**. الأردن :مركز الكتاب الأكاديمي، 2019 ط1، ص 14.

نستخلص من الجدول أن الساحل الإفريقي يحتل مكانة إستراتيجية بارزة ليس في إفريقيا فحسب، بل على المستوى الدولي كونه جسر رابط بين مختلف المناطق في العالم.

[1] نسيم بلهول وآخرون، **حوارات الإقليمية والعالمية في منطقة الساحل والصحراء**، عمان :دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2016، ص 92.

المبحث الثاني: علاقة التحولات الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي بالانقلابات العسكرية

المطلب الأول: تصاعد النفوذ الروسي

تعتمد روسيا على القنوات الديبلوماسية ، حيث تحاول إبراز نفسها ليست كقوة متنافسة واستغلال الفراغ الأمني الذي خلفه الغرب ، وهي لا تختلف كثيرا عن الصين فهي تحاول بقدر المستطاع استغلال الثغرات الغربية لتعزيز وجودها ونفوذها في منطقة الساحل مثلما عززت وجودها ونفوذها بقوة في نيجيريا من أجل التأثير في مشروع خط لنقل الغاز (TSGP)، وهو الخط الذي سيربط منطقة واري (Warri) في نيجيريا بمنطقة بني صاف بالجزائر، والذي باشر عمله عام 2016، هذا المشروع الذي يعتقد أنه سيؤدي إلى اضطرابات جيوسياسية عميقة بمنطقة الساحل الإفريقي.[1] تحاول روسيا توسيع ممارسة نفوذها في منطقة الساحل الحيوية من خلال توقيع اتفاقيات التعاون الأمني والعسكري بوصفها أساسا لمبيعات الأسلحة الروسية إلى دول الساحل ، تعتمد روسيا في منطقة الساحل مقاربة متعددة الأبعاد تشمل توفير الخدمات الأمنية، وتقديم المشورة السياسية، وشن حملات إعلامية، بالإضافة إلى تزويد الأنظمة العسكرية بالأسلحة. وفي المقابل، تعزز كيانات شبه رسمية موازية مثل مجموعة فاغنر التي عرفت بالفيلق الإفريقي، نفوذا سياسيا وبوابة لاستغلال الموارد الطبيعية الغنية في المنطقة. أدركت روسيا لصعوبة حصول على قاعدة عسكرية في إفريقيا، ونظرا لمحدودية قدراتها المالية، سعت روسيا للتواجد عبر الشركات العسكرية الخاصة لتحقيق أهدافها الجيوسياسية باعتبار أن هذه الشركات تعد وسيلة فعالة من حيث التكلفة المادية للدول لممارسة نفوذها بدلا من الانخراط المباشر في التفاعلات الإقليمية.[2]

أشارت معظم الإحصائيات إلى أن روسيا أصبحت المورد الأول للأسلحة لدول الساحل الإفريقي، حيث تقوم بتوريد السلاح بشكل مباشر إلى الجيوش والأجهزة الأمنية، أو بطرق غير رسمية عبر وسطاء مثل مجموعة فاغنر التي تطورت لتبرم عقود أمنية وعسكرية مع جهات رسمية وأخرى غير رسمية في تلك الدول وجوارها الجغرافي. ومؤخرا امتد هذا النفوذ ليشمل مجالات التعدين ايضا، بحيث باتت شراكاتها مع منتجين محليين في مجالات التعدين المختلفة تفوق بكثير، نشاطها العسكري الذي بدأت به التسلل لتلك الدول كتوقيع اتفاقية في سوتشي 2018 بين شركة مروي غولد السودانية وشركة (M Invest) التابعة ليفغيني بريغوجين المالك السابق لفاغنر، للتنقيب عن الذهب مقابل الحماية من قبل فاغنر، تكرر الشيء نفسه مع جمهورية إفريقيا الوسطى عبر عقود لصالح إحدى شركات بريغوجين، لتوفير المرتزقة مقابل الذهب و الماس. كما وافقت روسيا على تثبيت نظام مضاد للطائرات في إطار التعاون الأمني مع الجنرال عبد الرحمن تشياني. وهو ما يشير بوضوح إلى أن التحرك الروسي يستهدف المصالح الحيوية الفرنسية، حيث استغلت روسيا عدم الاستقرار والصراع و الانقلابات العسكرية في

[1] Mehdi Teje, la sécurité du Sahara et du Sahel : l'importance stratégique du Sahel. **Op.Cit**, p 21.

[2] إبراهيم ناصر، التغيرات الجيوبوليتيكية بمنطقة الساحل الإفريقي ومستقبل النفوذ الفرنسي. **مجلة الباحث-الأبحاث و الدراسات**، جامعة إسطنبول، العدد 4، خريف 2023، ص ص 128-129.

منطقة الساحل لتحقيق أهدافها الخاصة باستبدال القوات الروسية بديلا عن القوات الفرنسية لمكافحة الإرهاب.[1]

في عام 2017، وقعت روسيا اتفاقيات مع عدة دول في الساحل مثل مالي والنيجر، تهدف إلى تعزيز التعاون الأمني. هذه الاتفاقيات تشمل تبادل المعلومات الاستخباراتية والتعاون في مجال التدريب العسكري. وهو ما يعتبر خطوة استراتيجية من قبل روسيا لتعزيز نفوذها في المنطقة.

الدول التي وقعت روسيا معها اتفاقيات فهي موضحة في الجدول الآتي:

جدول رقم (5): يوضح الاتفاقيات التي عقدت بين روسيا ودول الساحل الإفريقي

الدولة	التاريخ	الاتفاقية
مالي	2019	اتفاقية في مجال التعاون العسكري
بوركينافاسو	2018	تدريب لحفظ السلام
تشاد	2017	التعاون في مجال مكافحة الإرهاب و التدريبات المشتركة
النيجر	2017	مقابلات عمل بين خبراء العسكريين و تعاون في مجال التعليم العسكري

المصدر: حميدة فاتن، القوة الصلبة في العلاقات الروسية مع إفريقيا منذ عام 2000، متابعات إفريقية، سبتمبر 2020.

تتعامل السياسة الروسية مع قادة الدول الإفريقية، والقادة الجدد الذين وصلوا للسلطة عن طريق الانقلابات العسكرية، بطريقة واقعية براغماتية، دون قيود أو قيم لابد من التقيد بها مثل الديمقراطية، وسلطة القانون وحقوق الإنسان، وغيرها من الأدبيات السياسية التي يستخدمها الغرب للضغط على زعماء هذه الدول، أو ضرورة الإلتزام بالإشتراكية كما كان الوضع بالحقبة السوفيتية. وهو ما يوفر لقادة إفريقيا هامشا واسعا من المناورة، وقدرة على إيجاد بدائل لتثبت أركان حكمهم بعيدا عن السياسة الغربية.

تزامن الانقلاب العسكري في النيجر مع القمة الروسية الإفريقية التي عقدت في بطرسبورغ بتاريخ 27 جويلية 2023، والتي حضرها الرئيس الانتقالي على رأس وفد ضم 80 شخصا، مما يعكس توجها نحو روسيا كوجهة أولى بعد تتسلم السلطة، وقد سبقت هذه المشاركة انسحابات روسية من اتفاقيات تصدير الحبوب مع أوكرانيا، حيث وعد الرئيس بوتين بمنح الدول الإفريقية شحنات مجانية من الحبوب لتعزيز النفوذ الروسي في القارة، لاسيما أن مالي و بوركينافاسو الحليفين الجديدين لروسيا، أرسلتا وفودا أيضا وتستضيفان عناصر من مجموعة فاغنر التي أصبحت تعرف بالفيلق الإفريقي. قد التقى مسؤولين من النيجر قادة من فاغنر عبر وساطة من دولة

[1] ديفيد سافور كادا، صديق أم عدو؟: بوتين والمصالح الفرنسية في إفريقيا، انظر الرابط الالكتروني الآتي:
https://2u.pw/E2Zdc .(20/24/03/2025: 15)

مالي، وجاء اللقاء بطلب من أحد قادة الانقلاب بهدف تقوية موقف النيجر ضد أي تدخل عسكري فرنسي محتمل. فقد ذكر العقيد أمادو عبد الرحم، أحد مدبري الانقلاب، في خطاب بثه التلفزيون الرسمي يوم 31 جويلية، إن الحكومة المخلوعة فوضت فرنسا بتنفيذ هجمات في العاصمة نيامي عبر بيان وقعه **"حسومي مسعود"** وزير خارجية بازوم "بصفته قائما بأعمال رئيس الوزراء".[1]

-كما عملت روسيا على تعزيز نفوذها في الساحل عبر القوة الناعمة من خلال:

- ✓ تعمل روسيا على إعداد كوادر إفريقية عبر تقديم منح دراسية واسعة النطاق، إذ بلغ عدد المنح في عام 2022 نحو 34.000 منحة، مع التركيز على تخصصات العلوم الطبية من قبل الطلاب من (سيراليون ونيجيريا)، وهندسة النفط والغاز من طرف (الكاميرون و تشاد)، والاقتصاد والشؤون المالية من طرف (ساحل العاج ونيجيريا)، والإدارة من طرف (بنين و أنغولا)، والعلاقات الدولية من طرف (تشاد). يفضل معظم الطلاب الدراسة باللغة الروسية، ما يكسبهم قدرة على التفاعل باللغة ذاتها.
- ✓ وقعت روسيا أكثر من 70 اتفاقية بشأن الإعتراف المتبادل بالدرجات العلمية بين روسيا والدول الإفريقية. بالإضافة إلى تدريس أربع لغات إفريقية محلية في المدارس والجامعات الروسية، وجعل اللغة الروسية إحدى اللغات الأجنبية لتدريسها في الدول الإفريقية.
- ✓ نظمت عدة فعاليات ومهرجانات ثقافية وسينمائية سنوية، بين روسيا وإفريقيا، لعل أشهرها المهرجان الثقافي والتعليمي " إفريقيا... معا نحو المستقبل"، وبناء شراكة مع دور السينما والإنتاج الإفريقية، وعلى رأسها العملاق النيجيري "نوليوود"، لزيادة حضور السينما الروسية في إفريقيا.
- ✓ عقد ورش عمل ومؤتمرات دورية، تحت عنوان "منتدى الشراكة الروسية-الإفريقية" بحضور مئات الشخصيات الإفريقية المؤثرة من كافة المجالات لزيارة روسيا بشكل دوري وخلق روابط شخصية معها.
- ✓ وفرت روسيا الحماية الشخصية لعدد من كبار المسؤولين الأفارقة، بالإضافة إلى تجهيزهم بوسائل إتصال آمنة، وملاذات آمنة لأموالهم وأسرهم داخل روسيا.
- ✓ استخدام الدين، عبر التوسع في التبشير بالقارة الإفريقية، ومنح الكنيسة الأرثوذكسية الروسية، حق ممارسة نشاطها داخل مناطق تابعة لبطريركية الإسكندرية للروم الأرثوذكس.[2]

تقدم روسيا أيضا لقادة إفريقيا، نموذجا مختلفا للتعاون عن الغرب، الذي اعتمد على سحب الموارد لصالح الشركات الكبرى، وحصر الاستفادة منها في فئة محدودة من ذوي النفوذ في القارة. أو النموذج الصيني، الذي يركز على مشاريع البنية التحتية لتشغيل الاقتصاد الصيني، مقابل الديون ثم الاستحواذ على مرافق حيوية

[1] ابوالعلا هويدا شوقي ، انعكاسات الانقلابات العسكرية في الساحل الإفريقي على النفوذ الفرنسي: دراسة حالتي النيجر والغابون. **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية**، جامعة حلوان : كلية التجارة و إدارة الأعمال، المجلد 39، العدد الأول 2025، ص ص 528-529.

[2] أحمد دهشان، النفوذ الروسي في إفريقيا: الدوافع والإستراتيجية و الأدوات، دراسة صادرة عن مركز أبعاد للدراسات الإستراتيجية، جانفي 2024، ص ص 18-19.

لسدادها. بينما المعادلة الروسية قائمة على المقايضة في تقديم سلع مقابل الخدمات ودخول شركاتها للاستحواذ على مكامن الثروات الطبيعية، وبناء مؤسسات تخلق لها نفوذا جيو-اقتصاديا، وتوسع من دائرة الربح والمستفيدين، ولا تشكل ضغوطا على ميزانية الدولة، وهو ما أكدت عليه **"ماريا نيكولاييفيتش"**، المؤسس المشارك لموقع (Smart Buisnies Today).

المطلب الثاني: تراجع الدور الفرنسي

فرضت فرنسا على مستعمراتها السابقة إبرام اتفاقيات التعاون في مختلف الميادين (الأمن، العملة، المساعدات التنموية، والتعاون الثقافي والسياسي)، بما يضمن لها الاستمرارية وحفاظا على مصالحها الحيوية في المنطقة. إن إنهاء الاستعمار ومنح الاستقلال لمعظم دول غرب افريقيا الفرنسية جاء بناءً على إرادة الحكومة الفرنسية وليس بقرار من المواطنين الأفارقة .[1]

تجسدت سياسة **"جاك فوكار"**، المعروفة بالاستراتيجية francafrique (فرنسا-افريقيا)، التي يطلق عليها في كتب التاريخ الفرنسي باسم "سيد إفريقيا في الأليزيه"، فرضت باريس هذه الاستراتيجية على الدول الإفريقية بأنها إستراتيجية هدف منها استغلال الدول الإفريقية، أما من وجهة نظر فرنسا فتعتبرها آلية لتعاون بين باريس ومستعمراتها القديمة في إفريقيا، ولكن ما أدركه المواطن الإفريقي بعد ذلك من تطبيق تلك الإستراتيجية أن باريس تهدف من وراء هذا المشروع إلى تحقيق ما يلي:

- تأمين الوصول إلى الموارد الإفريقية الحيوية مثل اليورانيوم، النفط والماس.
- توسيع انتشار القواعد العسكرية الفرنسية في القارة الإفريقية.
- تعزيز التكامل بين المؤسسات الاجتماعية والسياسية في منطقة غرب إفريقيا.[2]

تعتبر القمة الفرنكوفونية من بين المؤسسات التابعة للوكالة الفرنكوفونية التي تم تأسيسها عام 1986، بمبادرة من رئيس الجمهورية الفرنسية وتضم رؤساء دول الناطقة بالفرنسية، تعتبر فرنسا ممول أساسي للمنظمة بنسبة 40 % من إجمالي الميزانية، وتهدف هذه المؤسسة إلى تحقيق التنمية في مختلف المجالات (الصناعات، الثقافة، الاتصال، التطور التكنولوجي إلى جانب البحوث العلمية).[3] في إطار سعي فرنسا إلى بناء منظومة دولية جديدة تواكب التغيرات وتقاوم الهيمنة الأمريكية فكريا وثقافيا، عملت على تحويل المنظمة الفرنكوفونية من منظمة ثقافية إلى كيان ذي طابع سياسي. وقد شهد هذا التحول مرحلتين رئيسيتين:

---

[1] علي أ. مزروعي، تاريخ إفريقيا العام (إفريقيا منذ عام 1935). اليونسكو 1998، المجلد 8، ص 205.

[2] زهيرة مزارة ، **الإستراتيجية الأمنية للدول الإقليمية تجاه منطقة الساحل الإفريقي (دراسة حالة: الجزائر، فرنسا)**. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2018،ص ص 273-274 .

[3] Priscille Guinant, **op.cit**.p 16.

المرحلة الأولى تجلت في قمة هانوي عام 1997، حيث أقر فيها الميثاق السياسي للمنظمة، والذي منحها بعدا سياسيا كاملا، من خلال تحديد أهدافها و مجالات عملها. كما تم استحداث منصب الأمين العام للمنظمة، الذي ينتخب لفترة أربع سنوات، ويناط به الإشراف على المهام السياسية والاقتصادية للمنظمة، ما أضفى عليها طابعا جديدا يتجاوز الثقافة.

أما المرحلة الثانية، فجاءت خلال الندوة الدولية الثانية للفرنكوفونية التي انعقدت في باماكو-مالي في نوفمبر 2000، والتي اختتمت بإصدار إعلان باماكو، ويعد هذا الإعلان محطة فارقة، لما تضمنه من قضايا سياسية مهمة، منها التأكيد على احترام الديمقراطية، الحقوق والحريات. يعد هذا الإعلان بمثابة بداية دخول المنظمة الفرنكوفونية الفعلي إلى المجال السياسي.[1]

يعتبر الفرنك الإفريقي العملة التي أنشأتها فرنسا في عام 1945، بهدف الحفاظ على نفوذها الاقتصادي. وعلى الرغم من استقلال الدول الإفريقية التي تستخدم هذه العملة، إلا أن الفرنك الإفريقي لا يزال يلعب دورا مؤثرا على اقتصادات 14 دولة إفريقية. يرى المعارضون أن هذه العملة تمثل استعمارا ماليا وأداة للتحكم الاقتصادي, وقد ارتبطت فرنسا بقرارات اقتصادية أحادية مثل تخفيض قيمة الفرنك الإفريقي عام 1994، مما أدى إلى أضرار كبيرة على اقتصاديات المنطقة. حول العديد من القادة الأفارقة الوقوف في وجه نظام الفرنك الإفريقي، إلا أنهم غالبا ما واجهوا ضغوطا وعقوبات اقتصادية من فرنسا.[2]

شهدت فترة منتصف التسعينيات توتر في العلاقات الفرنسية الإفريقية بين تصفية الاستعمار في العلاقات الفرنسية الإفريقية بفك الارتباط الاقتصادي والمالي والسياسي وبين عودة وانتشار القواعد العسكرية في إفريقيا (الدول التي تشهد انقلابات عسكرية، والنزاعات الاثنية). ومنه انتهاء علاقة الأبوية (خاصة في المجال الثقافي) بين فرنسا وإفريقيا ، والتي أعلن عنها كل من رئيس فرانسوا ميتيران ونيكولا ساركوزي عن نهاية العلاقات التقليدية التي ربطت بين فرنسا وبلدان جنوب الصحراء الكبرى، وانتهاج سياسة جديدة قائمة على دعم سياسة إفريقيا للأفارقة قائمة على احترام قواعد الحكم الراشد عن طريق الإصلاحات السياسية ، وترسيخ القيم الديمقراطية، وإدارة الأزمات العسكرية والاقتصادية في إفريقيا. والأهم من ذلك تحولت السياسة الفرنسية تجاه إفريقيا من الأحادية إلى التعددية، فبعد أن تضررت صورة فرنسا وهيبتها في إفريقيا و العالم بدأت في إشراك المنظمات الدولية، مثل الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي والاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة في العمليات العسكرية في إفريقيا وعلى سبيل المثال قام الاتحاد الأوروبي بأكبر عملية حفظ السلام في تشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى في عامي 2008 و 2009، وعلاوة على ذلك بادرت فرنسا عام 1997 بمشروع برنامج تعزيز القدرات من أجل حفظ

---

[1] علي حسن يعقوب، **تأثير السياسة الفرنكوفونية على دول إفريقيا الغربية والمركزية في الفترة 1900-2011: حالة تشاد أنموذجا**. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة أم درمان الإسلامية: كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، 2016، ص ص 240-241 .

[2] عبد الرحمن حسن حمدي ، معضلة النيجر: لماذا تخسر فرنسا نفوذها في غرب إفريقيا؟، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، انظر الرابط الآتي: https://acpss.ahram.org.eg/News/20971.aspx تاريخ الاطلاع: (15/22/03/2025: 16).

السلام في إفريقيا (RECAMP) ثم انضمت إليه العديد من الدول الأوروبية.[1] فهذا البرنامج يعمل على تعزيز دور المنظمات الإقليمية الإفريقية في حل الأزمات في منطقة الساحل الإفريقي وتحويل التدخل العسكري الفرنسي المباشر إلى المساند. أي يهدف هذا البرنامج إلى قطع علاقة فرنسا مع مستعمراتها السابقة، خاصة بعد توجه السياسة الفرنسية نحو المحور الأوروبي ولاسيما قضية الانضمام للاتحاد المالي والاقتصادي الأوروبي في نهاية التسعينيات. تميزت السياسة الأمنية الفرنسية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي خاصة بعد انشاء التدخل السريع (FAR) عام 1993، بفك الارتباط العسكري، إذ تم تخفيض عدد الجنود وهذا ما سنراه في الجدول التالي:

جدول رقم (6): يوضح تطور الوجود العسكري الفرنسي في إفريقيا 1960-2014.

السنوات	1960	1970	1980	1990	1997	2010	2013	2014
الجيش الفرنسي في إفريقيا	30000	20000	15000	10000	8405	8515	9350	6596

Source : Valentin Germain, 50 ans d'OPEX en Afrique (1964-2014),septembre 2015, p 19.

يمثل الحفاظ على استقرار الأنظمة الإفريقية هدفا أساسيا لفرنسا إذ أنه يمثل الاستمرار في التعاون الإفريقي الفرنسي وبهذا فهي تساند الأنظمة القائمة التابعة لها وتخاف من الأنظمة السياسية الجديدة لعدم معرفتها ذات علاقة معها أم لا.[2] من خلال دعم فرنسا للجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا " الإيكواس" التي تجاوزت حدود وظائفها الاقتصادية التقليدية، حيث أصبحت تلعب أدوارا سياسية و أمنية ملحوظة، مدعومة بتاريخ طويل من التدخلات في شؤون دول القارة بهدف الحد من ظاهرة الانقلابات العسكرية. ويعزى هذا التوجه إلى اتفاق المنظمة في ديسمبر 2022 على إنشاء قوة إقليمية لا تقتصر مهمتها على مكافحة الإرهاب فقط، بل تمتد أيضا إلى التصدي للانقلابات العسكرية. وفي أعقاب الانقلاب العسكري في النيجر، تبنت الإيكواس موقفا يدعم التدخل العسكري، وهو الموقف الذي نظر إليه على أنه تشدد في مواجهة انقلاب النيجر، ما اعتبر تعبيرا واضحا للتبعية الفرنسية. لاسيما وأن فرنسا غالبا ما تقدم دعما لوجيستيا على المستوى العسكري لإيكواس في تدخلاتها العسكرية.[3]

على الرغم من استمرار فرنسا في أداء دورها المركزي في إفريقيا، إلا أن قوتها ونفوذها هناك يشهدان تراجعا ملحوظا. فقد بدأت جاذبيتها تتضاءل في نظر الأفارقة، خاصة مع إخفاقها في ضمان الاستقرار بمناطق عديدة من

[1] Piscille Guinant, La politique de la France en Afrique subsaharienne après les indépendances, Toulouse : Institut d'etudes politique,2013, p21.

[2] اجلال رافت، السياسة الفرنسية في إفريقيا جنوب الصحراء. **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، العدد 145،جويلية 2001، ص 12.

[3] اماني الطويل، ما هي خيارات دول غرب إفريقيا في النيجر، انظر الرابط الالكتروني الآتي: https://acpss.ahram.org.eg/NewsL20968.aspx تاريخ الاطلاع: (22/23/03/2025: 18).

القارة، حيث بدا أن فرنسا منشغلة بمصالحها الخاصة، مما أتاح المجال لتوسع الجماعات المسلحة وتدهور الأوضاع الاقتصادية وبروز الأنظمة التسلطية. وقد دفع هذا الأمر بالدول الإفريقية إلى البحث عن بدائل، سواء من خلال الاستعانة بقوى أجنبية منافسة لفرنسا، او التجاه نحو شركاء جدد خارج دائرة النفوذ الفرنسي التقليدي. ففي بعض العواصم الإفريقية مثل (بانغي و باماكو)، ظهرت مظاهرات مناهضة لفرنسا، وارتفعت شعارات تطالب برحيلها، تمزيق علمها مع رفع أعلام دول أخرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا. أما الغضب الرسمي فقد تجلى في صور متعددة، من بينها البحث عن شركاء أمنيين جدد غير فرنسا (روسيا)، أو التوجه نحو شركاء اقتصاديين مثل الصين وتركيا. وقد لاقت البدائل الأمنية والعسكرية الجديدة استجابة سريعة وفعالة خاصة من جانب روسيا، التي تمكنت من تعزيز حضورها في جمهورية إفريقيا الوسطى، ونجحت في دعم الحكومة المنتخبة، ما أدى إلى تقليص النفوذ الفرنسي بشكل واضح.[1]

جاء قرار الغابون و توغو، و هما عضوان من أعضاء الفرانكوفونية ليس لهما روابط استعمارية بريطانية سابقة، بالانضمام إلى الكومنولث الناطق بالإنجليزية في عام 2022 أثناء قمة كيغالي، كإشارة إلى تراجع النفوذ الفرنسي. وقد ارتبط ذلك بعجز فرنسا عن مواجهة الهجمات الإرهابية في المنطقة، والتي أدت إلى مقتل آلاف الأشخاص وتهجير عشرات الآلاف الآخرين، إضافة إلى إغلاق آلاف المدارس. ورغم ذلك، أخفقت فرنسا في القضاء على هذه الجماعات، كما لم تتمكن من الحفاظ على نفوذها في منطقة وسط إفريقيا. أشار الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إلى أن فرنسا ستوقف مهمتها في محاربة الجهاديين في إفريقيا بعد أكثر من عشر سنوات، موضحا أنه سيتم تطوير استراتيجية جديدة مع الشركاء الافارقة، وأكد ماكرون أن الدعم العسكري الفرنسي للدول الإفريقية سيستمر، ولكن وفق مبادئ جديدة. إلا أن هذا الموقف فسر ضمنيا على أنه اعتراف بعدم قدرة فرنسا على ضمان الأمن واستقرار في منطقة الساحل خاصة بعد انقلاب النيجر. من ناحية أخرى، يظهر انقلاب الغابون مدى ضعف النفوذ الفرنسي نتيجة فقدان الثقة بفرنسا وتدهور صورتها، خاصة بعد دعمها السابق للقادة الفاسدين والمستبدين. يعد عمر بونجو أحد أقرب حلفاء فرنسا الأفارقة في مرحلة ما بعد الاستعمار المباشر.[2]

تكبدت فرنسا خسائر اقتصادية في مقدمتها قرار المجلس العسكري في النيجر، بوقف تصدير اليورانيوم لفرنسا. وفي الغابون تم إغلاق الشركات الفرنسية، وذلك لحماية سلامة أفرادها ومنشآتها، فقد أعلنت مجموعة

[1] محمد زكريا أبو فضل، الساحل الإفريقي وصراع القوى الدولية: الدوافع و لمآلات، المركز الإفريقي للأبحاث ودراسة السياسات،انظر الرابط الالكتروني الآتي: https://bit.ly/3xTNTev .تاريخ الاطلاع: (40/23/03/2025: 9).

[2] Addis Alemahu, France Military Strategy Revision Plan in Africa and its Implications, Future: Challenges & Opportunities for Africa. **Journal of International Relations Security and Economic Studies (JIRSES)**, Vol. 2, No 3, 2023.

"إيراميت" الفرنسية للتعدين في نفس يوم الانقلاب، أنها قد توقفت في الغابون. مما أدى إلى تراجع إيراميت في بورصة باريس.[1]

مؤخرا أعلنت مالي والنيجر وبوركينافاسو عن تحالف جديد في منطقة الساحل الإفريقي برعاية روسية، ووقعت هذه الدول اتفاقا للدفاع المشترك، وهو ما يعني بداية انتهاء مجموعة الدول الساحل الإفريقي الخمس التي أسستها فرنسا في 2014م، حيث لم يشمل الاتفاق كلا من موريتانيا وتشاد، مما يعطي مؤشرا لفقد فرنسا نفوذها في منطقة الساحل الإفريقي.[2]

شهدت منطقة الساحل الإفريقي تدخل لل22 دولة وأكثر من 153 مشروع إلا أن هذه التدخلات فاقمة تدهور الأوضاع حسب مكتب الأمم المتحدة للمخدرات و الجريمة في مالي 2017م بسبب عدم تواجد تناسق بينهم. من أهم الدول المتدخلة نجد الولايات المتحدة الأمريكية(مبادرة بان الساحل PAN-SAHEL ومبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء TSC TI والقيادة العسكرية الخاصة بإفريقيا AFRICOM)، الصين، تركيا، إيران، الإمارات والمملكة المغربية.

المطلب الثالث: تزايد دور الشركات الأمنية الخاصة

برزت الشركات الأمنية الدولية الخاصة كأحد أهم مظاهر العولمة الأمنية، وتشير التقارير المختلفة إلى أن هذه الشركات تمتلك معسكرات تدريب ولها سجون ولا تخضع للقوانين المحلية بشكل يفتح ثغرات واسعة في جدار السيادة الذي تعتبره الدول أحد أبرز سماتها. و تمثل الشركات مظهر من مظاهر العولمة من خلال المؤشرات التالية:

- تشكل نمطا من الخصخصة، هيمنة الشركات الخاصة على بعض المهام الأمنية والعسكرية " القوة الخشنة"، التي كانت في السابق من اختصاص الدولة، أصبحت هذه الشركات تزاحم أجهزة الدولة بعضا من وظائفها.
- تدل المؤشرات المتوفرة إلى أن هذه الشركات تساهم في تشجيع الكفاءات على الهروب من المؤسسات العسكرية، حيث تصل الأجور إلى ما بين 400-600 دولار يوميا، وتصل أحيانا إلى 1000 دولار يوميا.
- تنقل هذه الشركات الأسلحة عبر الحدود دون الخضوع لرقابة السلطات الحكومية في هذه البلاد.

ومع تزايد إنتشار الشركات الأمنية الخاصة كمظهر من مظاهر التدخل الدولي الجديد وكآلية " للعولمة الخشنة"، وتنامت معها ظاهرة عولمة السجون ونعني بها أن تحتجز دولة معينة في أراضيها سجناء يحملون جنسية دولة ثانية وذلك لحساب دولة ثالثة وعبر شركات طيران أو وسائط نقل تابعة لدولة رابعة، وظهور أذرع لهذه

[1] منى قشطة ، إعادة صياغة الوجود الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي..الدوافع و المآلات، انظر الرابط الالكتروني الآتي: https://marsad.ecss.com.eg/59058. تاريخ الاطلاع (10/24/03/2025: 12).

[2] محمد علي حسين، **موجة الانقلابات العسكرية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي**. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2024، ص60.

الشركات (شبكات جوسسة جديدة/ وسائط دعم لوجستي عسكري/ تنسيق مع مختلف الدوائر والمؤسسات الدبلوماسية للدول العظمى/ إمتلاك سجون داخل الدول الإفريقية، ومخابئ و مدخرات للأسلحة).[1] لطالما تأسست الدولة الإفريقية على وضعية تبعية التحولات التي مرت بها، نتيجة استراتيجيات الدعم الغربي للسياسين ورجال الاقتصاد والتجارة وحتى العسكرين المتنافيسين على قيادة الدول الإفريقية، وسوق مؤسساتها في خدمة الاستراتيجيات المركزية للقوى الاقتصادية الكبرى، كون إفريقيا ستظل قارة الفرص لعدة عقود مقبلة.[2] في ثنايا مناخ غير مستقر وموسوم بانتشار الإرهاب وسطوة الجماعات المسلحة، ومع تعدد الانقلابات وازدهار أنشطة التهريب أصبحت إفريقيا بمثابة المجال الحيوي للشركات الأمنية الفرنسية. ويقول **"جيل روسيل"** الذي يدير شركة "أو-بي-آس أفريك"، إحدى الشركات العسكرية الناشطة على امتداد القارة الأفريقية، "على مدار 10 سنوات قمنا بعمليات تدخل في إفريقيا، تشمل غينيا الاستوائية، الكونغو الديمقراطية، افريقيا الوسطى، موريتانيا، وأخيرا تونس". إن هذه الشركات تطالب اليوم بأن يقع النظر إليها كمقدم خدمات، تنشر عناصرها حين يظهر الفشل على إحدى أنظمة الدفاع في الدول الإفريقية، على غرار ما حصل في 2013، حينما تدخلت شركة أو-بي-آس الفرنسية لحماية رئيس افريقيا الوسطى السابق فرانسوا بوزيزي، من هجوم قادته السيليكا (تنظيم عسكري سياسي)، وتمكنت تهريبه خارج الوطن.

تعد إفريقيا سوقا مستقبلية واعدة للشركات الأمنية الخاصة، نظرا لما تقدمه فرنسا من الشبكات على مستوى القارة. ويؤكد **"دافيد بفوتيهارو"** الكاتب بالنشرية الإفريقية إنه على الرغم من غياب المعطيات الرقمية حول هذه الشركات الناشطة في القارة، تنقسم هذه الشركات إلى نوعين رئيسيين: **الأول**، يتدخل مباشرة في الأزمات بهدف احتواءها، كما هو الحال مع شركات مثل "اكزيكوتيف آوتكامس" و "ساندلاين". أما **النوع الثاني**، تلك التي تتبع عمليات حفظ السلام مثل شركة "داينكورب" التي قدمت خدمات لتدريب الجيش الكونغولي في إطار عملية تهدئة. ولربما ما يحصر هذه المعطيات في التساؤل الذي يطرحه عسكري انجليزي: "لماذا نواصل الإنفاق على عمليات أممية غير ناجعة، فيما يمكن للشركات الأمنية الخاصة القيام بذلك بشكل أكثر فاعلية وبنفقات أقل بعشرة أضعاف؟".[3]

يشير الخبراء في مجال إدارة التهديدات الدولية إلى الخطورة التي ينطوي عليها غياب تنظيم قانوني لنشاط هذه الشركات ويرون انه من الضروري اعتماد إطار قانوني ينظم أنشطة الشركات العسكرية الخاصة كي لا يشكل وضعا تفرز من خلاله هذه الشركات إملاءاتها على الدول التي ستكون حينئذ قد تخلت عن دورها السيادي بتأمين

---

[1] **قوي بوحنية ، جيوبوليتيكا القارة الأفريقية جدل السياسة-الجغرافيا والأمن**. الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، ط 1، 2020، ص ص 123-124.

[2] صبحي قنصوه، التحولات الديمقراطية الحالية في أفريقيا: الأسباب. **الموسوعة الإفريقية**، طرابلس: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، ماي 1997، ص-ص. 109-140.

[3] قوي بوحنية ، **نفس المرجع السابق**، ص-ص 126-127.

وظيفة الدفاع، حتى لا تكون هذه الدول قاعدة تنطلق منها الشركات الخاصة لتنفيذ جرائم باسم الأمن.[1] لعل أهم الشركات الأمنية الخاصة التي تنشط في منطقة الساحل الإفريقية هي شركة فاغنر، إلى جانب ما تطرقنا إليه سابقا بخصوص فاغنر كونها أداة في تقوية نفوذ روسيا في المنطقة، يمكن أن نرى دورها فعلا سنة 2022، بداية الاستعادة العسكرية لقوات المسلحة المالية (FAMA)، بدعم من فاغنر، التي ستتبنى استراتيجية وحشية لإعادة احتلال المناطق التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة، عامين من الحرب على حساب السكان المدنيين في الشمال، التي سمحت لباماكو باسترجاع بعض المدن الاستراتيجية في الشمال مثل جاو، أغيلهوك، وخاصة كيدال معقلا للحركات المستقلة. هذا الهجوم سوف يسبب مئات القتلى المدنيين وتشريد الآلاف إلى الجزائر أو المناطق الحدودية.

لقد أقنع هذا الوضع الجزائر أخيرا بصحة موقفها تجاه مرتزقة فاغنر الروس الذين واجهتهم في ليبيا منذ عام 2016. في ديسمبر 2022، الرئيس الجزائري **عبد المجيد تبون** يؤكد إلى القائمين على المقابلات **"لوفيجارو"** أن الأموال التي يكلفها هذا الوجود ستكون في وضع أفضل وأكثر فائدة إذا دخلت في التنمية في منطقة الساحل. ويضيف أن الإرهاب نستطيع هزيمته، ولكني أكثر قلق من أن منطقة الساحل تغرق في الفقر. الحل هناك يكون 80 % اقتصادي و 20 % أمني.[2]

تعد الشركات العسكرية والأمنية الخاصة مؤسسات تهدف في جوهرها إلى تحقيق الأرباح. وتعتمد فرص تحقيق ذلك على طبيعة نشاطها في مناطق النزاعات المسلحة. فإطالة أمد النزاعات ليست دائما الخيار الأفضل لها، إلا إذا كانت تحقق مكاسب، مثل الحصول على امتيازات لاستخراج الموارد الطبيعية مقابل خدماتها. في هذه الحالة، تصبح مصلحتها متعارضة مع جهود إنهاء النزاع. أما إذا ارتبطت فوائدها بوجود النزاعات الأهلية، فقد تسعى إلى الحفاظ على بقائها من خلال تغذية تلك النزاعات.[3]

[1] اسمهان عبد الحميد، دور شركات الأمن الخاصة في الصراعات الداخلية في أفريقيا، تم التصفح يوم 2025/03/24 على الرابط التالي: http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=633649.

[2] أكرم خريف، الجزائر-مالي: وقائع الانفصال المعلن، باريس: المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية و الاستراتيجية (IRIS)، مرصد المغرب، فيفري ،2024، ص2.

[3] عمار رضوى، خصخصة الأمن: تصاعد دور الشركات العسكرية و الأمنية الخاصة في الإقليم، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، القاهرة،2015، على الرابط التالي: https://2u.pw/w9swN. تاريخ التصفح يوم 2025/03/26.

جدول رقم (7): يوضح أبرز الشركات العسكرية الخاصة في منطقة الساحل الإفريقي.

اسم الشركة	الدولة الأم	الدول التي تنشط فيها
Wagner Group	روسيا	مالي،بوركينافاسو،النيجر، السودان، إفريقيا الوسطى
Africa corps	روسيا	النيجر، مالي، إفريقيا الوسطى
STTEP International	جنوب إفريقيا	نيجيريا ، تشاد
Asgaard	ألمانيا	السودان، موريتانيا، ليبيا
G4S/ Allied Universal	المملكة المتحدة/ الولايات المتحدة	النيجر، تشاد، ودول الساحل الأخرى

المصدر: https://2u.pw/FlilD بالتصرف.

المبحث الثالث: دينامية الانقلابات العسكرية في منطقة الساحل الإفريقي

تمهيد:

لا تزال القارة الإفريقية عرضة لوباء الانقلابات، وهي العبارة التي أطلقها الأمين العام للأمم المتحدة، **أنطونيو غوتيريش**. هذا ما نلاحظه بعد اجتياح منطقة الساحل الإفريقي موجة جديدة من الانقلابات العسكرية، بداية من انقلاب مالي. هذه الانقلابات ليست مجرد أحداث سياسية عابرة ، بل هي تعبير عن تراكم طويل من الإحباطات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تعاني منها دول الساحل، تتعدد الأسباب التي تدفع إلى هذه التحولات الجذرية، بدءا من تدهور الأوضاع الأمنية بسبب نشاط الجماعات المسلحة والإرهابية، مرورا بالفقر والبطالة وانعدام الفرص الاقتصادية، وصولا إلى ضعف الحكومات المدنية واتهامات الفساد وسوء الإدارة.

المطلب الأول: الانقلاب في مالي

شهدت مالي منذ استقلالها عن الاستعمار الفرنسي عام 1960 خمسة انقلابات، حيث كانت كل حكومة جديدة تتعهد بإنهاء الصراع مع الحركات الانفصالية في شمال البلاد، إلا أنها كانت تفشل في تحقيق ذلك، معتمدة في الغالب على القوة العسكرية. وفي 18 أوت 2020، قاد قادة من القوات المسلحة المالية انقلابا تحت مسمى "اللجنة الوطنية لإنقاذ الشعب"، وذلك بهدف الإطاحة بالسلطة القائمة. جاء هذا الانقلاب في سياق احتجاجات شعبية واسعة عبرت عن استيائها من نتائج الانتخابات التشريعية، و طالبت بإقالة المسؤولين. ونتيجة لذلك، تم اعتقال الرئيس إبراهيم أبو بكر كيتا، الذي كان في السلطة منذ عام 2013. و رغم أن الانقلاب يعد انتهاكا للعملية الديمقراطية، فقد لاقى ترحيبا شعبيا واسعا، حيث رآه كثيرون فرصة لإحداث تغيير جذري ومعالجة قضايا الأمن والحكم المتردي. لاحقا، في 24 ماي 2021، قام العقيد **"أسيمي غويتا"**، زعيم انقلاب أوت 2020، باحتجاز رئيس الحكومة الانتقالية ورئيس الوزراء، إثر قيام رئيس الحكومة **"ياه نداو"**، بتعديل وزاري شمل وزارات يسيطر عليها العسكريون.

تشير بعض الأطراف في مالي إلى أن الانقلاب يعكس امتدادا للأزمات و الصراعات التي خلفها الاستعمار، سواء بين الشمال المهمش والجنوب النافذ، أو بين المدنيين والعسكريين. ويعتبر هذا الوضع استمرارا لأزمات سياسية طويلة الأمد تظهر مع كل محاولة للإصلاح.

كما يتجلى صراع النفوذ بين فرنسا وروسيا بشكل خاص، مع عودة روسيا بقوة إلى الساحة الإفريقية مؤخرا. ويرى البعض أن الرئيس الانقلابي وبعض الضباط قد تلقوا تدريبات في روسيا عام 2019، إضافة إلى غياب إدانة موسكو للانقلاب، مما يعكس دعما روسيا ضمنيا له.[1]

[1] أبو بكر الصديق هتهات وعبد العزيز لزهر، المتغيرات الإقليمية الجديدة وأثرها على دور الجزائر في منطقة الساحل الإفريقي. **المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية**، المجلد 9، العدد 1، 2025، ص ص 762-763.

شهد انقلاب ماي 2021 نتيجة شعور الطبقة العسكرية بخيبة أمل من الرئيس الانتقالي باه نداو و رئيس الوزراء مختار وان، الذي لم تضم حكومته الجديدة شخصيات عسكرية مهمة، شارك بعضها في الانقلاب السابق الذي وقع في العام 2020. هذا الانقلاب على عكس الانقلاب السابق لم يحظى بتأييد شعبي لكي تطيح الطبقة العسكرية بالحكومة المدنية. أدى إصرار الجيش على الإبقاء على السلطة إلى عقوبات فرضها الاتحاد الأوروبي والجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا. الحكومة العسكرية المالية اتخذت مسارا تصادميا مع فرنسا، مطالبة بانسحاب القوات العسكرية الفرنسية والجيوش الأوروبية الأخرى من البلاد. وضح الرئيس الفرنسي ماكرون في خطاب له في جويلية 2021، أنه سيركز الجهود العسكرية الآن في منطقة الحدود الثلاثة بين بوركينافاسو النيجر ومالي، حيث تقع مصالح اقتصادية أكثر بكثير من تلك التي في مالي.[1]

المطلب الثاني: الانقلاب في النيجر

شهدت النيجر سلسلة من الانقلابات العسكرية المتكررة منذ نيلها الاستقلال عن فرنسا عام 1960. وفي 26 جويلية 2023، وقع آخر هذه الانقلابات، والذي يعد الخامس في تاريخ البلاد و الأول منذ 2010.حيث في عام 2011، انطلق مسار التحول الديمقراطي بتنظيمها ثلاثة انتخابات، وهذا عائد إلى إلتزام الرئيس السابق محمدو إيسفو بالمدة الدستورية، ليضع البلاد على سكة الديمقراطية. إلى الانقلاب الأخير الذي قاده الجنرال عبد الرحمن تياني قائد الحرس الرئاسي، حيث أعلن نفسه زعيما للبلاد عقب الإطاحة بالرئيس المنتخب **محمد بازوم** واحتجازه. كما شكل تياني بالتعاون مع قادة عسكريين آخرين ما عرف ب "المجلس الوطني لحماية الوطن" لقيادة المرحلة الانتقالية.[2]

بعد صراع طويل بين التوجه الديمقراطي ونظام الحكم الاستبدادي، أطاح الانقلاب بالرئيس **محمد بازوم** الذي يعتبر أول رئيس يتولى الحكم عبر صناديق الاقتراع في 2 افريل 2021، واعتبارها أول محطة للتداول السلمي على السلطة. قبل أداء اليمين الدستوري تعرض الرئيس بازوم لمحاولة انقلابية في 31 مارس 2021، لتعقبها محاولة أخرى بعد حوالي سنة خلال زيارته الرسمية إلى تركيا، حتى تحصم مع تدخل قوات الحرس الرئاسي المعروفة باسم قوات النخبة في 2023. أدت عوامل داخلية عديدة دورا رئيسا في انقلاب النيجر، أبرزها تغير موازين القوى داخل النظام السياسي وتعقيدات تركيبة النسج الاجتماعي في النيجر، فضلا عن تأزم الوضع الاقتصادي بارتفاع ديون الحكومة في غضون ثلاث سنوات، من ستة مليارات دولار إلى أكثر من تسعة مليارات دولار في العام 2023، وتحتل

[1] يحي ح. زبير، أزمة منطقة الساحل: أسباب النزاع و نتائجه الإقليمية، مجلس الشرق الأوسط للشؤون العالمية، انظر الرابط الالكتروني الآتي: https://2u.pw/Dnx6g تاريخ الاطلاع: (24/26/03/2025: 10).

[2] بشرى جاسم محمد، انقلاب النيجر وتداعياته الإقليمية والدولية. دراسة صادرة عن مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2023، ص1.

المرتبة 189 عالميا في قائمة الدول من حيث مؤشر التنمية البشرية، واندحار أكثر من نصف السكان تحت خط الفقر، فضلا عن المعضلة الأمنية المستفحلة في الدول المجاورة خصوصا مالي وبوركينافاسو.

يتجلى صراع النخب داخل مؤسسات الدولة، مثل الجيش والإدارة والأحزاب متشابكا مع قضايا حساسة كالصراعات العرقية والإثنية. وشاهدنا ذلك بعد تولي بازوم السلطة باسم الحزب الاشتراكي الديمقراطي حزب **محمد إيسوفو**، خاصة أن المؤشرات الإثنية والعرقية لا تخدم طموح الرجل، المنحدر من قبيلة أولاد سليمان العربية التي تمثل أقلية في النيجر، إذ لا تتجاوز نسبة 1 % من مجموع السكان، عكس إنتماء **محمد إيسوفو** إلى إثنية الهاوسا التي تمثل الغالبية أكثر من 50 % من مجموع السكان. أي بقى بازوم في الحكم بالوكالة وموافقة **محمد إيسوفو**. يمثل هذا الصراع إطارا لفهم ديناميات الانقلابات في النيجر، حيث تسهم المحاصصة العرقية وطموحات القيادات السياسية والعسكرية في تقويض التجربة الديمقراطية الناشئة في البلاد.[1]

جاءت عملية الانقلاب الأخير في النيجر كشكل من أشكال التمرد على التواجد الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي، باعتبار النيجر الشريكة الأولى لفرنسا في منطقة الساحل والصحراء، بعد خروج قواتها من مالي وتراجعها في بوركينافاسو وجمهورية إفريقيا الوسطى. وهو ما يتصل بالتنافس الجيوسياسي بين فرنسا و روسيا في المنطقة الذي تصاعد حدته سنة 2022، حيث سعت روسيا لاستغلال حالة السخط الشعبي تجاه وجود القوات الفرنسية وقرار بعض الدول مثل مالي وبوركينافاسو إنهاء التواجد الفرنسي على أراضيها، وانتهاء عملية برخان في نوفمبر 2022، لتعزيز حضورها في منطقة الساحل عبر نشر قوات فاغنر في مالي منذ ديسمبر 2021 وأصبحت الشريك الأمني المفضل للبلاد، كذلك تشارك تلك القوات في عمليات ضد الجماعات الجهادية في بوركينافاسو.[2]

المطلب الثالث: الانقلاب في بوركينافاسو

شهدت بوركينا فاسو التي شهدت انقلابين الأول في أوت 2021، حين قام المقدم **بول هنري سانداوغو دامبيا** البالغ من العمر 41 عاما، باحتجاز الرئيس المنتخب **روش مارك كريستيان كابوري**، محملا إياه مسؤولية الفشل في التصدي لحركات التمرد الجهادي، وشكل مجلسا عسكريا لتولي الحكم. إلا أن هذا المجلس سرعان ما خسر المزيد من الأراضي لصالح المتمردين، مما أدى إلى الإطاحة بسانداوغو دامبيا في انقلاب ثان قاده النقيب إبراهيم تراوري الذي يبلغ 34 عاما. عانت بوركينا فاسو طويلا من حكم عسكري فاسد وقمعي، رغم أنها شهدت واحدة من أقوى الحركات الشعبية المطالبة بالديمقراطية في منطقة الساحل. ويعد تراوري أصغر قائد انقلابي في المنطقة، وقد لقي دعمه من احتجاجات شعبية رافضة للواقع القائم. حيث ألقى خطبة في القمة الروسية-

[1] محمد طيفوري و صهيب محمود، انقلابات الساحل: الأسباب الداخلية وتأثيرات التنافس الدولي. دراسة صادرة عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،13 سبتمبر 2023، ص ص 6-7.

[2] منى قشطة، تداعيات خطرة....انقلاب النيجر والنشاط الإرهابي في منطقة الساحل الأفريقي، المرصد المصري، انظر الرابط الالكتروني الآتي: https://2u.pw/ylsVU تاريخ الاطلاع: (26/12/04/2025: 21).

الأفريقية لاقت رواجا كبيرا في بوركينافاسو الذي يحظى بتأييد شعبي كبير، وفي دول الجوار، تحدث فيها عن مواجهة بلاده أكثر أشكال الاستعمار الجديد والامبريالية همجية وعنفا[1].

أعلنت الحكومة الانتقالية في 27 سبتمبر 2023، بعد مرور أكثر من عام من تولي إبراهيم تراوري الحكم في بوركينافاسو عن إحباط محاولة انقلابية جديدة، مشيرة إلى وجود مؤامرة تهدف إلى زعزعة أمن الدولة. قرر المجلس العسكري في 25 سبتمبر 2023، إغلاق صحيفة **"جون أفريك"** الفرنسية، بسبب نشرها مقالات اعتبرت مهددة للاستقرار داخل صفوف الجيش في بوركينا فاسو. وفي اليوم الموالي، خرج المئات من المواطنين في احتجاجات مؤيدة للمجلس العسكري في العاصمة واغادوغو ومدن أخرى، للتعبير عن دعمهم له ورفضهم لما وصفوه بمحاولة انقلاب من داخل الحكومة نفسها.[2]

❖ تشترك الانقلابات سابقة الذكر في أمران أساسيان:

✓ **أولا:**

هشاشة أنظمة الحكم في تلك الدول وضعفها، إذ أن قرون السيطرة الاستعمارية في أفريقيا وما تلاها من أنظمة أفرزت سياسات لا تعبر عن إرادة الشعوب على مدار العقود الماضية. فقد شهدت بعض الدول الإفريقية مثل غانا، جهودا لإصلاح هياكل الحكم الاستعماري وتحويلها إلى ديمقراطيات تلبي احتياجات المواطنين. ومع ذلك، بقيت الدول التي عانت من الانقلابات في دائرة الدول التي تظل القوة الحقيقية فيها محصورة بيد نخب ضيقة، تجمعها روابط داخلية (قبلية، عرقية..) أو ارتباطات خارجية. سجلت الدول الإفريقية تقدما ملموسا نحو الديمقراطية بعد انتهاء الحرب الباردة. فقد أظهر "مؤشر إبراهيم" للحوكمة في أفريقيا أن استجابة الحكومات الإفريقية قد تحسنت في العقدين الآخرين . ووفقا لهذا المؤشر، يعد تقديم الخدمات الأساسية من الأمن إلى الغذاء مؤشرا مهما للديمقراطية، كإجراء انتخابات حرة و نزيهة وشفافة. لكن حتى الديمقراطيات الأكثر رسوخا ،تكافح من أجل الحفاظ على الاستقرار في مواجهة انتشار الظلم، خاصة قلة امتلاكها للموارد من أجل مواجهة الأزمات، وساعد التدهور المناخي وتداعيات كوفيد 19 الاقتصادية من تأزيم الظروف، التي أدت لجوء قوات الأمن إلى العنف ضد المدنيين، ما ضاعف الغضب الشعبي ضدها.

✓ **ثانيا:**

برز جيل جديد من القادة الشباب الشعبويين فإفريقيا تعد قارة شابة، حيث أن نحو نصف السكان في دول مثل مالي تقل أعمارهم عن 14 عاما. وبطبيعة الحال يتطلع الشباب الإفريقي إلى الحصول على أفضل الوظائف وحكومات أكثر استجابة. إلا أن العديد من هذه الدول تواجه موجات من العنف والتطرف والانقلابات

[1] محمد طيفوري و صهيب محمود، **مرجع سابق**. ص 2.

[2] أبو بكر الصديق هتهات و عبد العزيز لزهر، **مرجع سابق**. ص 763.

العسكرية، التي نتجت عن ضعف النظم التعليمية والاقتصادية وهشاشة مؤسسات الحكم، ما أدى إلى تراجع فرص التقدم وفشل في تحقيق تطلعات الشباب في بناء مستقبلهم. وقد أصبح بعض شباب منطقة الساحل عرضة للتجنيد في جماعات متطرفة أو للانخراط في أعمال العنف، سواء أكان ذلك بدافع التمردات الإقليمية أو الحركات الجهادية أو حتى الأنظمة العسكرية الساعية للسلطة. ومن اللافت أن معظم قادة الانقلابات في منطقة الساحل من الضباط صغار السن، في الثلاثينيات أو الأربعينيات من العمر، ويحظون بدعم الشباب الأصغر سنا من عسكريين و مدنيين. على الرغم من إنفاق مليارات الدولارات من قبل النهج الأجنبي المتمثلة في فرنسا والولايات المتحدة و الأمم المتحدة وغيرها ، من وقف النزاعات المتطرفة أو حركات التمرد التي تتغذى من يأس الناس من الحكم الذي لا يوفر مقومات الحياة الأساسية للمجتمعات. بل أدت إلى تحسين الكفاءة العسكرية للجيوش وقوات الأمن فحسب في مواجهة التحديات الأمنية.[1]

- بعد وقوع انقلابات عسكرية في كل من النيجر ومالي وبوركينافاسو، أعلنت الحكومات قرارها بالإنسحاب الفوري من المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا ايكواس (ECOWAS)، مما أثار قلق كبير على استقرار المنطقة. ففي بيان مشترك صادر على المجالس العسكرية الحاكمة في النيجر وبوركينافاسو أعلنت الدول الثلاث انسحابها من الإكواس ردا على ما وصفوه بالعقوبات غير إنسانية المفروضة عليهم عقب الإنقلابات العسكرية مؤكدين أن هذا القرار يأتي من منطلق السيادة الكاملة ويعبر عن ابتعاد التكتل عن مبادئ وقيم المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا وروح الوحدة الإفريقية. حيث وساطة الإيكواس لم تكن جيدة بما يكفي لمعالجة المخاوف والمطالب الشعبية، فقد تركزت الوساطة على فكرة تشكيل "حكومة توافقية للوحدة الوطنية" بزعامة الرئيس "كيتا"، إلا أن المعارضة أصرت على استقالته.[2] كما أغلقت المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا حدودها مع النيجر، وأنشأت منطقة حظر طيران للرحلات التجارية داخل البلاد وخارج البلاد، وجمدت أصول البلاد في البنوك المركزية والبنوك التجارية التابعة للمجموعة، كما هددت باستخدام القوة إذا لم يلتزم الانقلابيون بإعادة الرئيس المنتخب محمد بازوم للسلطة. أعلنت بوركينافاسو وغينيا ومالي دعمه للمجلس العسكري في النيجر وأعربت عن رفضها تطبيق أي عقوبات مفروضة، كما حذرت بوركينافاسو ومالي في بيان مشترك من أن أي تدخل عسكري في النيجر هو إعلان حرب ضدهما أيضا، وقد مهدت ردود الفعل الداعمة للنيجر من الدول التي تقودها مجالس عسكرية لانقسام محتمل بشكل أعمق لكتلة غرب إفريقيا.[3]

[1] محمد طيفوري و صهيب محمود، **مرجع سابق**. ص 5.

[2] فيروز مزياني، **تحولات البيئة الإقليمية و أثرها على الإستر اتيجية الأمنية الجز ائرية**. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية، جامعة باتنة 1: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2021، ص 133.

[3] بشرى جاسم محمد، **مرجع سابق**. ص 11.

خلاصة الفصل الثاني:

تشكل موجة الانقلابات العسكرية في منطقة الساحل الإفريقي مؤشرا واضحا على عمق الأزمات السياسية والأمنية التي تعاني منها دول المنطقة. فقد تداخلت عوامل داخلية مثل هشاشة المؤسسات، وتفاقم التهديدات الأمنية، وضعف الاستجابة الحكومية، مع تحولات إقليمية ودولية تمثلت في تراجع النفوذ الفرنسي التاريخي وتزايد الحضور الروسي، خاصة عبر الشركات العسكرية الخاصة، لخلق واقع جديدة عنوانه تآكل شرعية النظم الديمقراطية وتنامي دور الجيش في الحكم.

لقد جسدت انقلابات مالي، بوركينافاسو، والنيجر دينامية مترابطة، تعكس توجها متصاعدا نحو إعادة تشكيل السلطة بوسائل غير ديمقراطية، تحت غطاء مواجهة الإرهاب وفشل النخب المدنية. هذا الواقع أفرز بيئة سياسية وأمنية مضطربة، لا تخلو من التدخلات الخارجية وصراع النفوذ بين القوى الكبرى، مما يجعل منطقة الساحل مسرحا مفتوحا لتجاذبات استراتيجية متعددة الأقطاب.

بالتالي، فإن استمرار هذا المسار الانقلابي يهدد استقرار الساحل الإفريقي على المدى المتوسط والبعيد، ويطرح تساؤلات جوهرية حول مستقبل الحكم والديمقراطية في هذه الدول، إلى جانب انعكاساته على الأمن الإقليمي والدولي، في ظل هشاشة الحدود وتوسع الجماعات المسلحة وتعدد الفاعلين من غير الدول وعليه، تبرز الحاجة إلى مقاربات شاملة تعالج الأسباب الجذرية لهذه الانقلابات، وتعيد بناء الثقة بين الشعوب ومؤسساتها، بما يضمن الحد من الانزلاق نحو المزيد من عدم الاستقرار.

الفصل الثالث:

انعكاسات الانقلابات العسكرية في منطقة الساحل

وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري

تمهيد:

تشهد منطقة الساحل الإفريقي منذ سنوات تصاعدا مقلقا في وتيرة الانقلابات العسكرية، ما يعكس حالة من الهشاشة السياسية والمؤسساتية المزمنة التي تعاني منها دول هذه المنطقة. وقد أفضى هذا الواقع المتأزم إلى بيئة غير مستقرة تتسم بتراجع نفوذ الحكومات الشركات وتوسع الفاعلين المسلحين من غير الدول، في مقدمتهم الجماعات الإرهابية والشركات العسكرية الخاصة. وتأتي هذه التحولات في سياق جيوسياسي حساس بالنسبة للجزائر، التي تتقاسم حدودا طويلة ومفتوحة مع عدد من دول الساحل، مما يجعل أمنها الوطني عرضة لتأثيرات مباشرة وغير مباشرة لهذا الانفلات الإقليمي.

في ظل هذا الواقع، لم تقتصر تداعيات الانقلابات على الجانب السياسي والدبلوماسي فحسب، بل امتدت لتشمل تهديدات أمنية لا تماثلية عابرة للحدود، واضطرابات اقتصادية تؤثر على مشاريع الطاقة والعلاقات التجارية، فضلا عن مخاطر اجتماعية متنامية مثل الهجرة غير الشرعية وانتشار الأوبئة. وتواجه الجزائر هذا التحدي المركب من خلال مزيج من الجهود الدبلوماسية النشطة والآليات الأمنية والعسكرية الرامية إلى احتواء انعكاسات هذا التدهور الإقليمي.

وفي ضوء هذه المستجدات، تبرز الحاجة إلى استشراف مستقبل المنطقة وتحديد السبل الكفيلة بتحصين الأمن الوطن الجزائري من تداعيات هذا السياق المتغير، خاصة في ظل استمرار هشاشة الأنظمة السياسية في الساحل وتنامي الأطماع الدولية في ثرواته.

ولهذا ارتأى الطالب إلى تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث و هي كالتالي:

المبحث الأول: تداعيات السياسية والعسكرية من الانقلابات العسكرية في منطقة الساحل على الامن الوطني الجزائري.

المبحث الثاني: تداعيات الاقتصادية والاجتماعية من الانقلابات العسكرية في منطقة الساحل على الامن الوطني الجزائري.

المبحث الثالث: سياسات وآليات الجزائر في التعامل مع تداعيات الانقلابات العسكرية في منطقة الساحل.

المبحث الأول: تداعيات السياسية والعسكرية من الانقلابات العسكرية في منطقة الساحل على الامن الوطني الجزائري

المطلب الأول: تداعيات على مستوى العلاقات الدبلوماسية

اعلن المجلس العسكري الأعلى الحاكم في مالي يوم 25 جانفي 2024 عن إنهاء اتفاق السلام الموقع في الجزائر عام 2015 مع حركة الأزواد، وذلك عقب تصاعد التوترات بين المسلحين والجيش. لعبت الجزائر دورا محوريا في إبرام اتفاقية السلام بين الحكومة المالية والمتمردين بعد مفاوضات طويلة ومعقدة. وشاركت عدة حركات مسلحة في هذه الاتفاقية التي هدفت إلى وضع حد للعنف الذي اندلع في عام 2012 عندما أعلن المتمردون في منطقة أزواد شمال مالي الانفصال لفترة قصيرة، دون اعتراف دولي. ساهم اتفاق 2015 في تعزيز الاستقرار، لاسيما بعد إقرار الحكومة باعتراف وتنمية مناطق الشمال الذي يسكنه الطوارق، مع تضمين الاتفاق آلية للتحقيق في الانتهاكات، ومنح العفو العام لعدد من قادة الطوارق. وقد شهدت العلاقات بين الجزائر ومالي توترا دبلوماسيا، بعد أن استدعت وزارة الخارجية المالية السفير الجزائري للتشاور، ردا على استدعاء الجزائر لسفيرها في مالي.

اتهمت مالي الجزائر بالتدخل في شؤونها الداخلية، ووصفت ذلك بتصرف غير ودي من قبل السلطات الجزائرية، خاصة بعد عقد اجتماعات دون التنسيق مع السلطات المالية، ومشاركة أطراف تعتبرها مالي معادية تحت مظلة عملية السلام ، كما عبرت الجزائر عن قلقها إزاء هذه التصرفات، محذرة من انعكاسها السلبي على العلاقة بين البلدين. من جانب آخر، أعربت الولايات المتحدة الأمريكية عن قلقها إزاء قرارات المجلس العسكري المالي، لما تمثله من تهديد لأمن واستقرار المنطقة، كما أبدى الاتحاد الأوروبي عن أسفه لقرار المجلس العسكري الحاكم في مالي، وأكد على ضرورة الحوار الشامل الذي تدافع عنه الجزائر.[1]

بعد الانقلاب الذي حدث في النيجر لم يظهر المجلس العسكري نية قريبة للعودة إلى الحكم المدني، إلا أنه تعرض إلى ضغوط افريقية وغربية من أجل الحوار، واقترحت منظمة ايكواس مدة أقصاها تسعة أشهر للعودة إلى الحكم المدني في رد على المجلس العسكري الذي قال أنه بحاجة إلى ثلاثة سنوات لتحقيق ذلك، أما فرنسا فأنها كانت متحفظة على الواقع الجديد في النيجر في حين اتخذ المجلس العسكري قرارات عديدة لتحجيم الوجود الفرنسي، اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية منذ بداية الانقلاب موقفا صارما تمثل في تعليق كافة أشكال المساعدات وتجميد الاتفاقيات الأمنية مع النيجر، داعية إلى العودة إلى الشرعية الدستورية. أما موقف مجلس الأمن الدولي، فقد كان أكثر وضوحا في رفضه للانقلاب في النيجر، إذ أشار في جويلية 2024، إلى إدانته لتوجه

[1] أبو بكر الصديق هتهات و عبد العزيز لزهر، **نفس المرجع**. ص ص 761-762.

المجلس العسكري نحو إجراء تعديلات غير دستورية، وطالب بعودة الرئيس المنتخب بازوم إلى السلطة، وضرورة إطلاق سراحه وأعضاء حكومته. كما أكد المجلس على أهمية استعادة النظام الدستوري بما يعزز الديمقراطية والحكم الرشيد. ان محاولات النيجر للعودة إلى الشرعية الدستورية كانت على نطاق محدود بهدف الاستجابة للمطالبات الدولية، وتجنب مقاطعة الاتحاد الإفريقي، ولم تتمكن من كتابة اطار دستوري لمرحلة ما بعد الانقلاب، إلا أنها أكدت على أنها تريد العودة إلى الشرعية بمشاركة القادة العسكريين الذين يمكن أن يلعبوا أدوارا سياسية مهمة خصوصا أولئك الذين شاركوا في الانقلاب الأخير.[1]

بعد اسقاط الطائرة المسيرة من قبل قوات الجيش الوطني الشعبي التي كانت قادمة من مالي وقطعها مسافة 1.6 كيلومتر في الأراضي الجزائرية تم تدميرها في تين زواتين، زاد تأزم العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر ودول الساحل الثلاثة، حيث أعلنت الجزائر في السابع من أفريل، استدعاء سفيرها في مالي والنيجر للتشاور، وتأجيل إرسال سفيرها الجديد إلى بوركينافاسو بسبب اضطرارها إلى تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل، بعدما أعلنت الدول الثلاث في بيان مشترك أن هيئة رؤساء تجمع دول الساحل قررت استدعاء سفراء الدول الأعضاء المعتمدين في الجزائر للتشاو، عقب اتهام باماكو للجزائر "بإسقاط طائرة مسيرة تابعة لها في شمال الأراضي المالية"، وأعلن المجلس العسكري في مالي عن إجراءات احتجاجية ضد الجزائر، بما في ذلك استدعاء السفير الجزائري في باماكو والانسحاب الفوري من لجنة رؤساء الأركان المشتركة، وهي تحالف بين قوات مسلحة عدة في منطقة الساحل لمكافحة الإرهاب تضم الجزائر أيضا، وتقديم شكوى إلى الهيئات الدولية بسبب أعمال عدوانية. وتعرب الجزائر أيضا عن أسفها الشديد للانحياز غير المدروس لكل من النيجر وبوركينافاسو للحجج الواهية التي ساقتها مالي. وما زاد من تصعيد للتوتر الديبلوماسي هو إعلان وزارة الدفاع الجزائرية غلق مجالها الجوي أمام مالي.[2] كما أسهمت زيارة السفير الإماراتي **"يوسف سعيد خميس"** وهو عسكري سابق بالجزائر ضمن وفد بلاده حسب مصادر النهار يوم 28 ماي 2025 في دول الساحل الثلاثة (مالي، بوركينافاسو، و النيجر) أن هذه الخطوة تشكل خطرا حقيقيا كما أن هاته الزيارة أفقدته كليا أية شرعية وجعلته محل شبهة في مساعيه لزرع الفوضى.

لفهم التأثير السلبي الناتج عن الانسحاب من لجنة رؤساء الأركان المشتركة، يجب أن نتطرق إلى دوره. تأسس مجلس رؤساء أركان دول الساحل في الاجتماع المنعقد في تمنراست شهر أوت 2009: المجلس الذي يضم كل

[1] عبد العزيز عليوي ، العودة إلى الشرعية الدستورية بعد الانقلابات العسكرية: دراسة في نماذج أفريقية. **مجلة قضايا سياسية**، العدد 80، 31 مارس 2025، ص ص 197-198.

[2] الجزائر قضية الطائرة المسيرة... قرار وبيان شديد اللهجة من الجزائر ضد ثلاث دول، " 2025، انظر الرابط الالكتروني الآتي: https://2u/pw/onCgz تاريخ الاطلاع (41/15/04/2025: 11).

من الجزائر، مالي، موريتانيا، النيجر، تبعه اجتماع رؤساء أركان الدول المعنية في 26 سبتمبر 2010، والذي يهدف إلى:

- ✓ تقييم الوضعية الأمنية في منطقة الساحل.
- ✓ تبادل و تحليل المعلومات بهدف إعداد حصيلة وافية للنشاطات والأعمال المنجزة للشروع في تجسيد إستراتيجية موحدة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

حيث شهد هذا المجلس تطورات كبيرة تمثلت في عديد الإنجازات المحققة، كوضع وتبني النصوص القانونية، وكذا تنصيب الرسمي للجنة الأركان العملياتية المشتركة خلال اجتماع تمنراست في 21 افريل 2010. كل هذا كان ثمرة للرؤية المشتركة لرؤساء أركان أعضاء اللجنة التي تتلخص مهامها في:

- ✓ ضمان تنسيق وإدارة عمليات مكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود في المنطقة؛
- ✓ وضع اتصال مؤمن لتبادل المعلومات الأمنية في الوقت اللازم.

في اجتماع لمجلس رؤساء أركان دول الساحل، والذي تم فيه تقديم جملة من التوصيات التي تمحورت بالأساس حول:

- ✓ الدعوة الملحة إلى ضرورة مواصلة التنسيق الأمني وتكثيف التبادل الاستعلامي في إطار العمل المشترك لدول المنطقة؛
- ✓ التأكيد على وضع أساس الاستقرار الدائم من خلال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة؛
- ✓ وضع الأطر القانونية الضرورية الكفيلة بتفعيل التعاون العسكري.[1]

ترأس رئيس الأركان الفريق الأول **سعيد شنقريحة** في أكتوبر 2022 اجتماعا للجنة الأركان العملياتية المشتركة، والذي عقد بالجزائر العاصمة بمشاركة قادة أركان جيوش موريتانيا ومالي والنيجر، للتوقيع على مشاريع قوانين خاصة بعمل لجنة الأركان التي تقدمت بها الجزائر تستهدف تطوير آليات لمكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي.

[1] رضوان جريبي، لأجل تمتين التعاون الإقليمي. **مجلة الجيش**، العدد 574، الجزائر: مؤسسة المنشورات العسكرية، ماي 2011، ص 17.

المطلب الثاني: انتشار التهديدات الأمنية اللاتماثلية

مفهوم التهديدات الأمنية اللاتماثلية:

تسمى اللاتماثلية بالغير المتكافئة، حيث تتواجه قوى غير متكافئة في القوة. و يستخدم هذا النوع من التهديدات كوسيلة لتعويض ضعف الطرف الأضعف في مواجهة الطرف الأقوى. ويتمحور هذا النهج حول عدم وضوح مفهوم العدو وعدم تحديده بشكل دقيق، مما يؤدي إلى وجود أطراف غير متساوية من حيث القوة.

من الأمثلة على هذه التهديدات، الحرب التي تخوضها الدول ضد الإرهاب والجريمة المنظمة. ويطلق على هذا النوع من التهديدات مصطلح "التهديدات اللاتماثلية"، والذي يعكس خلافا عن التهديدات التماثلية ذات الطابع العسكري الكلاسيكي. وقد أشارت العديد من الدراسات إلى أن هذه التهديدات تتجاوز الحدود الوطنية وتؤثر على العلاقات الدولية.[1]

1) المخدرات:

تعد منطقة الساحل من أبرز الممرات التي تستخدم لتهريب المخدرات من أمريكا اللاتينية إلى أوروبا. ووفقا لتقرير صادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة (UNODC) في أفريل 2011، فقد بلغت كمية الكوكايين المضبوطة في أوروبا خلال عام 2009 ارتفعت إلى 53 طن، جاءت عبر سفن أو طائرات من أمريكا الجنوبية، هذه الكميات تم تهريبها غالبا عبر غرب إفريقيا، لاسيما من بوابتي غينيا الإستوائية والسنغال، ثم نقلت برا من خلال وسطاء محليين إلى منطقة الساحل، وقد تزايد حجم الكميات القادمة من أمريكا الجنوبية تزامنا مع سيطرة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي على منطقة الساحل، ويعتبر ذلك مؤشرا على التورط المتنامي لهذه الجماعات في تجارة المخدرات. ويمكن تفسير هذا التحول نحو الاتجار بالمخدرات ناتجا عن العوائد المالية الضخمة التي يمكن أن تحققها التنظيمات الإرهابية من هذا النشاط، مما يدفعها إلى توسيع أنشطتها الإجرامية والتحالف مع عصابات تجارة المخدرات.[2] إلى جانب الطريق البري الذي اكتسب أهمية أكبر خلال العامين 2009 و 2010، برز جسر جوي فكان التقرير الأكثر إثارة هو اكتشاف هيكل طائرة بوينغ 727، قرب بلدة غاو في منطقة "تركنت" في

[1] جارش عادل، مقاربة معرفية حول التهديدات الأمنية الجديدة، مجلة العلوم السياسية و القانون ، العدد الأول، فيفري 2017، ص 22.

[2] قوي بوحنية، الجزائر و التهديدات الأمنية الجديدة: من مكافحة الإرهاب إلى هندسة الأمن، (عمان: دار و مكتبة الحامد للنشر و التوزيع، ط1، 2017)، ص 210.

نوفمبر 2009، حيث تعرضت إما لحادث تحطم أثناء الإقلاع أو تم إحراقها عمدا. وقد أطلقت وسائل الإعلام على هذه الطائرة لقب "طائرة الكوكايين"، حيث كانت مسجلة في غينيا بيساو وقادمة من فنزويلا.[1]

مما لاشك فيه أن الوضع المعقد في الساحل الإفريقي بسبب الانقلابات قد جلب تحديا جديدا للمنطقة وهو تزايد عدد تجار المخدرات ومروجيها ، كل هذا يضعنا أمام حقيقة أن الاتجار بالمخدرات تهديد متماسك يهدد استقرار وتقدم المجتمعات الأمر الذي أكده مجلس الامن عندما اقر بخطورة الاتجار بالمخدرات، فهو يقوض التنمية والاستقرار والأمن. وفي سياق عقد العديد من الدورات الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة لمعالجة الاتجار بالمخدرات جدد الأمين العام للأمم المتحدة مناشدته للمجتمع الدولي أن يزيد دعمه للمساعي الإقليمية الرامية إلى التصدي للمخاطر التي تهدد السلام والأمن نتيجة الاتجار بالمخدرات والجريمة العابرة للحدود.[2]

خريطة رقم (5): تمثل خطوط التهريب الدولي للمخدرات عبر الساحل الإفريقي

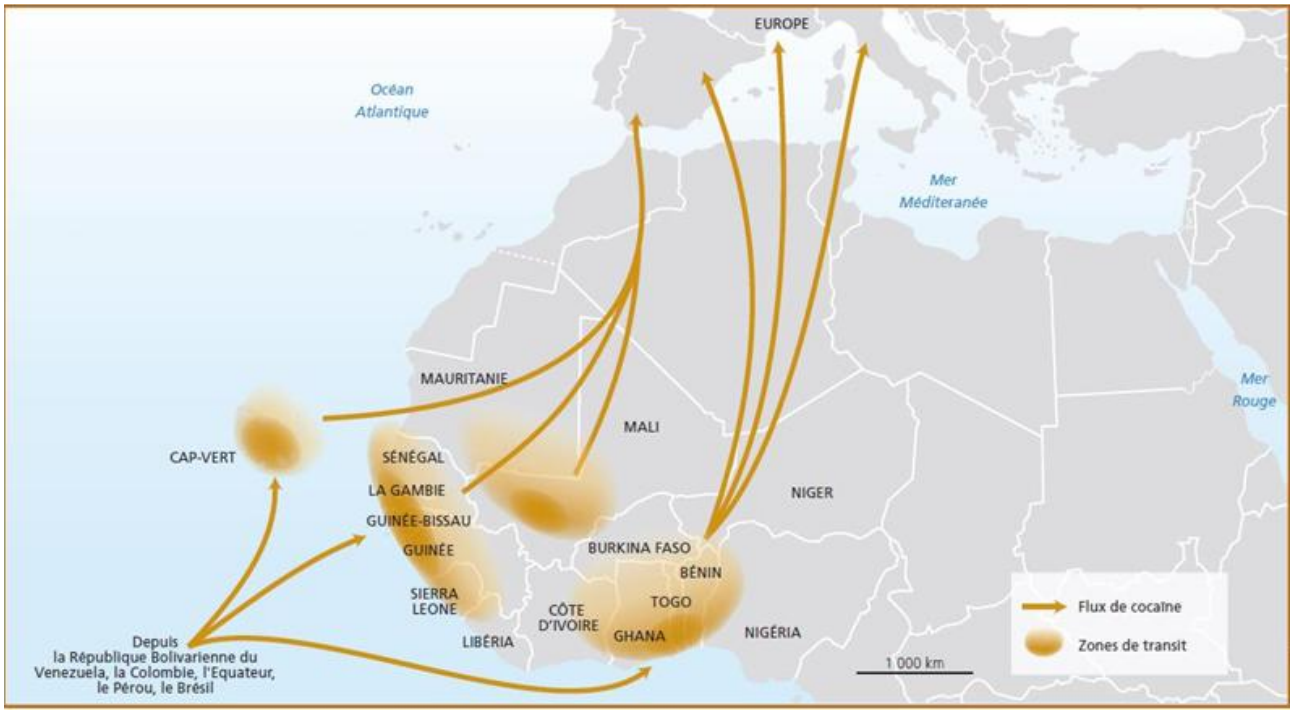

Source : United Nations. United Nation Office for Drugs control and Crime Prevention Transnational Organized Crimein West Africa: A threat Assessment..Vienna. February 2013 page 08.

[1] نسيم بهلول وآخرون، **فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني**. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2015، ص 488.

[2] عامر ناصر، **معضلة المخدرات في منطقة الساحل الإفريقي دراسة في المقاربة الأمنية الجزائرية**. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص دراسات إفريقية، جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2021، ص 89.

2) التنظيمات الإرهابية:

في الآونة الأخيرة وكنتيجة لانتشار وتشابك العديد من التهديدات الأمنية في المنطقة خاصة بعد الانقلابات العسكرية فقد عرفت تنامي وانتشار كبير للعديد من الجماعات الإرهابية المتطرفة التي تقاطعت أعمالها ونشاطاتها مع المهربين و قطاع الطرق.

أولا- جماعة بوكو حرام: تم إنشاء هذه الجماعة في مدينة مايدوجوري بنيجيريا في عام 2002، أتت التسمية باللغة المحلية (الهوسا) التي تعني "تعليم الغربي حرام" لأنه يمثل سبب انتشار الفساد في المجتمع الإسلامي.

ثانيا- حركة أنصار الدين: أسسها **إياد غالي** بعد أن تداعى إليه المئات من أبناء قبيلة الإيفوغاس التي ينتمي إليها وبعض المقاتلين من قبائل طوارقية أخرى. فجاء لقطف ثمار عشر سنوات من عمل عناصر "تنظيم القاعدة" في المنطقة، وقد دشن إياد غالي نشاطه العسكري بالهجوم على مدينة أغيلهوك في أقصى الشمال المالي حيث توجد قاعدة عسكرية تابعة للجيش المالي سيطر عليها بعدها هاجم قاعدة تساليت العسكرية وإعتزم بعد إقتحامها على تطبيق الشريعة الإسلامية في المناطق الواقعة تحت سيطرة حركته حيث أسس مجال محلية تيسير شؤون المدن والبلدات التي سقطت في يد مقاتليه.

ثالثا- حركة الجهاد و التوحيد في غرب أفريقيا: يقودها القيادي في مجموعة "الأمهار" القبيلة "سلطان ولد بادي" وبمعية الناشط الموريتاني السابق في القاعدة **حماد ولد محمد الخير**، المكنى **"أبو القعقاع"** وإليهما انضم عشرات المقاتلين من أبناء القبائل العربية في شمال مال، لتصبح الحركة بذلك واجهة للتيار السلفي الجهادي في المجموعات العربية بأزواد، أعلنت الحركة اشتراكها في تمرد 2012 في شمال مالي.

رابعا- حركة أبناء الصحراء للعدالة الإسلامية: هي حركة أسستها مجموعة من أبناء الولايات الجنوبية في الجزائر، وقد أعلن عنها لأول مرة في أكتوبر 2007 عندما نفذت أول عملية عسكرية لها، حين قامت بالهجوم على شركة نفطية في الجنوب الجزائري بمنطقة "عين إميناس" غير أن أشهر عملية قامت بها هي الهجوم على مطار جانت الدولي في جنوب الجزائر 2007، وقد تمكنت السلطات الجزائرية حينها من استيعابها بواسطة مفاوضات شارك فيها بعض أعيان المنطقة.

خامسا- تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي: يقر له الجميع بالأقدمية في إدخال الدعوة السلفية الجهادية إلى المنطقة و التغلغل فيها، وصل إلى المنطقة سنة 2003 على يد أمير كتبة الملثمين **"مختار بالمختار"** الملقب **"بلعور"**.

سادسا- حركة الشباب المجاهدين في الصومال: بدأت الارتباط بتنظيم القاعدة وتنفيذ عدد من العمليات ضد مصالح الولايات المتحدة وحلفائها، كان أبرزها تفجير سفارتي الولايات المتحدة في نيروبي و دار السلام في أوت 1998.[1]

إلى جانب وجود العديد من الجماعات الأخرى، وقد تمكنت هذه الشبكات والتنظيمات الإرهابية من الاستفادة من انعدام الأمن في المنطقة الساحل الإفريقي وفشل الدول فيه مما وفر لها الملاذ الآمن، كما أن حفاظها على علاقات تعاونية مع القبائل ساعدها على العمل في المنطقة خاصة وأن مصلحتهم واحدة في عدم تدخل أجهزة أمن الدولة، كذلك اتساع مساحة الساحل الإفريقي وهشاشة حدوده وعدم قدرة الدول على مراقبتها ساهم إلى حد كبير في تواجد الإرهابيين وسهولة تنقلهم عبر الإقليم الساحلي الصحراوي.

خريطة رقم (06): توضح أهم التنظيمات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي

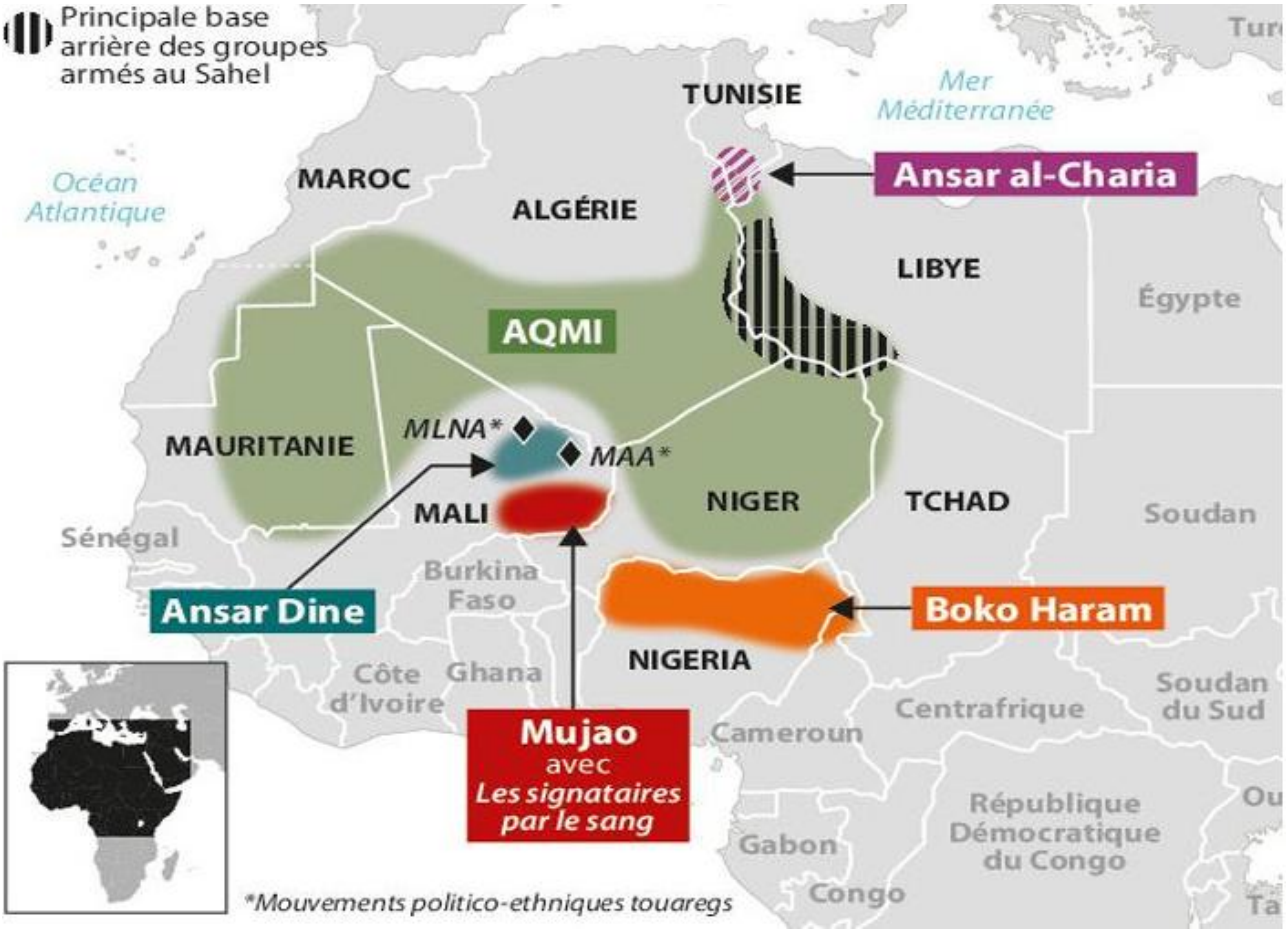

Source : Laurent Larcher, « Comprendre la galaxie terroriste dans le Sahel », dans : https://tinyurl.com/2dmatv2a, (17/07/2017), vu le (13/04/2025).

[1] قوي بوحنية ، **نفس المرجع**. ص ص 105-110.

لقد كانت حادثة الاعتداء على المركب الغازي الجزائري تيقنتورين 2013 يحمل دلالات كثيرة أهمها البصمة الإجرامية متعددة الجنسيات شارك في العملية مسلحون ينتمون إلى ثمانية جنسيات كندية، مصرية، ليبية، موريتانية، نيجرية، مالية، فرنسية، جزائرية وهو ما يشير إلى ما يمكن تسميته عولمة الإرهاب. دعت الجزائر إلى الأمننة الدولية وفتح مجالات التعاون في ملف الإرهاب مثل تعاون اليابان والنرويج و الولايات المتحدة الأمريكية التي باتت حليفا تقليديا للجزائر في مكافحة الإرهاب.[1] وافقت كل من بوركينافاسو وتشاد وليبيا، إلى جانب دول الميدان (الجزائر، مالي، موريتانيا، والنيجر)، على الرؤية الجزائرية التي تدعو إلى تنسيق الجهود الوطنية ضمن إطار إقليمي لمكافحة ظاهرة الإرهاب، وذلك من خلال إنشاء وحدة التنسيق والاتصال بالجزائر في افريل 2010. وقد جاءت هذه المبادرة استنادا إلى توصيات اجتماع وزراء خارجية البلدان السبع: الجزائر، مالي، موريتانيا، النيجر، بوركينافاسو، ليبيا وتشاد الذي عقد في السادس من مارس 2010. وقد تقرر أن تتناوب الدول الأعضاء على رئاسة هذه الوحدة، مع اعتماد الجزائر كرئيسة أولى لها، لتكون بمثابة إطار لتأمين المعلومات الأمنية، وتوفير الجوانب التقنية والعملياتية اللازمة لقيادة اللجنة المشتركة للعمليات لمكافحة الإرهاب ومواجهة أشكال الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي. وتأتي هذه الخطوة في سياق مساعي بعض الدول لإيجاد موطئ قدم لها في المنطقة، مثل مبادرة "أفريكوم"، ما دفع الدول السبع إلى التأكيد على ضرورة مواجهة الإرهاب من خلال مقاربة شاملة ومتكاملة على المستويات الوطنية والإقليمية.[2]

3) تجارة الأسلحة:

تحولت منطقة الساحل الإفريقي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 إلى بؤرة للتوتر والصراع، وأصبحت بيئة خصبة لنمو الجريمة المنظمة بمختلف أشكالها. ومن بين أبرز التهديدات الأمنية التي تواجه المنطقة تزايد نشاط تهريب الأسلحة، الأمر الذي يعد تهديدا مباشرا لوحدة الدول الوطنية، إذ يعتبر هذا النشاط أحد المحركات الرئيسية لاندلاع الحروب في دول مثل السودان، النيجر، مالي، وغيرها من دول الساحل الإفريقي. ويفاقم من تعقيد الوضع الأمني في المنطقة تهريب الأسلحة عبر حدود الدول المغاربية، حيث تمكنت السلطات الجزائرية من ضبط كميات كبيرة من الأسلحة المهربة من الحدود الجنوبية و الشرقية. فالمصدر هذه الأسلحة خارجي من تمويل بعض الدول الأجنبية والشركات التي ترى في المنطقة سوق لمنتجاتها. لذلك تقوم هذه الدول والشركات بتمويل الجماعات المتمردة بالأسلحة بطريقة غير شرعية بهدف بقاء هذه المنطقة في حالة اللاامن، وبالتالي تدفع الحكومات الأفريقية إلى إبرام صفقات لشراء الأسلحة من شركات عالمية من أجل حفاظ بقائها في السلطة. فحسب

[1] قوي بوحنية، **نفس المرجع**. ص ص 122-123.

[2] إدريس عطية، **تطبيقات الهندسة الأمنية في سياسة الجزائر الإفريقية**. الجزائر : دار الأ للنشر والتوزيع، 2019، ص 518.

تقرير الأمم المتحدة لعام 2003م يوجد ما يزيد من مليون قطعة سلاح في المناطق الصحراوية. إن تصعيد المخاطر الأمنية في هذه المنطقة ناجم عن زيادة عملية تهريب الأسلحة الليبية خاصة بعد سقوط نظام القذافي، مما يدفع بالسكان في هذه المناطق للاقتناء الأسلحة من أجل الدفاع عن أنفسهم بسبب شساعة المساحة الصحراوية وضعف الرقابة عليها.[1]

4) التجارة بالبشر:

يقصد بتجارة الأشخاص كما عرفه بروتوكول الأمم المتحدة لقمع ومعاقبة الاتجار في الأشخاص بأنه تجنيد الأشخاص أو نقلهم أو ايوائهم واستغلالهم بواسطة التهديد بالقوة أو استعمالها وغير ذلك من اشكال القهر والاختطاف أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص لعرض الاستغلال ويشمل كحد أدنى استغلال الغير بأشكال متعددة كخدمة أو الممارسات الشبيهة بالاستعباد. وتعود أسباب انتشارها في منطقة الساحل والصحراء إلى:

- أنها مساحة ممتدة لا تكاد تفصل بينهم حدود طبيعية تضاريسية بل هي في اغلبها حدود هندسية عشوائية موروثة من المرحلة الاستعمارية.
- المشكلات الداخلية التي تعرف عليها المنطقة، سواء على شكل صراعات أو حروب أهلية أو انقلابات عسكرية وهو ما سبب ضررا كبيرا للأمن والاستقرار في المنطقة.
- انتشار الجماعات الإرهابية والأنشطة الغير قانونية خاصة مع عدم قدرة بعض الدول في حماية حدودها القيام بمهامها السياسية .[2]

عملت الجزائر على تجريم دفع الفدية للحد من انتشار هذه الظاهرة.

المطلب الثالث: تواجد الشركات الأمنية الخاصة

تلعب الشركات الأمنية الخاصة دورا بارزا في تفاقم النزاعات المسلحة. وما يترتب عليها من انقلابات متكررة في إفريقيا. فقد أصبحت هذه الشركات مصدر تهديد خطير للأمن الوطني نتيجة غياب الإطار القانوني الذي يضبط مهامها ويشرف على أعمالها. وقد أسفر الإعتماد المفرط على هذه الشركات عن تداعيات خطيرة تمثلت في تجاوزها لاختصاصات الدولة، مما أدى إلى خلق حالة من التبعية، حيث أصبحت تقوم بوظائف الأمن التي تعجز السلطة

[1] زهيرة مزارة ، **مرجع سابق**. ص ص 165-166.

[2] عادل زقاع، سفيان منصوري، واقع الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي، مقاربة سوسيو سياسية، الجزائر، انظر الرابط الالكتروني الآتي: https://nevves.vniv.oungla.dz/indesc.php/nvnino تاريخ الاطلاع: (55/10/04/2025: 23).

المحلية عن تنفيذها. يشير كل من الأستاذ الزائر بكلية الخدمة الخارجية بجامعة جورج تاون في قطر في النزاعات العسكرية الإفريقية، **هاربرت هو (Herbert Howe)**، والمؤرخ، **مارتن فان كريفلد (Martin van Creveld)**، إلى أن الدولة الهشة والضعيفة أسهمت بشكل كبير في انتشار الشركات الأمنية.

تحقق الشركات الأمنية في إفريقيا رقما تجاريا يصل إلى 20 مليار دولار في السنة مع إجمالي المداخيل السنوية والمقدرة ب 360 مليار دولار. تبرز المعطيات أن العديد من رؤساء الشركات الأمنية الخاصة يحملون جنسيات مختلفة، من بينها الجنسية الإسرائيلية، ومن بينهم مجندي الموساد الذين يسعون لتعزيز الدعم والحضور الإسرائيلي في القارة الإفريقية، وذلك على حساب مبادئ الديمقراطية التي تتغنى بها. وفي هذا الإطار، أشار أستاذ الدراسات المستقبلية وليد عبد الحي، إلى محاولات التغلغل الإسرائيلي داخل إفريقيا، إلى كون رئيس جهاز الموساد **ديفيد برنياع**، الذي تولى منصبه سنة 2021 يولي أهمية للقارة الإفريقية، لاسيما أنه كان مسؤولا عن القسم الخاص بتجنيد العملاء لصالح الموساد حول العالم. ويشير هذا إلى أن عمليات التجنيد في القارة الإفريقية ستشهد نموا ملحوظا في المستقبل القريب.[1] تسعى الشركات العسكرية الخاصة لتصوير نفسها كدعائم للسلام والاستقرار والديمقراطية في إفريقيا بدلا من مجرد نشاط تؤديه أي مجموعة من المقاتلين المرتزقة. وهو الخطاب الذي أصبحت تتبناه جميع الشركات التي تنشط في هذا الميدان بحيث تجعل من نفسها طرفا موثوقا به ينشط في سبيل تسهيل مهمة الدول والمنظمات الدولية في حفظ السلم والأمن الدوليين. وقد نجحت في تسويق صورة إيجابية عن نفسها تعكس مدى خبرتها والخدمات التي تعرضها. وقد انتشرت هذه الشركات في القارة الإفريقية خاصة بعد تفشي النزاعات الداخلية وكثرة النزاعات اللاتماثلية، فأصبحت الجيوش الغربية المدربة على خوض حروب عالمية غير مستعدة لمواجهة عدو متقلب، وبالتالي أصبحت الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة حلا عندما يريد المرء أن يكون لديه رجال على المدى القصير، وأن يكون الرجال سهل التحكم فيهم، و لا يتم مراقبة نشاطهم من قبل المؤسسات التشريعية في تلك الدول.[2]

أدت الانقلابات إلى تراجع نفوذ فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وقوات MINUSMA، وخاصة قرار انسحاب تحالف دول الساحل (مالي، النيجر، بوركينافاسو) من المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا إيكواس في 28 جانفي 2024 ، شكلت الدول الثلاث تحالفها الخاص في سبتمبر 2023، الذي أطلق عليه اسم تحالف دول الساحل والمعروف باسم ميثاق (ليبتاكو-جورما)، جاء هذا التحالف بديلا لمجموعة دول الساحل الخمس (G5)

[1] قوي بوحنية، الظاهرة الانقلابية في إفريقيا: السياقات والتفسيرات، ورقة تحليلية، مركز الجزيرة للدراسات، انظر الرابط الالكتروني الآتي: https://n9.cl/8h6fo تاريخ الاطلاع: (2025/04/01).

[2] عبد الحليم غازلي، الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في أفريقيا: الخلفيات والمحاذير، **حوليات جامعة الجزائر 1**، المجلد 34، العدد 1 (2020): ص ص 606-608.

أدت إلى تداعيات خطيرة من بينها انسحاب الدول من مبادرة "أكرا"، وقوة المهام المشتركة المتعددة الجنسيات (MNJTF)، ما يقوض مهام التنسيق والتعاون الأمني و الاستخباراتي لمحاربة الإرهاب . فهذا الفراغ الأمني وتزايد التهديدات اللاتماثلية والتهميش الاقتصادي، استغلته الشركات العسكرية الخاصة مثل مجموعة فاغنر اعيد تشكيلها باسم فيلق أفريقيا الروسي كلاعب رئيسي في تقديم المساعدة العسكرية والاقتصادية.[1]

ناشدت مالي إلى ائتلاف غير رسمي يتألف من دول لها أهداف في المنطقة الساحل: روسيا، تركيا، الإمارات العربية المتحدة، المغرب. وفقا لمصادر جزائرية حرضت المغرب الماليين ضد الجزائر خلال القمة من كمبالان ذهب وزير خارجية المغرب ناصر بوريطة والسفير المغربي لدى الأمم المتحدة عمر هلال الناقد الشرس للجزائر، فكرة التلاعب المغربي يغذيه القمة المصغرة التي نظمتها مراكش مع بعض المسؤولين من دول الساحل واعدة مالي، النيجر، بوركينافاسو وتشاد، الوصول إلى الأطلسي، بتسخير إمكانيات أكثر واقعية مع السنغال وموريتانيا. هذه المبادرة ظهرت بطريقة سحرية في وسط الأزمة بين الجزائر وباماكو اعتبرتها الجزائر كدليل على هذا التلاعب المغربي.[2]

الشركات العسكرية الخاصة قد تبدو في البداية كحل "سريع وفعال" للأنظمة الانقلابية في الساحل، لكنها ليست بديلا متفوقا بشكل مطلق على القوات التقليدية مثل فرنسا ، بل لها إيجابيات محدودة، مقابل سلبيات.

أ- الوجه الإيجابي من منظور الأنظمة العسكرية :

- استجابة سريعة: فهي تقدم دعما أمنيا مباشرا بدون شروط سياسية أو ديمقراطية، على عكس القوى الغربية؛
- مرونة العمليات: تعمل بسرية وتنفذ عمليات لا تستطيع الجيوش التقليدية تنفيذها لأسباب قانونية أو أخلاقية؛
- دعم للبقاء السياسي: تساعد الأنظمة في تأمين العاصمة والرموز السياسية، ما يعزز استقرار النظام الحاكم مؤقتا.

ب- الوجه السلبي:

- انتهاك حقوق الإنسان: تتهم مجموعات مثل فاغنر بارتكاب مجازر ضد المدنيين في مالي، وتشويه صورة الدولة التي تستعين بها.

[1] نسرين الصباحي، خروج تحالف دول الساحل من ايكواس.. الدوافع والمآلات. دراسة صادرة عن المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية ، 2024، ص ص 188-189.

[2] أكريم ريف، **مرجع سابق**. ص4.

- تقويض السيادة الوطنية: عندما تمنح الشركات العسكرية امتيازات اقتصادية أو سيطرة على مناطق استراتيجية، تصبح الدولة رهينة لمصالح هذه الشركات.
- استنزاف الموارد الطبيعية: تستخدم عقود أمنية كغطاء لاستغلال الذهب أو اليورانيوم، مع عوائد ضئيلة للسكان المحليين.
- تأجيج الصراعات الداخلية: بعض هذه الشركات توظف أو تدرب ميليشيات محلية، مما قد يعمق الانقسامات القبلية.
- تعقيد العلاقات الدولية: يزيد وجودها من توتر العلاقات مع دول الجوار مثل حالة الجزائر مع مواجهة فاغنر في ليبيا في 2016 ثم الآن مع دول الساحل فقد عبرت إستيائها من وجود هذه القوات فهي دائما تدعو للحوار وعدم دعوة القوات الأجنبية. و المنظمات الإقليمية مثل الإيكواس.
- ضعف التنمية وبناء الدولة: الاعتماد على شركات خاصة يعوق بناء مؤسسات أمنية وطنية قوية، ويكرس العقلية الانقلابية والعسكرة.[1]

[1] ACLED (Armed conflict Location & Event Data Project),Wagner Group Operations in the Sahel, see the following cite: https://acleddata.com , (17:28/13/04/2025).

المبحث الثاني: تداعيات الاقتصادية والاجتماعية من الانقلابات العسكرية في منطقة الساحل على الامن الوطني الجزائري

المطلب الأول: تداعيات على مستوى الطاقة

تعرف الطاقة على أنها تلك الوسيلة الأساسية التي تحتاج إليها كافة القطاعات الاقتصادية للقيام بنشاطاتها. إلى جانب غنى المنطقة الساحلية باحتياطات النفط والغاز واليورانيوم، تبرز مزايا أخرى تعزز أهميتها كمصدر للطاقة من أبرزها:

- تنوع أنواع النفط في المنطقة وجودته العالية، حيث تتميز بانخفاض نسبة الكبريت، ما يؤدي إلى تقليل تكلفة التكرير وسهولة النقل، بالإضافة إلى احتوائه على نسب مرتفعة من الغاز والنيتروجين. هذه النوعية الممتازة تتماشى مع المعايير البيئية الحديثة.
- يشهد قطاع النفط في الساحل نموا سريعا، حيث ارتفع الإنتاج بنسبة 30 % خلال العقد الأخير.
- قرب المنطقة الساحلية من أسواق الاستهلاك الكبرى مثل أوروبا، ما يقلل من تكاليف النقل مقارنة بالمناطق الأخرى المصدرة للطاقة.
- التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط وشرق أوروبا، تعزز من أهمية المنطقة كمصدر موثوق للطاقة .
- تعد منطقة الساحل ممرا استراتيجيا لمشروع نقل الغاز إلى أوروبا عبر خط أنابيب العابر للصحراء يمتد لمسافة 4128كم، بطاقة سنوية تصل على 30 مليار متر مكعب، ينطلق من "واري" في نيجيريا ويمر بالنيجر ثم الجزائر، ليسمح بتصدير الغاز الطبيعي إلى أوروبا.[1]

[1] محمد سفيان بوخبزة، أهمية منطقة الساحل الإفريقي بين المصادر الدولية للإمداد بالطاقة في ظل التغيرات الجيوسياسية الراهنة. **مجلة أكاديمية للدراسات السياسية**، المجلد 7، العدد 1، جوان 2024، ص 302.

خريطة رقم (07): تبين أهم حقول النفط في الساحل

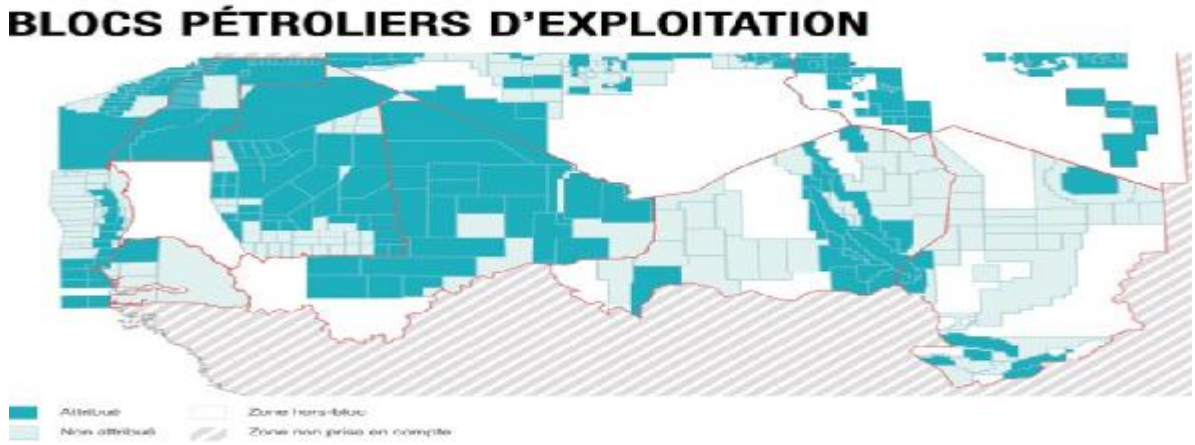

Source : OCDE (2014), un atlas du Sahara-Sahel : Géographie, économie et insécurité, édition OCDE,Paris

من ناحية أخرى، وبالإضافة إلى مصادر الطاقة التقليدية، تعد منطقة الساحل الأفريقي مصدرا واعدا للطاقات المتجددة، لاسيما الطاقة الشمسية، بفضل مساحاتها الشاسعة غير المستغلة بعد، والتي تتمتع بإشعاع شمسي مستمر طوال أيام السنة، ما يتيح إمكانية إنشاء حقول شمسية ضخمة لتوليد الطاقة الكهربائية، تلبي احتياجات السكان وتوفر فائضا للتصدير. هذه الأهمية ترتب عنه تنافسا على التواجد بالمنطقة، باختلاف الاستراتيجيات المنتهجة وأهداف الاهتمام. ففرنسا نتيجة لإرثها الاستعماري، سعت إلى حماية مصالحها في مجالات النفط والغاز واليورانيوم، حتى مع تغير الأوضاع في المنطقة، التي أجبرت فرنسا على تقليص وجودها العسكري فإن نفوذها لا يزال قويا. أما الولايات المتحدة فقد أبدت اهتماما متزايدا بالمنطقة، خصوصا مع تراجع السيطرة الفرنسية، ويظهر ذلك من خلال استثماراتها في قطاعات النفط والطاقات المتجددة كمبادرة طاقة أفريقيا (Power Africa)فاستثمرت إدارة بايدن 193 مليون دولار لدعم هذه المبادرة، والشبكة الأمريكية الأفريقية للطاقة النظيفة (CTEN) حسب وزارة الخارجية الأمريكية 2022، إضافة إلى تعزيز وجودها العسكري عبر القواعد العسكرية والاتفاقيات الأمنية لحماية مناطق تواجد الطاقة. وسعت روسيا لتأسيس شراكات اقتصادية وتجارية مع دول الساحل، في مشروعات الطاقة وتطوير الطاقة النووية، كما تنافس الشركات الروسية نظيراتها الفرنسية مثل شركة « Rosatom » الروسية للطاقة النووية ونظيرتها الفرنسية « Avend » على الاستثمار في دول الساحل[1]. الصين بدورها سعت إلى تأمين حاجاتها المتزايدة من الطاقة، من خلال مد جسور التعاون الاقتصادية

[1] محمد سفيان بوخبزة، **نفس المرجع**. ص ص304-307.

والدبلوماسية الثقافية، كما تم تأسيس مجلس الأعمال الصيني الإفريقي في نوفمبر 2004 لدعم استثمارات القطاع الخاص الصيني في إفريقيا.[1]

تعتبر الجزائر أكبر مصدر للغاز في القارة الإفريقية، وسابع أكبر مصدر على مستوى العالم بحصة سنوية بلغت 41.1 مليار متر مكعب (26.1 مليارا عبر الأنابيب، 15 مليارا سائلا)، وتليها نيجيريا الثامنة عالميا، بحصة تقدر ب 28.4 مليار متر مكعب كلها سائلة. أدت هذه الموارد الطبيعية الكثيرة بظاهرة نقمة الموارد فأدت إلى إنتشار الفساد، الاختلال التنموي، الجريمة المنظمة والإرهاب وغياب الحوكمة الرشيدة نظرا لغياب الديمقراطية وكثرة الانقلابات العسكرية.[2]

خريطة رقم (8): تمثل لمسار أنبوب الغاز العابر للصحراء

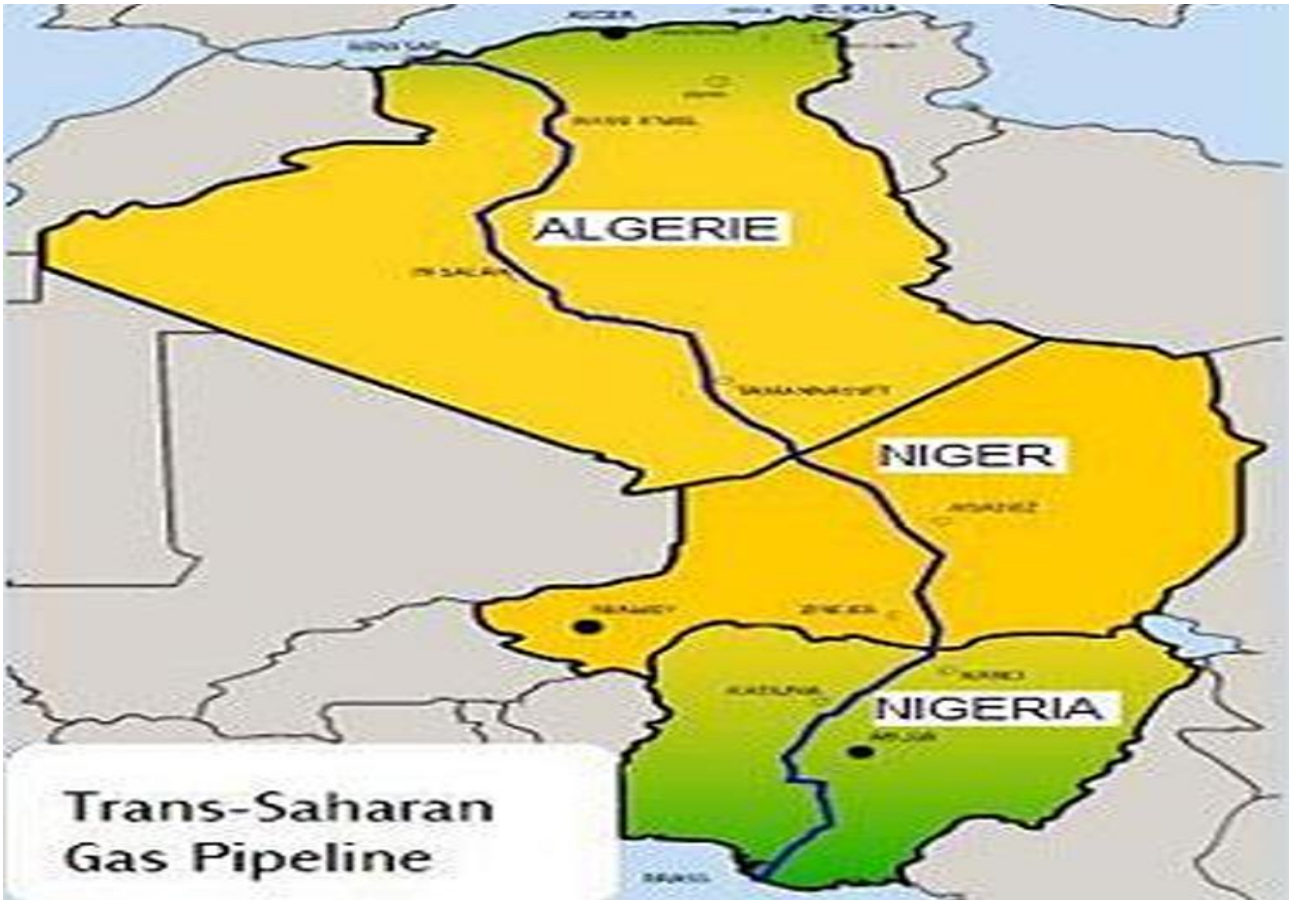

[1] زكرياء وهبي، **التنافس الدولي حول الطاقة النفطية في إفريقيا، دراسة حالة التنافس الأمريكي-الصيني 2020/2010**. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية تخصص العلاقات الدولية. جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، ص 240.

[2] امينة بوبصلة، التنافس الدولي على الموارد-نموذج منطقة الساحل والصحراء الإفريقي-. **مجلة أكاديمية للدراسات السياسية**، المجلد 7، العدد 1، جوان 2024، ص ص 221-224.

Source : Commission Des Affaires Etrangéres Rapport d'information La situation Sécuritaire dans les pays de la zone sahélienne, 6 mars 2012.

عودة الانقلابات العسكرية أدى إلى عدم الاستقرار وتغير المناخ السياسي والحسابات الجيوسياسية، بسبب تغيير المجلس العسكري الجديد في النيجر التحالفات، مبتعدا عن التعاون مع الدول الغربية مثل فرنسا والولايات المتحدة، واتجه نحو روسيا، هذا ما قد يؤدي إلى تأخير أو إلغاء التمويل الذي قدر ب 13 مليار دولار[1]. هذا يسبب ضربة موجعة للجزائر التي لطالما دافعت عن إنجاز هذا الأنبوب الذي يعطيها قوة إستراتيجية كبيرة خاصة في الأوضاع الحالية حيث يشاهد سوق الغاز العالمي طلب كبير بعد النزاع الروسي الأوكراني.

المطلب الثاني: تداعيات على العلاقات الاقتصادية

تشير الإحصائيات إلى ضعف التبادل الاقتصادي الجزائري-الإفريقي، حيث لا تمثل مبادلات الجزائر مع دول القارة الإفريقية سوى 1.5 % من مجموع المبادلات التجارية. [2] ترى الجزائر أنه من الأسباب الرئيسية لظهور التهديدات اللاتماثلية وانتقال غير السلمي للسلطة هو انعدام التنمية لان ثنائية الأمن والتنمية هي ثنائية متلازمة. تتجسد رؤية هشاشة الدولة بشكل غير مباشر في التعريف الذي حددته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادي في مبادئ المشاركة الدولية الجيدة في الدول والأوضاع الهشة: "تعد الدول هشة عندما تفتقر هياكل الدولة إلى الإرادة أو القدرة السياسية على أداء الوظائف الأساسية اللازمة للحد من الفقر وتحقيق التنمية وحماية أمن سكانها وحقوقهم الإنسانية.[3] تنبأ مالتوس بأن الزيادة السكانية الطبيعية تفوق دائما الزيادة الممكنة للإنتاج الغذائي وهو ما يحدث في دولة النيجر التي يزيد الإنتاج فيها في حالات المطر إلى 1.5 % بينما تزيد الكثافة السكانية بنسبة 2.7% سنويا وبالتالي عجز الإنتاج الزراعي في ملاحقة الزيادة السكانية السريعة.

[1] Stefanie Meyer, **The Resurgence of Military Coups in Africa : The case of West Africa and the Sahel**. Cham: Springer,2023, pp 147-157.

[2] بن زيان بن يطو، **المعضلات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن الوطني للجزائر**. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية تخصص العلاقات الدولية، جامعة الجزائر : كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية3، 2023، ص 209.

[3] Giorgia Giovannetti, Overcoming fragility in Africa: Forging a New European Approach, see the following cite: https://hdl.handle.net/1814/15495 . (15:12/20/04/2025).

تشير البيانات إلى أن معدل الفقر في النيجر يبلغ حوالي 62% وفقا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2021، حيث يعكس التفاوت بين حجم السكان وكمية الموارد المتاحة. ويؤدي ذلك إلى إضطرابات اجتماعية ناتجة عن سياسات حكومية غير فعالة، مما يضع البلاد في مواجهة عجز اقتصادي واضح.[1]

إن غياب التنمية المستدامة في دول الساحل الإفريقي والدول المجاورة يعد السبب الرئيسي لانتشار الجريمة المنظمة، والهجرة غير الشرعية، والتطرف، وتخلف العديد من المشاريع بسبب تدهور الأوضاع الأمنية، فبعد الإنقلابات العسكرية في دول مثل مالي، بوركينافاسو، والنيجر بدأت هذه الدول تتخذ قرارات سياسية واقتصادية أحادية، عكس ما تدعو إليه الجزائر من التعاون الإقليمي، مما أدى إلى:

- انسحابها أو تجميد عضويتها في التكتل الإقليمي لغرب إفريقيا ايكواس. وتقليص التنسيق مع الجزائر في مشاريع البنية التحتية، مثل الطرق العابرة للصحراء وخطوط الطاقة.
- تعطيل المبادلات التجارية: الحدود الجزائرية مع مالي والنيجر كانت تمر عبرها تجارة نشطة (رسمية وغير رسمية)، والانقلابات أدت إلى إغلاق أو تشديد المراقبة على هذه المعابر، مما أضعف التجارة البينية. الجزائر كانت تسعى إلى تعزيز صادراتها نحو الساحل، خصوصا من المواد الغذائية والوقود، لكن الأوضاع الأمنية والسياسية أضعفت هذه المبادلات.
- تهديد مشاريع الطاقة والبنية التحتية: مثل تعطيل خط أنابيب نيغار
- ضعف مناخ الاستثمار: المخاوف من فرض عقوبات دولية على الأنظمة العسكرية أدت إلى تقليص التعاملات الرسمية معها.
- تم ربط الانقلابات بارتفاع الأنشطة الإرهابية التي تدمر الاقتصادات المحلية من خلال تشريد السكان وتعطيل التجارة.[2]

[1] مليكة هاشمي، **مقاربة الأمن المجتمعي في منطقة الساحل الإفريقي من 2011إلى 2023 دراسة حالة مالي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية ، جامعة الجزائر : كلية العلوم السياسية و العلاقات الولية3، 2024، ص 106.

[2] Edson Ziso. Coups and terror in the Sahel**, Journal of Central and Eastern European**, Vol.4, pp 27-49.

خريطة رقم (9): توضح مشروع الطريق العابر للصحراء من الجزائر باتجاه دول الساحل

المصدر: محمد مسعد، الاستراتيجية الأمنية الجزائرية في مواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية في منطقتي المغرب العربي و الساحل الإفريقي، مذكرة ماستر في العلوم السياسية تخصص سياسات عامة و نظم سياسية مقارنة، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، 2024، ص 129.

المطلب الثالث: تداعيات على الأمن المجتمعي

❖ الهجرة غير الشرعية:

يقصد بها دخول شخص أجنبي إلى التراب الوطني بطريقة سرية أو بوثائق مزورة بغية الاستقرار أو العمل. إن الانفتاح الطبيعي لجنوب الجزائر على دول الساحل الإفريقي، التي تعاني من الفقر والحروب والنزاعات، جعلها نقطة جذب للمهاجرين غير الشرعيين. هؤلاء المهاجرون الذين يعبرون الحدود بطرق غير قانونية، يشكلون تحديا كبيرا بسبب الأزمات التي تترك آثارا واضحة على البلاد. تزايدت أعداد المهاجرين الذين يتطلعون إلى العبور نحو الضفة الشمالية للبحر المتوسط، مما جعل الجزائر ممرا أساسيا لهذه الظاهرة. هذا الوضع يتطلب مواجهة مستمرة من السلطات الجزائرية، التي تبذل جهودا حثيثة للحد من تدفق المهاجرين الافارقة وتنظيم الحدود. وفي ظل هذه التحديات، أشار وزير الداخلية السابق نور الدين زرهوني إلى ضرورة التصدي لهذه الظاهرة لما تحمله من مخاطر، مثل انتشار الأمراض غير المتوقعة و الإرهاب والجريمة المنظمة. تؤكد السلطات الأمنية (الدرك الوطني

والامن الوطني وحرس الحدود)، على أهمية التعامل مع هذا الوضع بحزم من خلال احتجاز الموقوفين وترحيلهم إلى بلدانهم. وفي تصريح سابق للعقيد الراحل علي تونسي، المدير العام السابق للأمن الوطني، أن جميع أجهزة الدولة مجندة لخوض هذه المعركة التي تكلف الجزائر كثيرا وهذا ما نقلته الجريدة الجزائرية La Tribune في عددها الصادر في 9 جويلية 2008.[1]

تعتبر ظاهرة الهجرة غير الشرعية أنها منبع للتهديدات، فهي تجمع بين: المهاجرين، والمتشردين، والجريمة المنظمة، وبالتالي تكون الهجرة غير الشرعية جامعة لمختلف المخاطر المتعددة الأبعاد في مصدر واحد، وأطلق عليها بمصطلح A Catchword والتي يعني بها العدو الداخل. لخص العالم الديمغرافي الفرنسي ألفريد صوني إشكالية الهجرة بقوله: "إما أن ترحل الثروات حيث يوجد البشر وإما أن يرحل البشر حيث توجد الثروات".

تتبنى الجزائر موقفا واضحا تجاه الهجرة غير الشرعية، يتمثل في ضرورة التعامل مع هذه الظاهرة على المستويين الإقليمي والدولي. فهي ترى أن التصدي للهجرة غير الشرعية يتطلب تضافر الجهود الدولية والقارية، حيث لا يمكن لأي دولة بمفردها، مهما كانت قوتها، مواجهة هذه الظاهرة دون الاعتماد على آلية التعاون المشترك. يشمل ذلك تبادل المعلومات والخبرات، ووضع خطط موحدة، وتعزيز التنسيق اللوجيستي بين الدول الإفريقية لإحباط محاولات التسلل عبر الحدود. ففي عام 2024 تم على الأقل طرد 31.404 مهاجر من الجزائر تجاه الحدود مع النيجر حسب منظمة هاتف الإنذار الصحراء (ONG Alarm Phone Sahara) تؤكد الجزائر على أهمية تطوير الأجهزة الأمنية المرتبطة بحماية الحدود وتحديثها، بما يسهم في الكشف عن الممرات السرية المستخدمة في عمليات التهريب البشري. كما دعت إلى تعزيز التعاون الإفريقي من خلال الإتحاد الإفريقي، مع مطالبة الدول الأعضاء بتحمل مسؤولياتها بجدية في مكافحة هذه الظاهرة عبر التعاون الأمني والتكنولوجي. وقد أفرزت هذه الجهود برامج تهدف إلى إنشاء مراكز للتنمية الصحية، ومكافحة الأمراض والأوبئة، وضمان التعليم المجاني للأسر الفقيرة، خصوصا في دول الساحل الإفريقي التي تعاني من الفقر والعجز. كما دعت الجزائر إلى تأسيس قاعدة بيانات متخصصة بالخبراء والأكاديميين الأفارقة في مجال الهجرة، إلى جانب العمل على استعادة الكفاءات الإفريقية المهاجرة وإدماجها في برامج التنمية داخل القارة.[2]

يتفق العديد من الخبراء في الشؤون الإفريقية على أن من أبرز نتائج الانقلابات العسكرية في الدول الإفريقية هو تفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية أو الهجرة السرية، حيث يؤدي غياب الاستقرار السياسي إلى تدهور الأمن. وقد شهدت منطقة الساحل الإفريقي العديد من الانقلابات العسكرية التي أسهمت في نشوب صراعات سياسية

[1] بهلول نسيم وآخرون، **مرجع سابق**. ص 89.

[2] ادريس عطية، **مرجع سابق**. ص 262.

واضطرابات، مما دفع أعدادا كبيرة من المواطنين إلى النزوح نحو الدول المجاورة أو دول البحر المتوسط بحثا عن فرص عمل وحياة أفضل، هربا من انعدام الأمن والاستقرار النفسي والاجتماعي. كما يعتبر غياب الاستقرار السياسي الناتج عن الانقلابات و الصراعات المسلحة وحساسية تحالف دول الساحل مع الجزائر، خاصة بعد استقبال الجزائر الامام **محمد ديكو** التي اعتبرته مالي أن الجزائر تدعم الجماعات الانفصالية، فخرجت هذه الدول من مقاربات التعاون الإقليمي لمكافحة الظاهرة فاستفحلت مع ضعف الرقابة والأنظمة السياسية، بالإضافة إلى انتهاكات حقوق الإنسان، من الأسباب الرئيسية وراء الهجرة، حيث تجبر هذه الظروف الافراد على الفرار إلى مناطق أكثر أمانا، وهو ما يطلق عليه "الهجرة الاضطرارية" ولهذا السبب تعد الدول الساحلية من أكثر مناطق العالم التي تشهد تصاعدا مستمرا في ظاهرة الهجرة غير الشرعية.[1]

خريطة رقم (10): توضح الهجرة غير الشرعية في الساحل

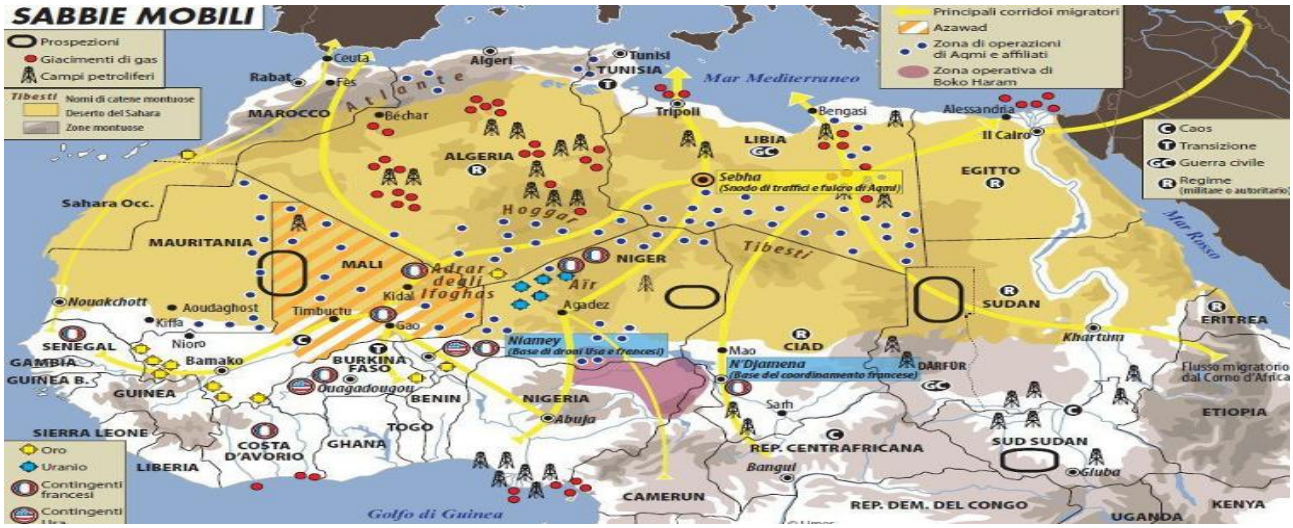

المصدر: مركز الجزيرة للدراسات

❖ التأثير على الأمن الصحي:

تتمثل انعكاس ظاهرة انتشار المهاجرين غير الشرعيين خاصة في انتشار الأمراض الفتاكة أو المعدية منها كمرض فقدان المناعة المكتسبة (السيدا) خاصة في الولايات الحدودية إضافة إلى انتشار الظروف المزرية كالإقامة في البيوت القصديرية، مما قد يساعد على ظهور أوبئة خطيرة يصعب التصدي لها كداء السل و انتشار التيفوئيد وغيرها مما قد يؤثر سلبا في تطبيق سياسة الخريطة الوطنية نتيجة الاختلالات التي قد تحدث جراء العدد الكبير

[1] رضا كشان،ظاهرة الانقلابات العسكرية في أفريقيا: الأسباب و التداعيات. **مجلة الفكر القانوني والسياسي**، المجلد 8، العدد الأول، 2024، ص122.

للمهاجرين غير الشرعيين.[1] تمثل إفريقيا أعلى النسب العالمية لحاملي الأمراض، مثل الأمراض الفتاكة كالطاعون والكوليرا، وهذا الانتشار الواسع لهذه الأمراض مرشح للزحف أكثر نحو المناطق الشمالية للقارة، خصوصا أن هناك دولا، مثل السنغال والنيجر، يدخل مواطنوها التراب المغاربي بسرية دون الخضوع للرقابة الطبية.

[1] مسعودة بولنوار، التداعيات الأمنية للتهديدات الجديدة في الساحل الإفريقي على الامن الوطني للجزائر-قراءة استشرافية. **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، المجلد 13، العدد 1، 2022، ص ص: 12-14.

المبحث الثالث: سياسات وآليات الجزائر في التعامل مع تداعيات الانقلابات العسكرية في منطقة الساحل

في سياق منطقة الساحل الإفريقي، يمكن ملاحظة تأثير عاملين أساسين على مصالح الجزائر. الأول يتمثل في الاهتمام العالمي الكبير الذي تكتسبه هذه المنطقة، تحديدا من قوى عالمية كفرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية، والصين، ما يضع الجزائر في موقف يتسم أحيانا بالمواجهة غير المتكافئة مع تلك القوى. أما العامل الثاني، فهو التناقض الذي يظهر بين مصالح الجزائر وسياساتها مع طروحات النظام الانتقالي في مالي وتوجهاته، خاصة بعد الانقلاب على الرئيس أمادو توماني توري، هذا الانقلاب جاء مصحوبا بدعوات للتدخل الأجنبي ومباركته في شمال البلاد بدعوى مساعدته في فرض النظام ومواجهة الانفصاليين ودحر الإرهاب، فسقط بذلك النظام القائم في بعض الانعكاسات السلبية لمساعي تحقيق الأمن التي سبق أن حددتها الموسوعة السياسية ب"تأمين سلامة الدولة ضد أخطار خارجية وداخلية قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي".[1]

المطلب الأول: الجهود الدبلوماسية

أصبحت "الدبلوماسية الأمنية" الإطار الذي تتحرك ضمنه الجزائر في الفضاء الإفريقي، والذي يعزى إلى وعيها المتزايد بحجم التحديات الأمنية في بيئة تتسم ب "الهشاشة والمقاومة". ومن هذا المنطلق، فإن الجزائر تعتمد على شراكتها الإفريقية في التعامل مع هذه التحديات من خلال مقاربة تقنية وإجرائية. غير أن المقاربة الأمنية الجزائرية تعد أولى من المقاربة الاقتصادية. خاصة وأن المؤشرات تظهر هشاشة وضعف التبادل الاقتصادي بين الدول الإفريقية والجزائر. في إطار تأمين الدبلوماسية الأمنية، تبنت الجزائر مقاربة ترتكز على مفهوم "أمننة الأمن" La sécuritisation de la sécurité، وهو أسلوب يعنى بتأمين الأمن ذاته وفق منهجا إنكفائيا على الذات من خلال آليات تستهدف مواجهة الجريمة الاقتصادية المنظمة التي تصاعدت بعد انهيار نظام القذافي في ليبيا وسقوط شمال مالي سنة 2012 بيد الجماعات المسلحة، مما أدى إلى انتشار الجماعات المسلحة. وقد انعكس ذلك على سلوك الجزائر، حيث قبلت دور الفاعل لتتمكن من إدارة التعقيد ضمن بيئة غير مستقرة تتميز بعدم اليقين، خاصة في منطقة الساحل التي تشهد أزمات و تهديدات متكررة سواء كانت صلبة أو لينة. ويعد هذا التوجه أحد أبرز سمات التحرك الدبلوماسي الجزائري في القارة الإفريقية.[2]

---

[1] عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج3، 1995، ص 331.

[2] نسيم بهلول و آخرون، **مرجع سابق**. ص 482.

تركز الدبلوماسية الأمنية الجزائرية على إيجاد حلول للأزمات من خلال معالجة النزاعات الداخلية بين الدول الإفريقية بين الدول الإفريقية أو عبر مؤسساتها الإقليمية، مع تجنب التدخلات العسكرية التي تؤدي إلى تغلغل النفوذ الأجنبي في القارة. وتزداد هذه الجهود أهمية في ظل هشاشة العديد من الدول الإفريقية التي تواجه تهديدات أمنية معقدة تؤثر على أمن القارة ككل. ومن هذا المنطلق، تسعى الجزائر إلى تعزيز الاستقرار في مالي عبر منظور شامل يعالج الأبعاد السياسية والأمنية والاقتصادية والإنسانية للأزمة.

في سياق جهودها، بادرت الجزائر بقيادة سلسلة من المفاوضات في عام 2014، حيث ركزت على جمع كافة الأطراف الفاعلة في النزاع، بما في ذلك الدول المجاورة، الاتحاد الإفريقي ، الإتحاد الأوروبي، الأمم المتحدة. كما عملت على إشراك بعثة الأمم المتحدة في مالي (MINUSMA) لضمان تحقيق بيئة مناسبة للحوار. ورغم تحفظ بعض الجماعات المسلحة على قبول الوساطة الجزائرية، إلا أن الجزائر اعتمدت على نهج "البعد التعددي" الذي يقوم على التنسيق بين أطراف متعددة لتحقيق تسوية سلمية. أثبتت الدبلوماسية الجزائرية قدرتها على إدارة المفاوضات، مما جعلها تحظى بالمرجعية والقبول لدى غالبية الأطراف والفواعل، وبذلك شكلت الأزمة في مالي أول اختبار حقيقي للديبلوماسية الجزائرية الجديدة في بعدها الإقليمي حسب مجموعة الأزمات الدولية (International Crisis Group).[1]

يعد الفقر و غياب التنمية المستدامة في دول الساحل الإفريقي والدول المجاورة من الأسباب الرئيسية لانتشار الجريمة المنظمة والتهريب والهجرة غير الشرعية، التي تمثل تهديدا مباشرا للأمن الوطني الجزائري. ولذا، تسعى الجزائر إلى تعزيز الدبلوماسية الاقتصادية من خلال إقامة شراكات اقتصادية ودعم تنمية هذه الدول. تعمل الجزائر بفعالية على تعزيز العلاقات الاقتصادية مع دول الساحل الإفريقي من خلال مشاريع كبرى، منها مشروع الطريق العابر للصحراء (الجزائر-لاغوس) الممتد على امتداد 9400 كم، كأحد أهم مشاريع البنى التحتية التي تعول الجزائر عليها في مسعى ربط الاقتصاديات الإفريقية بالاقتصاد الجزائري، وهو المشروع الذي يجسد التكامل الإفريقي بربطه بين سبعة دول افريقية هي الجزائر، مالي، تونس، تشاد، نيجيريا، بوركينافاسو والنيجر، وخط أنابيب الغاز غرب افريقيا "نيغال" على امتداد 4128 كم، والذي تم الإعلان عنه سنة 2002 تم تفعيله بعد 14 عاما من الاتفاق عليه يبدأ من نيجيريا إلى أوروبا ويعبر النيجر والجزائر، يعتبر الطريق وسيلة لعبور كابل الألياف البصرية. إضافة إلى ذلك، تم تعزيز التعاون الحدودي بين الجزائر و موريتانيا من خلال فتح معبر حدودي في ديسمبر 2016، بهدف تطوير التبادل التجاري وتحسين حركة النقل بين البلدين، وذلك في إطار تعزيز التعاون المغاربي. كما ألغت الجزائر في مارس 2013 ديون أربعة عشر 14 دولة إفريقية، منها مالي، النيجر، السنغال،

[1] عمار بالة، **مرجع سابق**. ص ص:234-235.

وموريتانيا، بقيمة إجمالية 902 مليون دولار، فيما وصفها عمار بلاني الناطق باسم وزارة الشؤون الخارجية آنذاك في بيان له بأنها: "هذه الالتفاتة الملموسة تدخل ضمن إطار التعاون الإفريقي، وهي تعبر عن الإرادة السياسية للحكومة الجزائرية في الاضطلاع كليا بالتزامها لصالح التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للقارة". علاوة على ذلك، أنشأت الجزائر صندوقا لدعم المشاريع التنموية في مدن "قاو"، "كدال"، "تمبوكتو"، بمبلغ قدره عشرة ملايين دولار، بهدف تعزيز الاستقرار والأمن في المنطقة، وهو ما يعكس التزام الجزائر بأولوياتها الأمنية والتنموية، وأصبحت هذه الجهود ضرورية للحد من الأزمات التي تعاني منها تلك الدول، ومنع تحولها إلى بيئة خصبة للجماعات المسلحة، مما يساهم في تحقيق الاستقرار الإقليمي.[1]

ترتبط الجزائر بعلاقات دبلوماسية واسعة مع 32 دولة إفريقية حتى ماي 2021، حيث اعتمدت دبلوماسيتها على تقديم المساعدات للدول الإفريقية. شملت هذه الجهود خيار إعفاء الديون، بما في ذلك شطب ثلاثة مليارات دولار لدول إفريقية في عام 2012، بالإضافة إلى إلغاء ديون بقيمة 902 مليون دولار مستحقة على 14 دولة إفريقية أخرى في عام 2013. كما قدمت الجزائر مساعدات مالية لدولة مالي تجاوزت قيمتها 100 مليون دولار، إلى جانب مساعدات عسكرية وتدريبية ومعدات لدعم الاستقرار في دول الجوار، بما في ذلك النيجر، ليبيا، موريتانيا، ودول أخرى. وفي إطار تعزيز علاقاتها الإفريقية، قام وزير الخارجية الجزائري صبري بوقادوم بزيارات رسمية شملت عدة دول منها ليبيا، وشارك في مراسيم تسليم السلطة في كل من الكونغو و أوغندا خلال عام 2021، إلى جانب زيارات إلى غينيا ، سيراليون، الكاميرون ، كينيا (بعد حصول كينيا على عضوية غير دائمة في مجلس الأمن)، نيجيريا، النيجر، أنغولا، ليسوتو، جنوب إفريقيا خلال نفس السنة, كما شارك في لقاء مع منظمة غرب إفريقيا (CEDEAO) في عام 2020، وهو ما يعكس تركيز الجزائر على تعزيز دورها في المجالين الأمني والسياسي، إلى جانب الجانب الاقتصادي.[2]

استغلت الجزائر مكانتها بكونها تتصف بكونها دولة محورية ورائدة في المنطقة التي تنشط فيها وتعززت قوتها الديبلوماسية بعد حصولها على مقعد غير دائم في الأمم المتحدة، في تهدئة الأوضاع في منطقة الساحل الإفريقي.

المطلب الثاني: الآليات العسكرية

تبذل الجزائر جهودا كبيرة لمواجهة التهديدات غير التقليدية، مستندة إلى مقاربة شاملة تجمع بين العمل الدبلوماسي والسياسي والعمل العسكري، رغم ان الأخير يظل محدودا نسبيا.

[1] محمد أمين ديداوي، تأثير التهديدات اللاتماثلية على الأمن الوطني الجزائري. **مجلة الدراسات الغستراتيجية والبحوث السياسية**، المجلد 2، العدد 2، 2023، ص 73.

[2] بن زيان بن يطو، **مرجع سابق**. ص 211.

فقد ركزت الجهود الجزائرية على تعزيز نقاط التفتيش الأمنية والمراكز العسكرية على طول الحدود، ما أدى إلى ارتفاع ملحوظ في عدد النفقات العسكرية خلال السنوات العشر الأخيرة، خاصة في ظل تصاعد التوتر الأمني في الجنوب والجنوب الشرقي، حيث ارتفعت من 11.8 مليار دولار سنة 2014 إلى 21.8 مليار دولار سنة 2024. وقد كثفت الجزائر مراقبتها للحدود الغربية والشرقية، ورفعت من جاهزية قواتها الأمنية، إلى جانب استخدام تقنيات لوجستية متطورة. كما أصبح التدخل العسكري في سبيل حماية الأمن والدفاع عن الأمن القومي أمرا واردا بعد دستور 2020، ما يدل على استعداد الجزائر لمواجهة أي تهديدات قد تظهر مستقبلا. ويبدو أن هذا التوجه فرضته بيئة إقليمية مضطربة. أما على مستوى التعاون الإقليمي، فقد حرصت الجزائر على تقوية علاقاتها مع دول الجوار للتصدي للتهديدات الأمنية، بتعزيز التعاون العسكري و لأمني من خلال إنشاء منظمة الدرك الإفريقي عام 2003التي تعمل على مراقبة وحماية الحدود من التهريب والجريمة المنظمة، إنشاء حاميات عسكرية دفاعية في مواقع استراتيجية منتشرة عبر الصحراء. إلى جانب مبادرة نيباد 2001.

تواجه الجزائر معادلة أمنية صعبة في كيفية التوفيق بين واجب التنسيق الأمني مع دول الجوار والالتزام بعقيدة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. سواء كان ذلك على الصعيد السياسي أو العمل العسكري المباشر، مما يجعل الجزائر في نهاية المطاف أشبه بالمتفرج على ما يحدث من تنام للخطر الإرهابي في دول الجوار. وفي هذا السياق قامت الجزائر بعقد اجتماعات الأمنية داخل هيكل الاتحاد المغاربي على مستوى وزراء الداخلية. كانت تلك الفرصة الأمثل للجزائر في متابعة سياسات مكافحة الإرهاب في دول الجوار في إطار متعدد دون أن يشكل ذلك تعارضا مع مبدأ عدم التدخل، وتكمل صعوبة العمل العسكري في عدم كفاية القوات المسلحة في مواجهة التحديات التي تتمثل أساسا في التضاريس والمسالك الوعرة التي يسلكها المهربون والعصابات المسلحة ومرونة تحركاتهم، وكذا الوسائل العسكرية المطبقة التي تنبغي تفضيل الوحدات الصغيرة المتنقلة والمستقلة على الوسائل الثقيلة .[1]

مشكل الأمني المنتشي على الحدود الجزائرية صاحبه ضعف المؤسساتي التي تعاني منه دول الجوار موريتانيا، النيجر، مالي، ليبيا وكذا سوء العلاقات الدبلوماسية مع المغرب ، وبعد الانقلابات العسكرية الأخيرة في منطقة الساحل، خاصة بعد حادثة إسقاط الطائرة المسيرة وغلق المجال الجوي كوسيلة لحماية الجزائر أجوائها من اختراق آخر من طرف تحالف دول الساحل، ساهم كعامل مؤثر في تنسيق الأمني الإقليمي، هذا ما يجعل الجزائر تعمل على الحفاظ على أمنها الداخلي واستقرارها إقليمي لوحدها مع العمل على صناعة الاستقرار في دول الجوار الحدودي.

[1] محمد امين ديداوي، **مرجع سابق**. ص ص: 72-73.

المطلب الثالث: الرؤية المستقبلية

تعتمد الدراسات المستقبلية على الحاضر لتستشرف المستقبل، حيث تضع تصورات وسيناريوهات مبنية على معطيات آنية بهدف تقديم بدائل تساعد في فهم توجهات المستقبل. إن مستقبل الجزائر مرهون بمستقبل منطقة الساحل، إذ إن الوضع في هذه المنطقة يؤثر بشكل مباشر على استقرار الجزائر. فإذا ما استمرت الأوضاع الحالية من اضطرابات وأزمات، فإن الجزائر ستبقى في حالة من اللااستقرار أو تتأثر بتداعيات تلك الاضطرابات. ولهذا تظهر الحاجة إلى رسم سيناريوهات محتملة لمستقبل المنطقة، والتي تنقسم إلى ما يلي:

أ-سيناريو ضمان الاستقرار (الإصلاحي):

يفترض هذا السيناريو حدوث إصلاحات سياسية وأمنية في دول الساحل، إلى جانب تعزيز التعاون بين الأنظمة السياسية من جهة، والجزائر من جهة أخرى. فبفضل جهود الإصلاح والتنمية السياسية والاقتصادية، إلى جانب التعاون الأمني بين الجزائر ودول الساحل، يمكن الحفاظ على استقرار المنطقة والحد من الإرهاب والجريمة المنظمة، وذلك من خلال تنسيق استراتيجي فعال.

يقوم هذا السيناريو على تعزيز التكامل الإقليمي، وتغيرات في مواقف القوى الدولية، ودعم دولي يهدف إلى بناء أنظمة ديمقراطية تتجاوز آثار الأزمات الاقتصادية. إلا أن نجاح هذا السيناريو يتطلب جهودا كبيرة للقضاء على الإرهاب والجريمة المنظمة.

ب- سيناريو فشل الاستقرار و عموم الاضطراب (التحولي):

توجد مؤشرات عديدة تدل على احتمال تزايد التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، ومن ابرزها: التدخل الأجنبي، تنامي الجريمة المنظمة، الفقر والحاجة، الفراغ الجغرافي وضعف الرقابة الحدودية، ضعف البنية التحتية ونقص الموارد، نشاط الحركات الإرهابية، هشاشة النظم السياسية والاقتصادية والانقسامات الاثنية. في ظل ضعف الدول في المنطقة، تتفاقم مشكلات الإرهاب و الجريمة المنظمة و التدخل الأجنبي الذي يعمل على تأجيج الفوضى بدعم الإرهاب والأنظمة الانقلابية مما يسمح له باستغلال الثراوت، مما ينذر بانفجار أمني قد يصعب إحتوائه.

ج- سيناريو تأرجح بين استقرار واضطراب (خطي):

تشهد المنطقة حالة من التداخل بين الاضطراب والاستقرار، أي استمرار الأنساق في المستقبل دون تغيرات في ظل بقاء المسببات الاضطرابية وبقاء الجهود الأمنية والدبلوماسية والمساعدات الاقتصادية للمنطقة، حيث

يستمر التهديد الإرهابي الذي يطول الجزائر دون مؤشرات واضحة على تراجعه، واختلال الأنظمة دون تطورها، مع الأزمات الاقتصادية والاجتماعية دون تفاقمها.[1]

بحكم إدراك دول الساحل هول الخطر المحدق من خلال طرد القوات الغربية كفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية لكن استخلافهم بروسيا أو الصين فكأنما غيرت الفاعلين فقط وتنامي دور الجزائر الإقليمي الذي لن يسمح بتدهور الوضع وتزايد التهديد كما الدول الأجنبية والجماعات الإرهابية لن تتخلى على مصادر التموين التي تكتسبها في منطقة الساحل من خلال أهميتها الاستراتيجية وانتشار الفساد فيهان غياب مقومات الحكم الرشيد فمن خلال هذه المؤشرات أتوقع أننا سنتجه إلى السيناريو الخطي على المدى القريب.

[1] بن زيان بن يطو، **مرجع سابق**. ص ص: 290-292.

خلاصة الفصل الثالث:

أظهرت الانقلابات العسكرية المتكررة في منطقة الساحل حجم التهديدات المركبة التي باتت تؤثر بشكل مباشر على الأمن الوطني الجزائري. فقد خلقت هذه الانقلابات فراغا سياسيا ومؤسساتيا سمح بانتشار التهديدات اللاتماثلية، من جماعات إرهابية وتنظيمات مسلحة، فضلا عن تصاعد دور الشركات العسكرية الخاصة، مما أدى إلى تآكل الدولة في بعض المناطق الحدودية مع الجزائر.

على الصعيد الاقتصادي ألقت حالة اللااستقرار بظلالها على مشاريع الطاقة الحيوية والتعاون التجاري الإقليمي، مهددة الأمن الطاقوي والاقتصادي للجزائر. أما من الناحية الاجتماعية، فقد ساهمت الأزمات المتلاحقة في المنطقة في تأجيج الهجرة غير الشرعية، ونقل الأوبئة، وتنامي ظواهر التهريب والجريمة المنظمة، ما يشكل ضغطا إضافيا على البنية الاجتماعية والأمن المجتمعي الجزائري.

في مواجهة هذه التحديات تبنت الجزائر استراتيجية متعددة الأبعاد، جمعت بين التحرك الدبلوماسي النشط لتعزيز الاستقرار الإقليمي، وتطوير آليات أمنية وعسكرية مرنة تواكب طبيعة التهديدات الجديدة. كما عملت على تعزيز التعاون الأمني والاستخباراتي مع دول الجوار، دون الانخراط المباشر في التدخلات العسكرية الخارجية.

تبعا لذلك تفرض المرحلة المقبلة ضرورة مضاعفة الجهود لبناء رؤية استراتيجية مستقبلية تقوم على تعزيز الأمن الحدودي، دعم الاستقرار السياسي في الساحل، وتكثيف الاستثمار في الأمن الطاقوي والاجتماعي، بما يضمن تحصين الجزائر من أي ارتدادات محتملة للأوضاع المتأزمة في الجوار الإقليمي.

الخاتمة

في ضوء ما تم التوصل إليه من خلال هذه الدراسة، يتبين أن الانقلابات العسكرية في منطقة الساحل تمثل عاملا معقدا ومتعدد الأبعاد، لا يمكن حصر تداعياته في حدود الدولة التي يشهد فيها هذا التحول، بل تتعداها إلى دول الجوار، وعلى رأسها الجزائر. فقد كشفت التحولات السياسية المتسارعة في كل من مالي، النيجر، وبوركينافاسو عن هشاشة البنى المؤسساتية في دول الساحل، وغياب الاستقرار الذي يؤدي بدوره إلى خلق بيئة خصبة لتنامي التهديدات الأمنية، لاسيما الإرهاب العابر للحدود، شبكات التهريب، والجريمة المنظمة.

لقد فرضت هذه الانقلابات على الجزائر تحديات أمنية متزايدة، باعتبارها دولة محورية في المنطقة، وذات حدود شاسعة ومتشابكة مع دول الساحل. كما أن الإنكفاء الدولي عن هذه المنطقة، وخاصة انسحاب بعض القوى الغربية، ضاعف من الحاجة إلى تعزيز أدوار الفاعليين الإقليميين، وعلى رأسهم الجزائر، التي أصبحت مطالبة أكثر من أي وقت مضى بتبني رؤية أمنية شاملة و استباقية، تعتمد على مقاربة تجمع بين الجانب الأمني والعسكري، والبعد التنموي والدبلوماسي.

إن استقرار منطقة الساحل لم يعد خيارا استراتيجيا بل ضرورة وطنية، بالنظر إلى ما تفرضه التحولات الجيوسياسية من احتمالات تصعيد وانفلات أمني قد يمتد أثره إلى الداخل الجزائري. ومن هنا تبرز أهمية تعزيز أدوات الإنذار المبكر، وتكثيف التنسيق الاستخباراتي، وتفعيل الدبلوماسية الوقائية، إلى جانب دعم جهود التنمية في دول الساحل، بما يسهم في خلق بيئة مستقرة تقلل من فرص الانقلابات وتضعف من جذور الأزمات.

وعليه، يمكن القول إن التعامل مع الانقلابات العسكرية في الساحل لا يقتصر على متابعة آنية للأحداث، بل يستدعي رؤية استراتيجية بعيدة المدى، تأخذ بعين الاعتبار الترابط بين أمن الجوار واستقرار الداخل، وتسهم في بناء محيط إقليمي آمن ومتعاون، يكون في مصلحة الأمن الوطني الجزائري ومصلحة شعوب المنطقة ككل.

وعلى هذا الأساس فلقد تم دراسة هذا الموضوع الذي تمحورت إشكاليته حول التساؤل التالي: "**إلى أي مدى تؤثر ديناميات الانقلابات العسكرية في منطقة الساحل الإفريقي على الأوضاع الأمنية في الجزائر؟**"

1-الإجابة عن الإشكالية:

لقد تمت معالجة الإشكالية على امتداد ثلاثة فصول، في الوقت الذي كان يفترض فيه أن تخلق التهديدات المشتركة مناخا لتعزيز التعاون الأمني الإقليمي، فإن الواقع أفرز مسارا معاكسا، وتبين لنا أن الجزائر موجود ضمن جوار ناري تتسارع فيه ديناميات التهديدات الأمنية، وهو ما ينعكس سلبا على الأمن الوطني انطلاقا من ثلاث نقاط:

- اتساع دائرة التهديدات الأمنية غير التقليدية، ساهمت الانقلابات العسكرية في تقويض مؤسسات الدولة في دول الساحل، مما فتح المجال أمام تصاعد نشاط الجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة، وهو ما شكل تهديدا مباشرا للحدود الجنوبية الجزائرية، وزاد من صعوبة تأمينها.
- تحول الجزائر من مجرد دولة معنية بالتداعيات إلى طرف فعال يسعى إلى تأمين محيطه الحيوي عبر توسيع أدوات العمل الأمني و الدبلوماسي.
- تصاعد الحاجة إلى إعادة بناء مفهوم الأمن الوطني الجزائري ليواكب طبيعة التهديدات المعقدة، وهو ما ظهر جليا من خلال تبني مقاربات أمنية شاملة واستباقية.

2-اختبار الفرضيات:

سيتم أيضا في إطار الخاتمة الوقوف على نتائج اختبار الفرضيات، والتي توصلنا فيها إلى ما يلي:

-الفرضية الأولى: أثبتت الدراسة صدق هذه الفرضية أيضا، فقد خلقت الانقلابات فراغا مؤسساتيا وأمنيا في دول الساحل، ما أدى إلى تفاقم الأوضاع الأمنية وتزايد نشاط الجماعات المسلحة، وهو ما انعكس سلبا على الحدود الجزائرية الجنوبية، وزاد من صعوبة ضبطها والسيطرة على حركة الأفراد والبضائع والجماعات

-الفرضية الثانية: تم التأكد من صحتها، حيث تبين أن الانقلابات العسكرية في الساحل أدت إلى توسيع نطاق التهديدات الأمنية لتشمل تهديدات غير تقليدية، ما دفع الجزائر إلى إعادة النظر في مقاربتها للأمن الوطني، وتوسيع مفهومه ليشمل أبعادا جديدة ترتبط بالأمن الإنساني، والمجتمعي، والاقتصادي، فضلا عن التفاعل مع البيئة الإقليمية.

3-أبرز النتائج:

انطلاقا ما تم دراسته ضمن هذا العمل الأكاديمي، يمكننا استنتاج ما يلي:

-تبين أن هذه الانقلابات لم تقتصر آثارها على المشهد الداخلي للدول المنقلبة، بل امتد تأثيرها إلى الجوار الإقليمي، لاسيما الجزائر. فغياب السلطة المركزية المستقرة وظهور أنظمة عسكرية منغلقة في كل من مالي، النيجر، وبوركينافاسو، أتاح المجال أما الجماعات الإرهابية والحركات الانفصالية وشبكات التهريب للتمدد، مما زاد من الضغط على الحدود الجنوبية للجزائر، التي أصبحت أكثر عرضة للاختراق الأمني، والاختلالات الاجتماعية، وتضييق هامش الاستقرار.

-أدت تصاعد التهديدات المرتبطة بالانقلابات إلى تحول نوعي في تصورات الدولة الجزائرية لمفهوم الأمن الوطني، حيث لم يعد يختزل في الحماية العسكرية للحدود، بل اتسع ليشمل أبعادا أمنية غير تقليدية، مثل الأمن الإنساني،

البيئي، إضافة إلى أهمية الأمن الإقليمي المتكامل, وقد دفعت هذه المقاربة الجديدة الجزائر إلى التفكير في الأمن بمنظور وقائي واستباقي، يرتكز على فهم عميق للبيئة المحيطة وتعقيداتها بدل الاكتفاء بردود الفعل الآنية.

-أظهرت الدراسة أن الجزائر تحركت في أعقاب الانقلابات من خلال محاولة إعادة فتح قنوات الحوار والتنسيق الأمني مع الأنظمة الجديدة كما لجأت إلى توظيف أدوات الدبلوماسية الاقتصادية، باعتبارها تقليدا راسخا في سياستها الخارجية. غير أن هذه المبادرات وجهت بردود فعل سلبية من دول الساحل، التي اعتبرت الجزائر جزءا من "الترتيبات القديمة" ما بعد الاستعمار، واتجهت بدلا من ذلك إلى إقامة تحالفات بديلة (مثل تحالف دول الساحل الثلاثة)، وخرجت من اتفاقيات كانت الجزائر فاعلا رئيسيا فيها على غرار اتفاق السلم والمصالحة في مالي سنة 2015.

-كانت الجزائر تعتبر نفسها قوة محورية في استقرار الساحل الإفريقي بالنظر إلى موقعها الجغرافي، قدراتها الأمنية، وتجربتها في مكافحة الإرهاب. لكن الواقع الجديد أظهر أن الأنظمة العسكرية المنقلبة تتجه نحو بناء ترتيبات إقليمية مغلقة، تقوم على رفض النفوذ التقليدي للدول المحورية كالجزائر وفرنسا. وقد أدى هذا التحول إلى تآكل الوزن الدبلوماسي الجزائري في المنطقة، وفرض عليها التكيف مع خارطة تحالفات جديدة لا تضعها في مركزها.

-من أبرز نتائج الدراسة أيضا أن البيئة الحدودية الجزائرية، خصوصا مع مالي والنيجر أصبحت أكثر هشاشة وأقل قابلية للسيطرة الأمنية بسبب تفاقم التهديدات الناتجة عن انهيار المؤسسات في دول الجوار، وامتداد نشاط الجماعات المتطرفة وشبكات الجريمة المنظمة. هذا الواقع فرض تحديات جسيمة على القوات الأمنية الجزائرية التي وجدت نفسها أمام ضرورة تأمين آلاف الكيلومترات من الحدود في ظل غياب شركاء فاعلين في الطرف المقابل.

-خلصت الدراسة إلى أن الجزائر لم تعد تملك نفس أدوات التأثير السابقة في المنطقة، وأن استمرار الاعتماد على المقاربات التقليدية (الاحتواء السياسي، التنسيق الأمني المباشر) لم يعد كافيا. وبالتالي فإن التحدي الرئيسي اليوم يكمن في ضرورة بناء أدوات استراتيجية أكثر مرونة، تأخذ بعين الاعتبار التغير في طبيعة الأنظمة الحاكمة، والتقارب الجديد بين بعض دول الساحل وقوى أخرى مثل روسيا، مع الاستثمار في العمق الإفريقي عبر قنوات غير تقليدية كالتعاون الإنساني، الطاقة، والتعليم، والتواصل الثقافي والديني.

4-الرأي الشخصي :

انطلاقا من نتائج الدراسة أرى أن دينامية الانقلابات العسكرية في منطقة الساحل لا تمثل مجرد تحولات سياسية داخلية، بل تشكل لحظة فارقة في إعادة تشكل معادلات القوة والنفوذ في المجال الساحلي الإفريقي، مما انعكس سلبا على الجزائر، التي وجدت نفسها في موقع دفاعي وسط محيط يتغير بسرعة وبلا انضباط مؤسسي.

فرغم جهود الجزائر المستمرة لاستيعاب هذا التغير عبر توظيف أدواتها الدبلوماسية والأمنية، إلا أن الواقع الإقليمي الجديد فرض نوعا من "عزل استراتيجي"، حيث تم تقليص نفوذها السياسي في فضاء طالما اعتبرته امتدادا طبيعيا لأمنها الوطني. وهذا يعكس ما عبر عنه **زين العابدين حمدوش** حين قال: "السياسة الخارجية الجزائرية تجد نفسها اليوم أمام فضاء ساحلي متحول، لم تعد تحكمه الروابط التاريخية، بل توازنات القوة والمصالح المتغيرة." كما يتوافق هذا الوضع مع ما طرحه **غي هيرميت (Guy Hermet)** في تحليله للأنظمة الانقلابية، حيث اعتبر أن: "الأنظمة العسكرية الوليدة تعيد بناء الشرعية من خلال قطع الجسور مع الحلفاء التقليديين، لا من خلال استمرارية العلاقات."

وعليه فإن الجزائر مطالبة اليوم ليس فقط بإعادة ترتيب أدواتها، بل أيضا بإعادة صياغة خطابها الإقليمي ومفهومها للأمن الوطني، على نحو يواكب الانقلابات التي تعيشها منطقة الساحل. فالعالم من حولنا لا يتغير فقط في خارطته، بل في منطقه أيضا. وقد لخص ذلك **هنري كيسنجر** بقوله: "من لا يستطيع قراءة التحول في ميزان القوى، يقصى من خارطة التأثير." وهذا ينطبق اليوم على أي دولة لا تواكب بذكاء تحولات محيطها، مهما كانت قدراتها.

5-آفاق البحث:

لقد مكنت هذه الدراسة من تسليط الضوء على تفاعلات معقدة بين التحولات السياسية في دول الساحل الإفريقي، والتحديات الأمنية التي تواجهها الجزائر، ما يفتح المجال أما الباحثين مستقبلا للخوض في مواضيع أكثر دقة وتخصصا، من بينها:

- يمكن التوسع في تحليل كيف غيرت الجزائر من تصوراتها واستراتيجياتها الأمنية نتيجة التحولات الإقليمية، وما إذا كانت هذه التغيرات تتماشى مع طبيعة التهديدات غير التقليدية.
- تحليل الدور الإقليمي للجزائر في الساحل في ظل تعدد الفواعل الخارجية (روسيا، تركيا، الصين)، مع تزايد الحضور الجيوسياسي لقوى جديدة في الساحل، من الضروري دراسة كيف تتفاعل الجزائر مع هذه الفواعل، وما هي حدود قدرتها على الحفاظ على نفوذها التاريخي في المنطقة.
- يمكن دراسة تأثير هشاشة الساحل على محاولات بناء شراكة جنوب-جنوب، خاصة في مجالات الأمن، التجارة، والتنمية المستدامة.
- مستقبل اتفاق الجزائر للسلام في مالي في ظل انسحاب باماكو منه، هذا يفتح مجالا مهما لفهم كيف تؤثر الانقلابات على مصير الاتفاقيات الدولية، وعلى دور الجزائر كضامن للسلام.

- تحليل العلاقة بين الانقلابات العسكرية والظاهرة الإرهابية في الساحل، يمكن التوسع في دراسة كيف تؤثر الفوضى السياسية الناتجة عن الانقلابات في تمكين الجماعات المسلحة وتعزيز قدرتها على التمدد في المناطق الهشة.
- استكشاف أدوات القوة الناعمة الجزائرية في إفريقيا جنوب الصحراء، في ظل التراجع النسبي للأدوات الأمنية، يمكن دراسة إمكانية الجزائر في توظيف التعليم، الإعلام، الدين، والتعاون الاقتصادي كوسائل بديلة لبناء النفوذ الإقليمي.

قائمة الملاحق

الشكل رقم 01: يوضح مجموع حدود الجزائر مع كل دولة من دول الجوار

الدول	طول الحدود ب "كم"	النسبة من الحدود الإجمالية
المغرب	1559	%24.57
مالي	1376	%21.70
تونس	965	%15.21
ليبيا	982	%15.48
النيجر	956	%15.07
الصحراء الغربية	42	%0.67
موريتانيا	463	%7.30
المجموع	6343	%100

المصدر: ادريس عطية، تطبيقات الهندسة الأمنية في سياسة الجزائر الإفريقية

الشكل رقم 02: يوضح تاريخ الانقلابات العسكرية في إفريقيا الناجحة منها والفاشلة منذ 1960 إلى غاية 2019

السنة	الناجحة	الفاشلة
1960	جمهورية الكونغو الديمقراطية	إثيوبيا
1961		الصومال
1962		السينغال
1963	طوغو، الكونغو، بنين	جمهورية الكونغو الديمقراطية
1964		غانا، تنزانيا، الغابون، جمهورية الكونغو الديمقراطية
1965	بنين، الجزائر، جمهورية الكونغو الديمقراطية ، بنين، بنين	بورندي
1966	جمهورية افريقيا الوسطى، نيجيريا، أوغندا، غانا، بوركينافاسو، بوروندي، نيجيريا، بوروندي	توغو، السودان
1967	توغو، سيراليون، بنين	غانا
1968	سيراليون، الكونغو، مالي	
1969	ليبيا، السودان، الصومال، بنين	
1970		الكونغو و توغو و غينيا
1971	اوغندا	سيراليون، اوغندا، السودان، تشاد
1972	غانا، مدغشقر، بنين	الكونغو، بنين
1973	سوازيلاند، رواندا	كوت ديفوار
1974	بوركينافاسو، نيجيريا، إثيوبيا	أوغندا، أوغندا، أنغولا، جمهورية افريقيا الوسطى، مدغشقر
1975	تشاد، نيجيريا	بنين، السودان، موزمبيق
1976	بوروندي	جمهورية افريقيا الوسطى، النيجر، اوعندا، مالي ، السودان
1977	سيشيل	بنين، السودان، الكونغو، تشاد، انغولا، اوغندا
1978	جزر القمر، غانا، موريتانيا	مالي، الصومال، السودان
1979	غانا، غينيا الإستوائية، جمهورية إفريقيا الوسطى	تشاد، غانا
1980	موريتانيا، ليبيريا، اوغندا، غينيا بيساو، بوركينافاسو	زامبيا
1981	جمهورية إفريقيا الوسطى، غانا	موريتانيا، غينيا الإستوائية، ليبيريا، غانا
1982	بوركينافاسو	موريتانيا، جمهورية إفريقيا الوسطى، زيمبابوي، كينيا، غانا
1983	بوركينافاسو، نيجيريا	غينيا الإستوائية، ليبيريا، غانا، الكاميرون، النيجر
1984	غينيا، موريتانيا	غانا، الكاميرون
1985	السودان، نيجيريا	ليبيريا، غينيا، ليبيريا
1986	ليسوتو، اوغندا	غينيا الإستوائية

1987	بوروندي، بوركينافاسو	سيراليون، جزر القمر
1988		اوغندا
1989	السودان، جزر القمر	إثيوبيا
1990	تشاد	نيجيريا، زامبيا
1991	مالي، ليسوتو	جيبوتي، توغو، تشاد، توغو
1992	سيراليون، الجزائر	بوروندي، بنين، جزر القمر
1993	نيجيريا	غينيا بيساو، بوروندي
1994	غامبيا	بوروندي، ليبيريا
1995		ساو تومي و برينسيبي، جزر القمر، سيراليون
1996	سيراليون، النيجر، بوروندي	غينيا، جمهورية افريقيا الوسطى، سيراليون
1997	سيراليون	زامبيا
1998		غينيا بيساو
1999	النيجر، جزر القمر، كوت ديفوار	
2000		جزر القمر، سيراليون، كوت ديفوار
2001	جمهورية الكونغو الديمقراطية	كوت ديفوار، بوروندي، جمهورية إفريقيا الوسطى، بوروندي، جزر القمر
2002	كوت ديفوار	
2003	جمهورية إفريقيا الوسطى، سان تومي و برينسيبي، غينيا بيساو	موريتانيا
2004		جمهورية الكونغو الديمقراطية، تشاد، غينيا الإستوائية
2005	موريتانيا	
2006	تشاد	مدغشقر، كوت ديفوار
2008	موريتانيا، غينيا	
2009		مدغشقر
2010	النيجر	غينيا بيساو، مدغشقر
2011		جمهورية الكونغو الديمقراطية، النيجر، غينيا بيساو
2012	مالي، غينيا بيساو	كوت ديفوار، السودان
2013	إفريقيا الوسطى، مصر	إرتيريا، بنين، تشاد
2014		غامبيا، بوركينافاسو، ليسوتو
2015		بورندي، بوركينافاسو، ليسوتو
2016		غامبيا، بوركينافاسو
2017	زيمبابوي	غينيا الإستوائية
2019	السودان	الغابون

Source : Emile Ouédraogo, Advancing Military Professionalism in Africa, avaible in : https://bit.ly/2KGJKIF

الشكل رقم 03: يوضح اهم الاثنيات الموجودة في منطقة الساحل الإفريقي

الإثنية	اللغة	الدول
الفلاني	الفولا	غينيا، نيجيريا، الكاميرون، السنغال، مالي، سيراليون، جمهورية إفريقيا الوسطى، بوركينافاسو، بنين، النيجر، غامبيا، غينيا بيساو، غانا، تشاد، موريتانيا، السودان، الطوغو، ساحل العاج.
الولوف	الولوف	السنغال، غامبيا، موريتانيا.
السونغاي	الصونغاي	مالي
ماركا:الماندي	ماركا	مالي.
ماندينكا: الماندي	ماندينغو	غامبيا، غينيا، مالي، سيراليون، ساحل العاج، السنغال، بوركينافاسو، ليبيريا، غينيا بيساو، النيجر، موريتانيا، تشاد.
جولا	جولا، كريول	السنغال، غامبيا، غينيا بيساو.
الهوسا	الهوسا	نيجيريا، النيجر، غانا، تشاد، الكاميرون، ساحل العاج، السودان.
البامبارا: الماندي	البامبارا	مالي.

Source: " Ethnic groups in Africa", in : https://tinvurl.com/4tbvbrav .

الشكل رقم 04: النمو السكاني في منطقة الساحل الإفريقي بين الماضي والمتوقع 1950-2100 (بنين، بوركينافاسو، جمهورية افريقيا الوسطى، تشاد، اريتيريا، مالي، موريتانيا، النيجر، السنغال و السودان)، الأمم المتحدة (هيئة السكان).

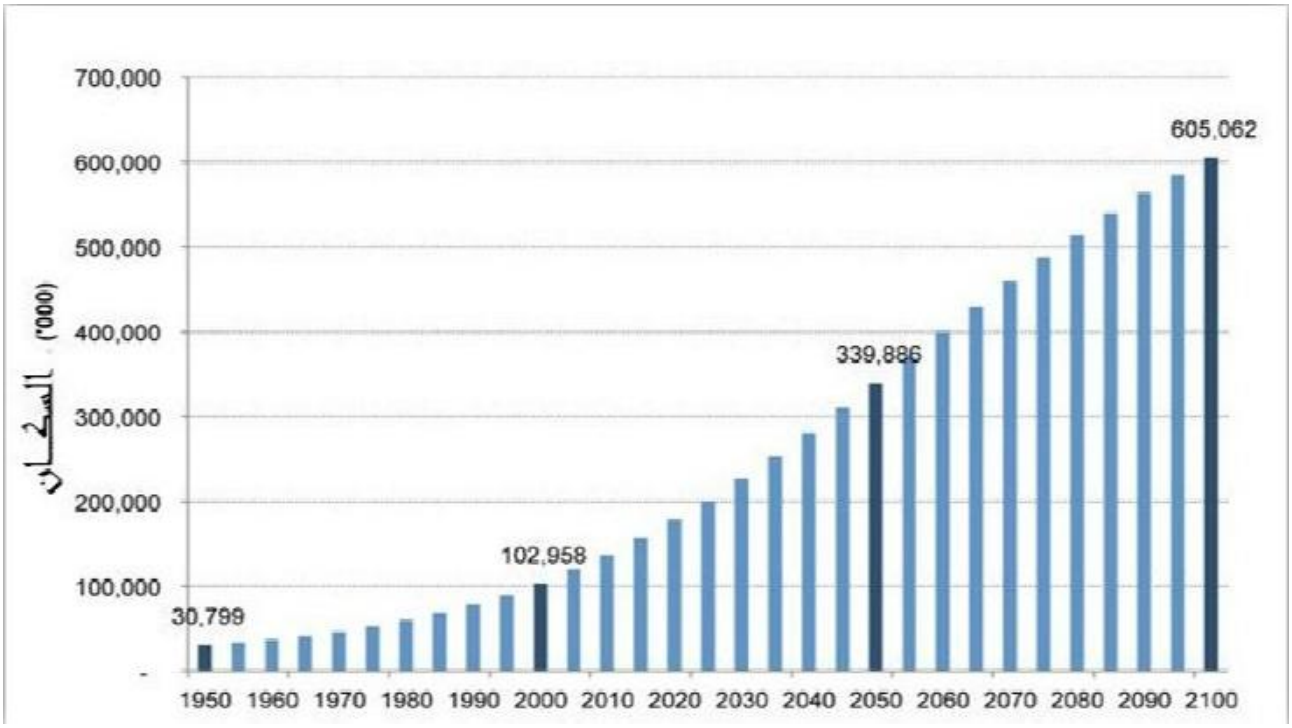

Source : OASIS report on Crisis in Sahel (April 2013) p 12

الشكل رقم 05: يوضح مناطق للساحل الإفريقي

مناطق التماس المباشر للساحل الإفريقي	مناطق التماس غير المباشر للساحل الإفريقي
منطقتي المغرب العربي و شمال إفريقيا	الخليج العربي و الشرق الأوسط
مناطق البحر الأحمر، القرن الإفريقي و دول غرب إفريقيا	البحر الأبيض المتوسط من بوابة الجزائر
المحيط الأطلسي انطلاقا من موريتانيا	المحيط الهندي من بوابة القرن الإفريقي

المصدر: عبد الرحيم رحموني ويوسف قدور، الأمن الجزائري والفضاء الإقليمي التعامل والتداعيات، ط1، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن 2019، ص 14

الشكل رقم 06: يوضح الاتفاقيات التي عقدت بين روسيا و دول الساحل الإفريقي

الدولة	التاريخ	الاتفاقية
مالي	2019	اتفاقية في مجال التعاون العسكري
بوركينافاسو	2018	تدريب لحفظ السلام
تشاد	2017	التعاون في مجال مكافحة الإرهاب و التدريبات المشتركة
النيجر	2017	مقابلات عمل بين خبراء العسكريين و تعاون في مجال التعليم العسكري

المصدر: حميدة فاتن، القوة الصلبة في العلاقات الروسية مع إفريقيا منذ عام 2000، متابعات إفريقية، سبتمبر 2020

الشكل رقم 07: يوضح تطور الوجود العسكري الفرنسي في إفريقيا 1960-2014

السنوات	1960	1970	1980	1990	1997	2010	2013	2014
الجيش الفرنسي في إفريقيا	30000	20000	15000	10000	8405	8515	9350	6596

Source : Valentin Germain, 50 ans d'OPEX en Afrique (1964-2014),septembre 2015, p 19

الشكل رقم 08: يوضح أبرز الشركات العسكرية الخاصة في منطقة الساحل الإفريقي

اسم الشركة	الدولة الأم	الدول التي تنشط فيها
Wagner Group	روسيا	مالي، بوركينافاسو، النيجر، السودان، إفريقيا الوسطى
Africa corps	روسيا	النيجر، مالي، إفريقيا الوسطى
STTEP International	جنوب إفريقيا	نيجيريا ، تشاد
Asgaard	ألمانيا	السودان، موريتانيا، ليبيا
G4S/ Allied Universal	المملكة المتحدة/ الولايات المتحدة	النيجر، تشاد، و دول الساحل الأخرى

المصدر: https://2u.pw/FlilD بالتصرف

الخريطة رقم 01: الدول التي شهدت أكبر عدد من الانقلابات العسكرية في إفريقيا منذ 1960 حتى فيفري 2022

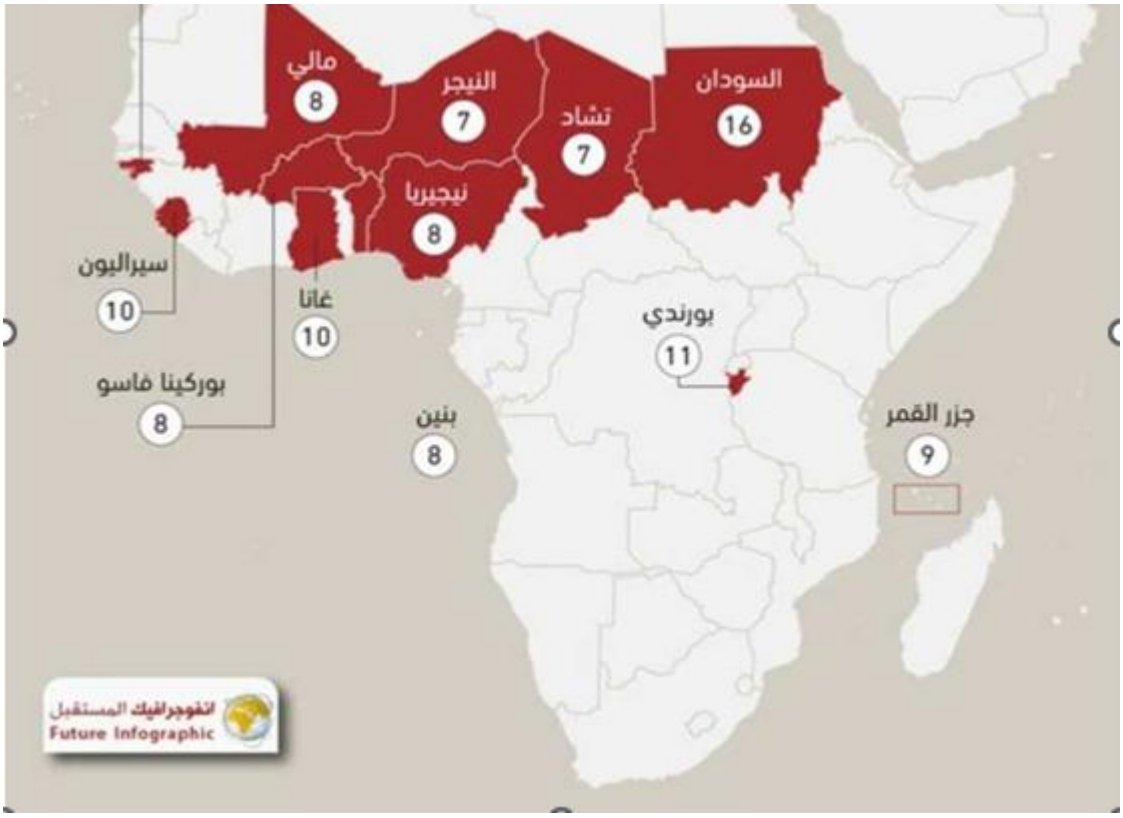

المصدر: عبد الجليل سليمان: الانقلابات في إفريقيا...من الذي ينسف الاستقرار

https://shorturl.at/fqvEM/ accessed 20/03/2025

الخريطة رقم 02: توضح منطقة الساحل الإفريقي

المصدر: قوي بوحنية، "الجزائر والهواجس الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي"، مركز الجزيرة للدراسات، على الرابط التالي: https://n9.cl/22bpf

الخريطة رقم 03: وقوع منطقة الساحل الإفريقي بين دائرتي عرض 12 ˚ شمالا و20 ˚ جنوبا و خصائصها المناخية

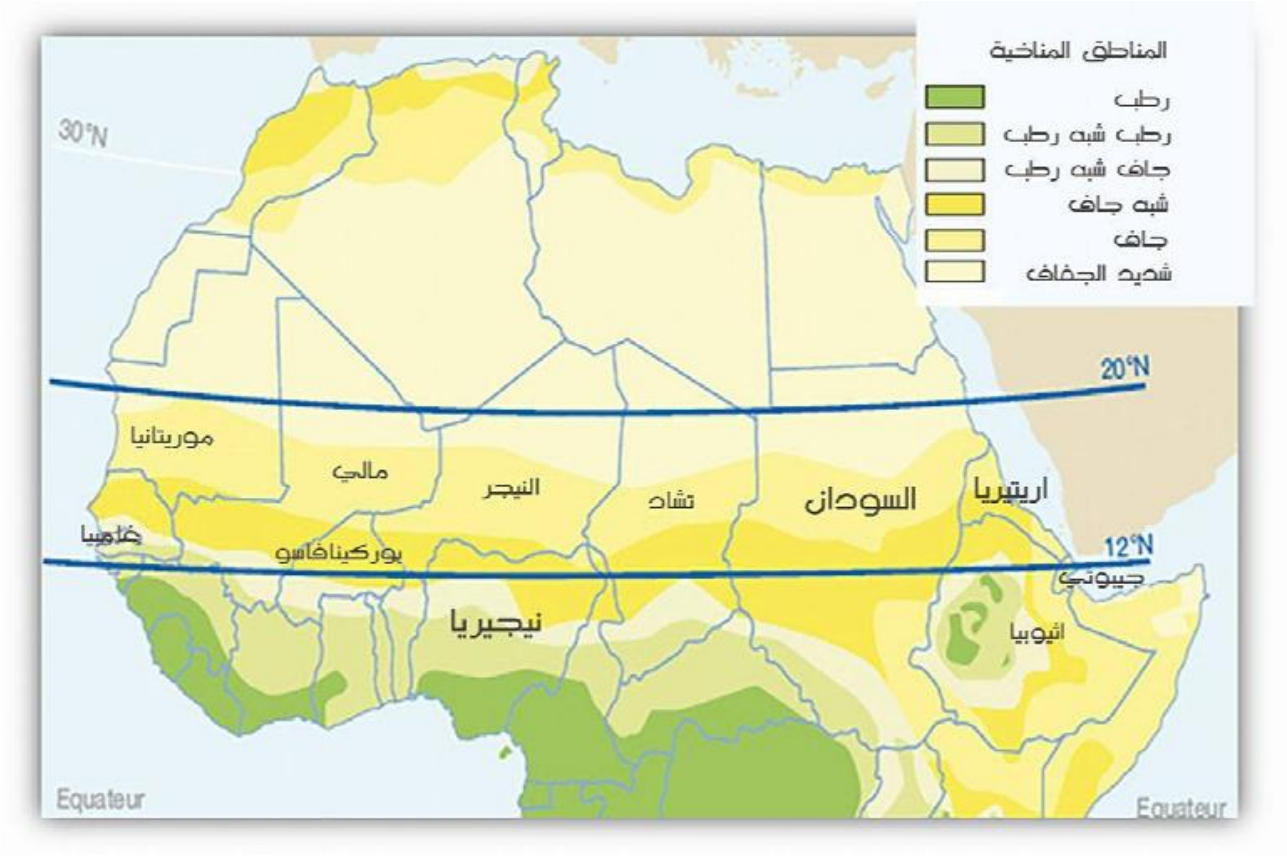

source : Philipp Heinrigrs,"Incidences sécuritaires du changement climatique au Sahel : perspectives politiques"p 5, sur :

http://www.oecd.org/fr/csao/publications/47234529.pdf

الخريطة رقم 04: توضح الامتدادات الثلاث للساحل الوضح الامتدادات الثلاث للساحل الإفريقي

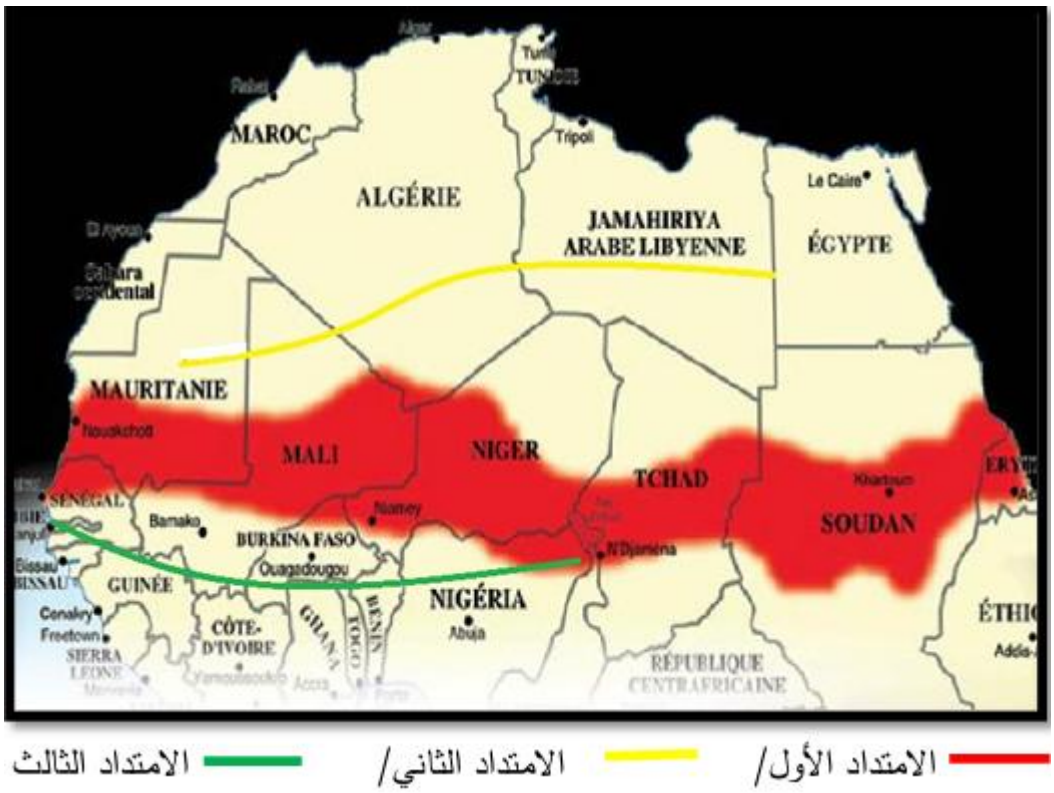

المصدر : horizon de géostratégie,n˚01,Mars 2010 مع تصرف الباحث

الخريطة رقم 05: تمثل خطوط التهريب الدولي للمخدرات عبر الساحل الإفريقي

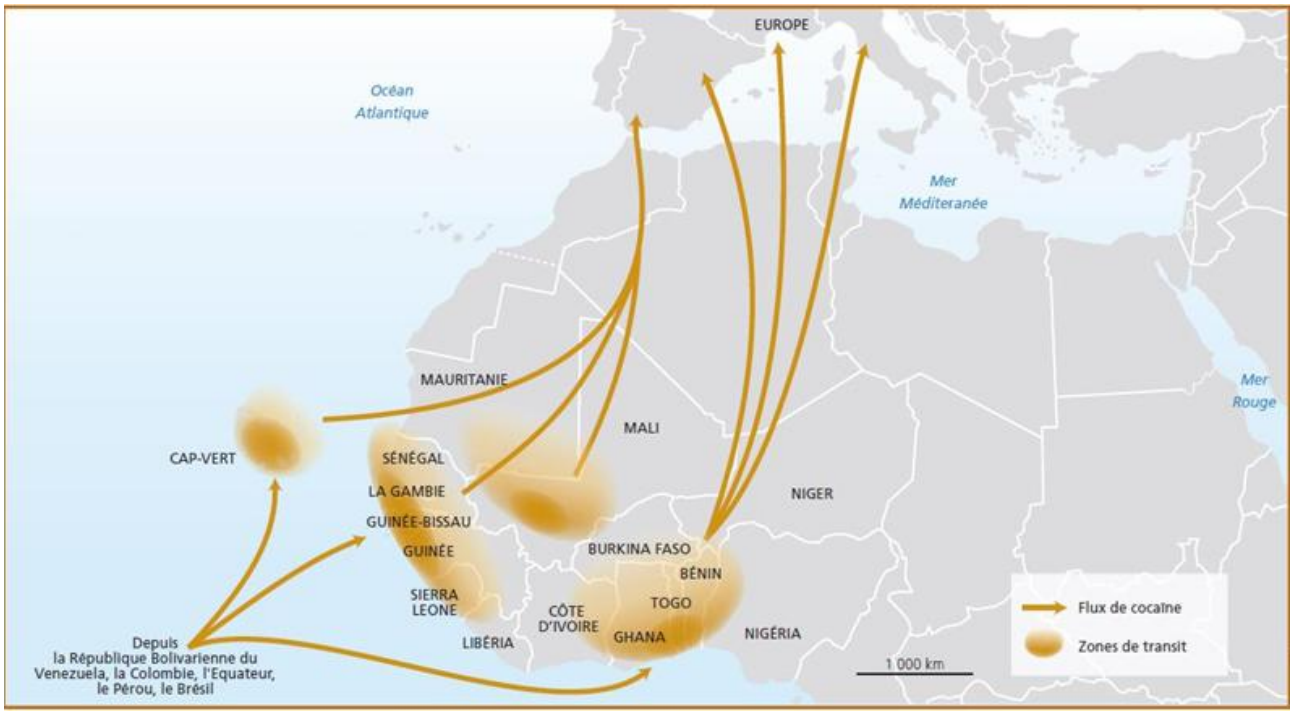

Source : United Nations. United Nation Office for Drugs control and Crime Prevention Transnational Organized Crimein West Africa: A threat Assessment..Vienna. February 2013 page 08

الخريطة رقم 06: توضح أهم التنظيمات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي

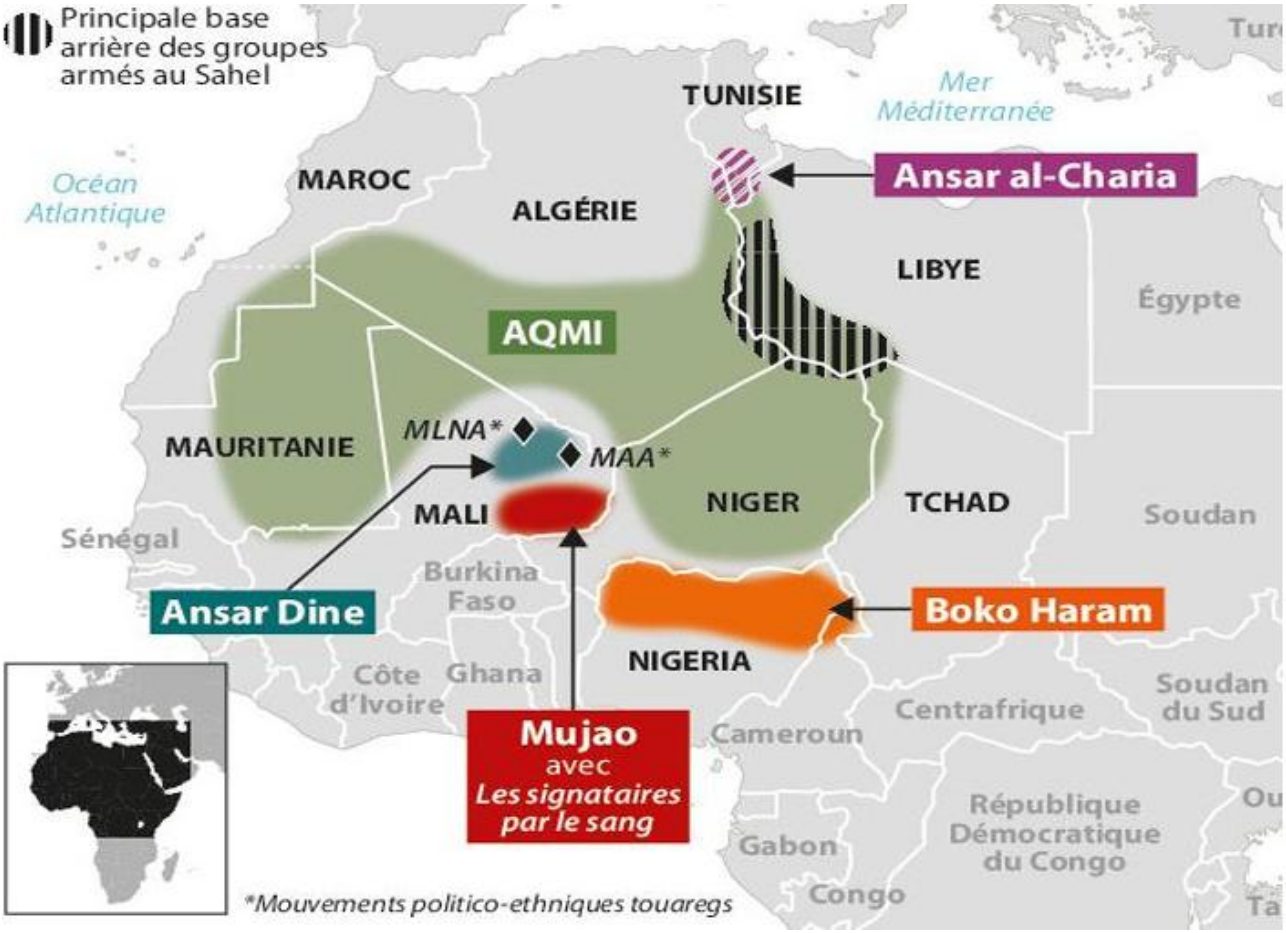

Source : Laurent Larcher, « Comprendre la galaxie terroriste dans le Sahel », dans : https://tinyurl.com/2dmatv2a, (17/07/2017), vu le (13/04/2025)

الخريطة رقم 07: تبين أهم حقول النفط في الساحل

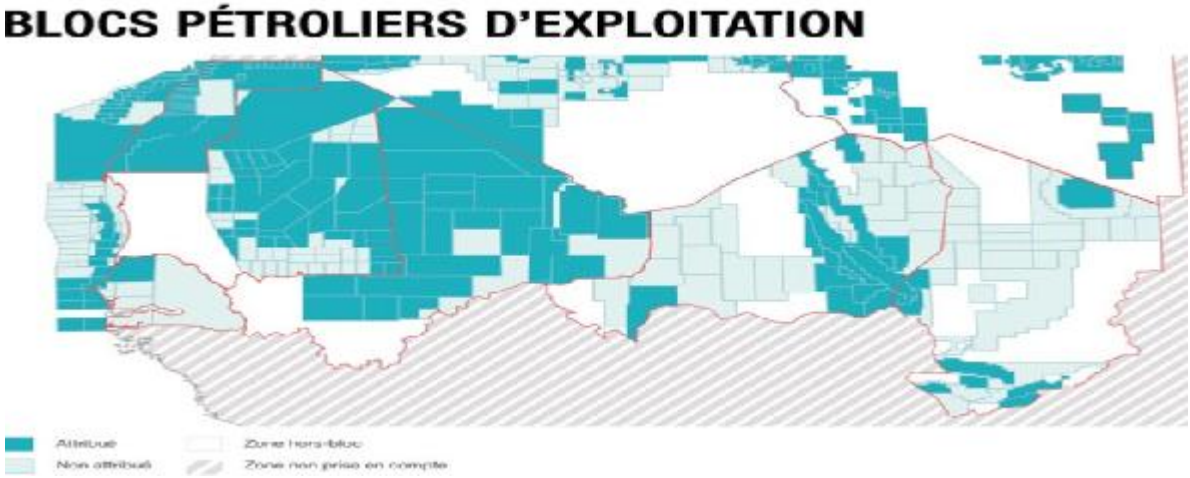

Source : OCDE (2014), un atlas du Sahara-Sahel : Géographie, économie et insécurité, édition OCDE,Paris

الخريطة رقم 08: تمثل لمسار أنبوب الغاز العابر للصحراء

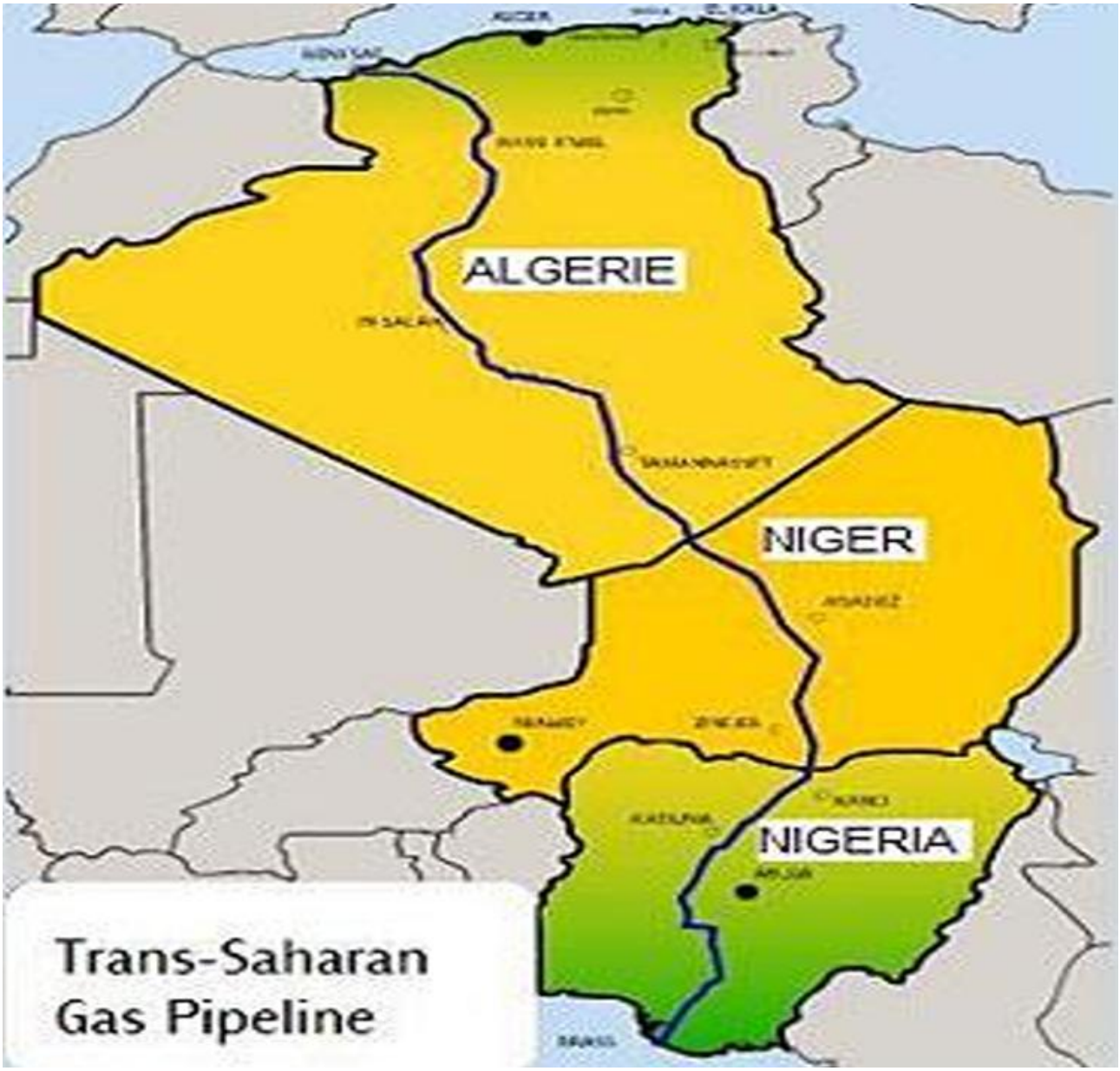

Source : Commission Des Affaires Etrangéres Rapport d'information La situation Sécuritaire dans les pays de la zone sahélienne, 6 mars 2012

الخريطة رقم 09: توضح مشروع الطريق العابر للصحراء من الجزائر باتجاه دول الساحل

المصدر: محمد مسعد، الاستراتيجية الأمنية الجزائرية في مواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية في منطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي، مذكرة ماستر في العلوم السياسية تخصص سياسات عامة ونظم سياسية مقارنة، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، 2024، ص 129

الخريطة رقم 10: توضح الهجرة غير الشرعية في الساحل

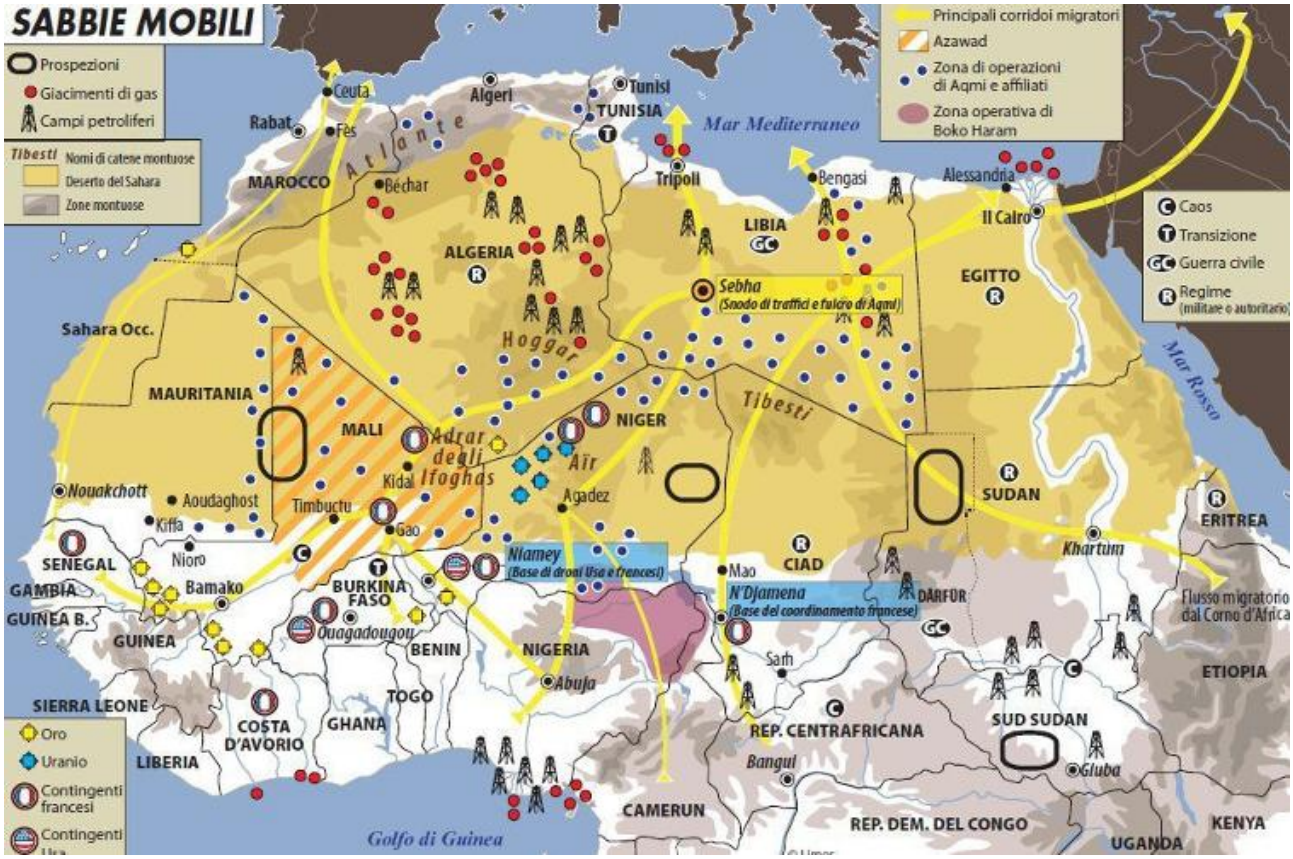

المصدر: مركز الجزيرة للدراسات

قائمة المراجع

أولا: باللغة العربية

المصادر:

أ/القرآن الكريم

1.سورة قريش، الآية 4.

ب/الدساتير

1.دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية2008.

المراجع:

أ/ الكتب

1. أبو عامر، علاء، **العلاقات الدولية: الظاهرة والنظم الدبلوماسية والاستراتيجية**. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، ط01، 2004.
2. الأغا، فؤاد، **علم الاجتماع والعسكر**. عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، ط01، 2008.
3. الأقداحي، هشام، **أبعاد وتحديات الأمن القومي التجانس القومي-القوة العسكرية-قضية الحدود**. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة ،2018.
4. أياد، علي الهاشمي، **العلاقات الدولية في التاريخ الحديث والمعاصر**. عمان: دار الفكر للنشر ناشرون وموزعون، ط01، 2013.
5. البشرى، محمد الأمين، **الأمن العربي المقومات والمعوقات**. الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ط01، 2000.
6. بكاي، منصف، **دور الجزائر في تحرير إفريقيا ومقومات دبلوماسيتها الإفريقية**. الجزائر: النشر الجامعي الجديد، 2017.
7. بن خليف، عبد الوهاب، **جيوسياسية العلاقات الدولية: المتغيرات، القواعد والأدوار**. الجزائر: دار القرطبة للنشر والتوزيع، 2016.
8. بن عنتر، عبد النور، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي**. الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005.
9. بهلول، نسيم، وآخرون، **فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني**. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2015.
10. بوحنية، قوي، **الجزائر والتهديدات الأمنية الجديدة: من مكافحة الإرهاب إلى هندسة الأمن**. عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2017.
11. بوحنية، قوي، **جيوبوليتيكا القارة الأفريقية (جدل السياسة الجغرافيا والأمن)**. الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2020.

12. بيليس جون، سميث ستيف، **عولمة السياسة العالمية الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة**. ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، 2004.
13. جفال، عمار، **وجهة نظر حول طبيعة التهديدات على الحدود الجنوبية للجزائر العالم الإستراتيجي**. الجزائر: مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، 2008.
14. حمدي، حسن عبد الرحمن، **الإتحاد الإفريقي والنظام الأمني الجديد في إفريقيا**. أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2011.
15. دروتي، جيمس، بالستغراف روبرت، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**. ترجمة وليد عبد الحي الكويت: كاظمة للنشر والتوزيع والترجمة والمؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع (مجد)، ديسمبر 1985.
16. دوفاي، ألكسندر، **الجغرافية السياسية**. ترجمة: حيدر حسين بيروت: عويدات للنشر والاستقبالية، 2001.
17. زكية، زهرة وآخرون، **الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها**. الجزائر: منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، 2010.
18. سعودي، محمد عبد الغني سعودي، **قضايا إفريقيا**. الكويت: عالم المعرفة، 1980.
19. عامر، محمد عبد المجيد، **دراسات في أسس الجغرافيا السياسية والأوضاع العالمية الجديدة**. الإسكندرية: دار الدعوة للطبع والنشر والتوزيع، 1993.
20. عامر، محمد عبد المجيد، **دراسات في أسس الجغرافيا السياسية والأوضاع العالمية الجديدة**. الإسكندرية: دار الدعوة للطباعة والنشر والتوزيع، 1993.
21. عامر، مصباح، **علم الاستراتيجية وتحليل قضايا الشرق الأوسط**. القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2017.
22. عزمي، بشارة، **الجيش والسياسة إشكاليات نظرية ونماذج عربية**. بيروت: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، ط01، أفريل 2017.
23. عطية، إدريس، **تطبيقات الهندسة الإفريقية في سياسة الجزائر الأمنية**. الجزائر: دار الأمة للنشر والتوزيع،2019.
24. غريفيش، مارتين، أوكالاهان، تيري، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**. ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2008.
25. فرحاتي، عمر، براهيمي، مريم، **الأزمة في الساحل الإفريقي: الخلفيات والأبعاد**. الجزائر: الدار الجزائرية للنشر والتوزيع، 2017.
26. فهمي، محمد عبد القادر، **النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية**. عمان: دار للنشر والتوزيع، ط1، 2010.
27. كرار، محمد أحمد، الانقلابات العسكرية في السودان. الخرطوم: دار الفكر، 1988.
28. لخضاري، منصور، **السياسة الأمنية الجزائرية المحددات-الميادين-التحديات**. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط01، 2015.
29. محمود، شيماء محي الدين، **تداول السلطة والاستقرار السياسي في فريقيا دراسة حالتي نيجيريا** وموريتانيا. القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2015.
30. مصلوح، كريم، **الأمن في منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا**. أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2014.

31. وليد، عبد الحي، **نموذج قياس النزعة الانفصالية للأقليات في الوطن العربي**. بيروت: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2014.

ب/ المجلات العلمية والدوريات:

1. بخوش، مصطفى، "منطقة الساحل الإفريقي الواقع والتحديات"، **مجلة دراسات شرق أوسطية**. العدد 64، 2013.
2. برقوق، امحمد، "الساحل الإفريقي بين التهديدات الأمنية والحسابات الخارجية"، **مجلة العالم الإستراتيجي**. العدد 7، 2008.
3. بشاينية، "معضلة الأمن الوطني الجزائري في ظل استراتيجية النفوذ للقوى العظمى"، **مجلة المدرسة العليا الحربية**. العدد 04، جوان 2011.
4. بلعور، مصطفى، "حزب جبهة التحرير الوطني ومسار الإصلاحات السياسية في الجزائر"، **مجلة الباحث**. العدد 04، 2006.
5. بن عنتر، عبد النور، "تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية"، **مجلة السياسة الدولية**. العدد 160، أفريل 2005.
6. بوبصلة، أمينة، "التنافس الدولي على الموارد -نموذج منطقة الساحل و الصحراء الإفريقي-"، **مجلة أكاديمية للدراسات السياسية**. العدد 1، 2024.
7. بوخبزة، محمد سفيان، "أهمية منطقة الساحل الإفريقي بين المصادر الدولية للإمداد بالطاقة في ظل التغيرات الجيوسياسية الراهنة"، **مجلة أكاديمية للدراسات السياسية**. العدد 1، 2024.
8. بوسعدية، رؤوف، "دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الإقليمية"، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**. العدد 09، 2016.
9. بوشربة، علي، "الصناعات العسكرية دفع قوي للصناعات الوطنية، **مجلة الجيش**. العدد 618، 2015.
10. بولنوار، مسعودة، "التداعيات الأمنية للتهديدات الجديدة في الساحل الإفريقي على الأمن الوطني للجزائر -قراءة استشرافية- "، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**. المجلد 13، العدد 1، 2022.
11. جارش، عادل، "مقاربة معرفية حول التهديدات الأمنية الجديدة "، **مجلة العلوم السياسية والقانون**. العدد الأول، فيفري 2017.
12. جربي، رضوان، "لأجل تمتين التعاون الإقليمي"، **مجلة الجيش**. العدد 574، 2011.
13. حاج، ميلود عامر، مزارة، زهيرة، "النزاعات الإثنية و انعكاساتها على الاستقرار الأمني في منطقة الساحل الإفريقي (موريتانيا أنموذج)"، **مجلة سر من رأى**. العدد 49، 2017.
14. دبش، إسماعيل، "الوضع في الساحل الإفريقي بين الواقع الإقليمي و التأثيرات الدولية من خلال الأزمة في مالي منذ 2010"،مجلة دراسات الدفاع و الإستقبالية استراتيجيا. الجزائر: المعهد العسكري للوثائق والتقويم و الاستقبالية، العدد1، 2014.
15. دغاشو، هشام، بن صغير عبد العظيم، "العلاقات المدنية العسكرية دراسة من منظور الرقابة على المؤسسات: حدود الدور وآليات الرقابة"، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**. المجلد 06، العدد 02، 2021.

16. ديداوي، محمد أمين، "تأثير التهديدات اللاتماثلية على الأمن الوطني الجزائري"، **مجلة الدراسات الاستراتيجية و البحوث السياسية**. المجلد 2، العدد 2، 2023.
17. رافت، اجلال، "السياسة الفرنسية في إفريقيا جنوب الصحراء"، **مجلة السياسة الدولية**. العدد 145، 2001.
18. زياني، صالح، "تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة"، **مجلة المفكر**. 2005.
19. شنتوني لويزة، جمال عبد الكريم، "دور الدبلوماسية الجزائرية في تفعيل حق الشعوب في تقرير مصيرها"، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية. العدد 11، 2018.
20. طالب، ياسين، "الشركات العسكرية و الأمنية الخاصة و دورها كفاعل مؤثر في العلاقات الدولية"، **حوليات جامعة الجزائر 1**. العدد 32، الجزء 4، ديسمبر 2018.
21. عليوي، عبد العزيز، "العودة إلى الشرعية الدستورية بعد الانقلابات العسكرية: دراسة في نماذج أفريقية"، مجلة قضايا سياسية. العدد 80، 2025.
22. عمران، ماجد، كلثوم فيصل، "السيادة في ظل الحماية الدولية لحقوق الإنسان"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**. المجلد 27، العدد 01، 2011.
23. غازلي، عبد الحليم، "الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في أفريقيا: الخلفيات والمحاذير"، **حوليات جامعة الجزائر 1**. المجلد 34،العدد1، 2020.
24. غراب، امحمد رفيق، "العلاقات المدنية العسكرية: دراسة في الأطر النظرية مصر أنموذجا"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**. العدد 13، جويلية 2018.
25. قشقوش، محمد، "الجزائر في ميزان القوى الإقليمي: الاحتياطي الاستراتيجي العربي"، **مجلة آراء حول الخليج**. العدد 132، 2018.
26. كشان، رضا، "ظاهرة الانقلابات العسكرية في أفريقيا: الأسباب والتداعيات"، **مجلة الفكر القانوني والسياسي**. المجلد 8، العدد الأول، 2024.
27. لخضاري، منصور، "الامتدادات الجيوسياسية للأمن الوطني الجزائري"، **مجلة شؤون الشرق الأوسط**. العدد 143، 2012.
28. مزروعي، أ. علي، "تاريخ إفريقيا العام منذ 1935"، **اليونسكو 1998**. المجلد 8.
29. ناصر، إبراهيم، "التغيرات الجيوبوليتيكية بمنطقة الساحل الإفريقي ومستقبل النفوذ الفرنسي"، **مجلة الباحث-الأبحاث والدراسات-**. العدد 4، 2023.
30. نويس، نبيل، "النزاعات الداخلية المسلحة في دول الساحل الإفريقي"، **مجلة المستنصر للدراسات العربية والدولية**. 2021.
31. هتهات، أبو بكر الصديق، لزهر، عبد العزيز، "المتغيرات الإقليمية الجديدة وأثرها على دور الجزائر في منطقة الساحل الإفريقي"، **المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية**. العدد 1، 2025.
32. هويدا، شوقي أبو العلا، "انعكاسات الانقلابات العسكرية في الساحل الإفريقي على النفوذ الفرنسي: دراسة حالتي النيجر والغابون"، **مجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية**. العدد 1، 2025.

ج/الموسوعات والمعاجم:

1. ابن منظور، محمد، **لسان العرب**. (ج 1) بيروت: دار صادر، 2003.
2. قنصوه، صبحي، التحولات الديمقراطية الحالية في افريقيا: الأسباب.**الموسوعة الإفريقية**، طرابلس: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 1997.
3. الكيالي، عبد الوهاب، **موسوعة السياسة**. (ج3) بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1995.

د/ الرسائل والأطروحات الجامعية:

1. بالة، عمار، **التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري -مالي أنموذجا-**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 1: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018.
2. بروال، الطيب، **الأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة كلية: الحقوق والعلوم السياسية، 2019.
3. بن حمزة، نبيل، برقوق، سالم، **البعد الاقتصادي للأمن الوطني الجزائري**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 1: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016.
4. بن صايم، بونوار، **مصادر التهديدات الخارجية لمنطقة المغرب العربي و آفاقها المستقبلية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2003.
5. بن يطو، بن زيان، **المعضلات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن الوطني للجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2023.
6. بونقطة، محمد مسعود، **البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه المغرب العربي (2001-2014)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية تخصص دبلوماسية وتعاون دولي، جامعة الجزائر3: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2015.
7. بويبية، نبيل، **الجزائر والمشاريع الإقليمية و الدولية لبناء السلم في منطقة الساحل الإفريقي: التحديات والرهانات**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2018.
8. جارش، عادل، **تأثير التهديدات الأمنية بدول الجوار على الأمن الوطني الجزائري**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة تبسة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015.
9. حسن، يعقوب علي، **تأثير السياسة الفرنكوفونية على دول إفريقيا الغربية و المركزية في الفترة 1900-2011: حالة تشاد أنموذجا**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة في العلوم السياسية، جامعة أم درمان الإسلامية: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2016.
10. حسين، محمد علي، **موجة الانقلابات العسكرية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2024.

11. حمزة، حسام، **الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص ديبلوماسية وعلاقات دولية، جامعة باتنة 1: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011.
12. رسولي، أسماء، **التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي بين أدوار الدول الإقليمية والقوى الكبرى بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية،2018.
13. رقولي، كريم، **السياسة الخارجية العراقية تجاه تركيا 2003-2013**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2017.
14. غدير، دليلة، **الإستراتيجية الأمنية الفرنسية في منطقة الساحا الأفريقي (دراسة حالة مالي)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص العلاقات الدولية دراسات أمنية واستراتيجية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015.
15. قادة، بن عبد الله، عائشة، **إشكالية بناء الأمن الجزائري بعد الحرب الباردة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية ، جامعة الجزائر3: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2020.
16. مزارة ،زهيرة، **الإستراتيجية الأمنية للدول الإقليمية تجاه منطقة الساحل الإفريقي (دراسة حالة: الجزائر،فرنسا)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018.
17. مزياني، فيروز، **تحولات البيئة الإقليمية و أثرها على الإستراتيجية الأمنية الجزائرية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية تخصص العلاقات الدولية، جامعة باتنة 1: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2021.
18. ناصر، عامر، **معضلة المخدرات في منطقة الساحل الإفريقي دراسة في المقاربة الأمنية الجزائرية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص دراسات إفريقية، جامعة الجزائر 3: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2021.
19. هارون، آدم انتصار أحمد، **أسباب الانقلابات منذ عام 1969 السودان نموذجا**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الخرطوم السودان، 2010.
20. هاشمي، مليكة، **مقاربة الأمن المجتمعي في منطقة الساحل الإفريقي من 2011 إلى 2023 دراسة حالة مالي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية، جامعة الجزائر 3: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2024.
21. وهبي، زكرياء، **التنافس الدولي حول الطاقة النفطية في إفريقيا دراسة حالة التنافس الأمريكي الصيني 2020/2010**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018.

<u>هـ/الرسائل والأطروحات الجامعية غير المنشورة:</u>

1. بويبية، نبيل، **المقاربة الجزائرية تجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011.

2. عشوري، علي، **سياسة الجزائر في منطقة الساحل الإفريقي**. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 1998.
3. عمورة، أعمر، **التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي (مقاربة جيو-أمنية)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011.

و/ التقارير:

1. تقرير الشرق الأوسط : مجموعة الأزمات الدولية جنوب الجزائر طليعة المشاكل، بروكسل، 2016.
2. تقرير رئيس المفوضية عن منع التغييرات غير الدستورية للحكومات و تعزيز قدرات الاتحاد الإفريقي على إدارة مثل هذه الأوضاع، مؤتمر الاتحاد الإفريقي الدورة العادية الرابعة عشر، إثيوبيا، 31 جانفي -02 فيفري 2010.
3. تقرير الأمين العام عن الحالة في منطقة الساحل، مجلس الأمن، 14 جوان 2013.
4. تقرير تاج مهدي عن المستقبل الجيوسياسي للمغرب العربي والساحل الإفريقي. مركز الجزيرة، 20 أكتوبر 2011.

ز/الأوراق العملية والدراسات البحثية:

1. بوحنية، قوي، الظاهرة الانقلابية في إفريقيا: السياقات والتفسيرات، ورقة تحليلية صادرة عن مركز الجزيرة للدراسات، سبتمبر 2022.
2. جاسم، محمد بشرى، انقلاب النيجر وتداعياته الإقليمية والدولية، دراسة صادرة عن مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2023.
3. الجوعان، كوثر عبد الله، مفهوم الأمن الوطني الشامل وأبعاده في مختلف شؤون الحياة، ورقة مقدمة ضمن مؤتمر التوافق السنوي الرابع للأمن الوطني الشامل عن معهد المرأة للتنمية والتدريب، 2007.
4. خريف، أكرم، الجزائر-مالي: وقائع الانفصال المعلن، دراسة صادرة عن المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية والاستراتيجية (IRIS)، فيفري 2024.
5. دهشان، أمد، ورقة النفوذ الروسي في إفريقيا: الدوافع والإستراتيجية والأدوات، دراسة صادرة عن مركز أبعاد للدراسات الاستراتيجية، جانفي 2024.
6. الصباحي، نسرين، خروج تحالف دول الساحل من ايكواس...الدوافع والمآلات، دراسة صادرة عن المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 2024.
7. طيفوري، محمد، محمود، صهيب، "انقلابات الساحل: الأسباب الداخلية و تأثيرات التنافس الدولي"، دراسة صادرة عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سبتمبر 2023.
8. غراف، عبد الرزاق، دور العقيدة الأمنية الجزائرية في إدارة الأزمات جنوب المتوسط: الأزمة الليبية نموذجا، دراسة صادرة عن جامعة العربي بن مهيدي -أم البواقي-: كلية الحقوق العلوم السياسية، 2018.
9. قطوش، عز الدين، العلاقات المدنية-العسكرية، محاضرات موجهة لسنة أولى ماستر اخصص دراسات أمنية واستراتيجية، جامعة الجزائر 3، 2023.

ح/ الروابط الالكترونية:

1. الجزيرة نت، "القمة العربية تختتم اليوم و مسودة بيانها تدعو لقوة مشتركة"، انظر الرابط الالكتروني الآتي:

/https ://www .aljazeera.net/news/arabic/2015/3/29. (8 :45/05/02/2025).

2. "الجزائر قضية الطائرة المسيرة...قرار و بيان شديد اللهجة من الجزائر ضد ثلاث دول"، انظر الرابط الالكتروني الآتي:

https ://2u/pw/onCgz. (11 :41/15/04/2025).

3. الديوان الوطني للإحصائيات، "معطيات ديموغرافية 2017-2018"، انظر الرابط الالكتروني الآتي:

http://www.ons.dz/-Population -et-Demographie-.html. (15 :32/06/03/2025).

4. "الساحل الإفريقي مرآة تعكس تنوع القارة السمراء"، انظر الرابط الالكتروني الآتي:

https://tinyurl.com/yxu3t2uf. (12 :50/22/03/2025).

5. السيد علاء الدين، "الانقلابات العسكرية في القارة الإفريقية في الألفية الجديدة"، انظر الرابط الالكتروني الآتي:

/https://www.sasapost.com/military-coups-in-africa. (18 :22/12/03/2025).

6. الصياد أسامة، "القارة السمراء تاريخ من الانقلابات"، انظر الرابط الالكتروني الآتي:

http://www.noonpost.org/content/4170. (15:10/12/03/2025).

7. الطويل، اماني، "ما هي خيارات دول غرب إفريقيا في النيجر؟"، انظر الرابط الالكتروني الآتي:

https://acpss.ahram.org.eg/NewsL20968.aspx. (18 :22/23/03/2025).

8. بوحنية، قوي، "استراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي: قراءات إفريقية"، انظر الرابط الالكتروني الآتي:

https ://n9.cl/17x8w. (9:10/03/03/2025).

9. حسن حمدي، عبد الرحمن، "معضلة النيجر: لماذا تخسر فرنسا نفوذها في غرب إفريقيا؟، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية"، انظر الرابط الالكتروني الآتي:

https://acpss.ahram.org.eg/News/20971.aspx. (16 :15/22/03/2025).

10. رضوى، عمار، "خصخصة الأمن: تصاعد دور الشركات العسكرية و الأمنية الخاصة في الإقليم، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية"، انظر الرابط الالكتروني الآتي:

https://2u.pw/w9swN. (17:50/26/03/2025).

11. ر عبد العال، "العلاقات المدنية العسكرية بين النظريات التقليدية والحديثة"، الخبر، انظر الرابط الالكتروني الآتي:

https://2u.pw/cni51.(8:06/20/03/2025).

12. زبير، يحي ح، "أزمة منطقة الساحل: أسباب النزاع ونتائجه الإقليمية، مجلس الشرق الأوسط للشؤون العالمية"، انظر الرابط الالكتروني الآتي:

https ://2u.pw/Dnx6g. (10 :24/26/03/2025).

13. زقاع، عادل، منصوري، سفيان، "واقع الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي، مقاربة سوسيو سياسية"، انظر الرابط الالكتروني الآتي:

https://nevves.vniv.oungla.dz/indesc.php/nvnino. (23:55/10/04/2025).

14. ساليك، محمد، "إستراتيجية الإتحاد الإفريقي لمنطقة الساحل"، انظر الرابط الالكتروني الآتي:

https://n9.cl/zza37 . (14 :20/10/03/2025).

15. عبد الحميد، اسمهان، "دور شركات الأمن الخاصة في الصراعات الداخلية في أفريقيا"، انظر الرابط الالكتروني الآتي:

http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx ?Serial=633649. (20:10/24/03/2025).

16. عمر محمد صالح، "تاريخ من الحروب والصراعات: اتفاقية السلام التشادية في الدوحة النتائج والمآلات، الجزيرة نت ، انظر الرابط الالكتروني الآتي:

https://2u.pw/vFjlw. (20:10/15/03/2025).

17. أبو فضل، محمد زكرياء، "الساحل الإفريقي وصراع القوى الدولية: الدوافع والمآلات، المركز الإفريقي للأبحاث ودراسة السياسات"، انظر الرابط الالكتروني الآتي:

https://bit.ly/3xTNTev. (9 :40/23/03/2025).

18. قشطة، منى، "إعادة صياغة الوجود الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي....الدوافع والمآلات"، انظر الرابط الالكتروني الآتي:

https://marsad.ecss.com.eg/59058. (12 :10/24/03/2025).

19. قشطة، منى،"تداعيات خطرة....انقلاب النيجر والنشاط الإرهابي في منطقة الساحل الإفريقي، المرصد المصري"، انظر الرابط الالكتروني الآتي:

https ://2u.pw/ylsVU. (21 :26/12/04/2025).

20. كادا سافور، ديفيد، "صديق أم عدو؟: بوتين و المصالح الفرنسية في إفريقيا"، انظر الرابط الالكتروني الآتي:

https://2u.pw/E2Zdc. (15 :20/24/03/2025).

21. وزارة الفلاحة والتنمية والصيد البحري، "انعقاد الجلسات الوطنية للفلاحة 28 فيفري 2023"، انظر الرابط الالكتروني الآتي:

https://madr.gov.dz. (14:40/02/03/2025).

ثانيا: قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

- **باللغة الإنجليزية:**

A .Books

1. AL-Mashat, Abdel-Moneim, **National security in the third world**. Colorado: west view, 1985.
2. AL-Mashat, Abdel-Moneim, **The Theoritical Framework for Arab National Security**. Cairo: Institue of Arab Research and Studies, 2012.
3. AL-saadi, Rashad Muhammed salem**, National Service and its Security, Military and Development Implications**. United Arab Emirates: Center for Strategic Studies and Research,2018.
4. Badawi, Munir Mahmoud, **Principles of Political Science**. New York: Faculty of Commerce, 2003.
5. Bell, M.J, **The military in the new states of Africa**. USA: The Hague, 1968.
6. Ernest, May, **National security in American history. In Graham Allison & Gregory Treverton, Rethinking America's security Beyond Cold War to New World Order**. New York:Norton,1992.
7. Hough, Peter**, Understanding Global Security**. Uk: Routledge, 2023.
8. Huntington, P Samuel, **The soldier and the state: the theory and politics of civil-military relations**. New York: Harvard University Press, 1957.
9. Huntington, P. Samuel, **The soldier and the state: the theory and politics of civil-military relations**. New York: Harvard University Press, 1957.
10. Kaplan, D. Robert, **The Revenge of Geography**. Washington: Random Haws Ed, 2012.
11. Meyer, Stefanie**, The resurgence of military coups in Africa : the case of west Africa and the sahel**. Cham: springer, 2023.
12. Sheeby, Lakhamisi, **International Security and the Relationship between the North Atlantic Treaty Organization and the Arab Countries-Post Cold War Period-**. Egypt: The Egyptian Library of Printing and Publishing, 2010.
13. Taylor, D. Brian, **politics and the Russian army: civil-military relations, 1989-2000**. USA: Cambridge university press, 2003.
14. Thomson, Alex, **An introduction to African politics**. London: Routledge, 2000.

15. Vagen, Tor-Gunnar, Gumbricht, Thomas, **Sahel atlas of cganging landscapes tracing trends and variations in vegetation cover and soil condition**. Kenya: World agroforestry, 2012.

B . Review Articles

1. Alemahu, Addis, "France military strategy revision plan in Africa and its implications", **Journal of international relations security and economic studies (JIRSES)**. Vol. 2, N. 3, 2023.
2. Ayoob, Mohamed, "The Security Problematic of the Third World", **World politics**. Vol. 2, 1991.
3. Gonzalez, Patrick, "Desertification and a shift of forest species in the west African sahel", **climate research**. Vol. 228, 2001.
4. Haftendorn, Helga, "The security puzzle: theory-Building in international security", **International Studies quarterly**. Vol. 35, No. 1, 1991.
5. Shils, Edward, "Middle eastern armies and the new middle class", **Johnson: Princeton Legacy Library**. Vol. 46,1957.

C. Research Studies and Working Papers

1. Gassebner, Martin and others, "when to expect a coup d'etat?", working paper by university hamburg, 2016.
2. Miroslav, Krstic, "Boundary Control of PDEs: A course on Backstepping Designs", Working Paper, class slides Universsity of California San Diego, 2008.
3. Sempa, Francis, "Us National security doctrines historically viewed", American Diplomacy, 2003.
4. Tickner, J.Aun, "Revissioning security", Cambridge Polity Press,1995.
5. Toga, Hussein, "The National Security Administration of the Hashemite Kingdom of Jordan", Study by University of south Carolina, 1983.

D. Web links:

1. ACELD (Armed conflict Location & Event Data Project), Wagner Group Operations in the sahel, 2023, see the following cite: https://acleddata.com . (17:28/13/04/2025).
2. Besong, Valery, coup d'états in africa : the émergence, prevalence and eradications, see the following cite:

   http://web.stanford.edu . (16:48/02/04/2025).

3. Civil Military relations and leadership crisis in 21st century Africa: an inquiry, see the following cite: https://www.researchgate.net/publication/278727714 . (7:54/18/03/2025).
4. Giovannetti, Giorgia, Overcoming fragility in Africa: Forging a new European approach, see the following cite: https://hdl.handle.net/1814/15495 . (15:12/20/04/2025).
5. Marinov, Nikolay & Goemans, Hein, Coups and Democracy, British Journal of political science, see the following cite: https://urx1.com/KKsLg . (9:15/05/04/2025).
6. Ngoma, Naison, civil military relations: searching for a conceptual framework with an African bias, see the following cite: https://oldsite.issafrica.org/uploads/CIVILNGOMA.PDFlbid. (9:33/18/03/2025).
7. Ntomba, Regenald, Why are military coups going out of fachion in africa, see the following cite: http://newafricanmagazine.com . (18 :27/02/04/2025).
8. Wagner Group Operations in the Sahel, see the following cite: https://acleddata.com . (20:43/16/04/2025).
9. Why are Military coups returning to Africa?, see the following cite: https://Bit.ly/45JMS7v . (20:41/02/04/2025).

- **باللغة الفرنسية**

A.Les Livres

1. David, charles-Philippe & Roche, Jean Jaques, **Théories de la sécurité**. Paris : Edition Montchrestien, 2002.
2. Giri, Jaques, **Le sahel 21 éme : un essai de réflexion prospective sur les sociétés sahéliiennes**. Paris : Karthala, 1989.
3. Lacoste, Yves, **La géographie Caserte d'abord la guerre et la découverte**. Paris : P.u.f, 1985.
4. Samir, Amin**, L'économiques arabe contemporaine**. Paris : les edition de minuit, 1980.
5. Ziso, Edison, "Coups and terror in the sahel", **Journal of central and eastern European**. Vol. 4, 2024.

B.Les articles:

1. Battistella, Dario, "les relations internationales**", Sciences humaines**. Vol.183,2007.
2. Lacoste,Yves, "sahara-perspectives et illusions géopolitiques", **Revue hérodote**. N.142, 2011.
3. May ; F.Gohn , Guengant, Jean-Pierre, "les d éfis démographiques des pays sahéliens", **revue de culture contemporaine**. N.11 , 2014.

C. Encyclopédies et Dictionnaires :

1. Rey, Alain, **Le Grand Robert de la langue française**, 2010.
2. Toupictionnaire **le dictionnaire de politique**, Paris, 2005.

D.Les rapports :

1. Guinant, Piscille, La politique de la France en Afrique subsaharienne après les indépendances, Toulouse : Institut d'études politiques, 2013.
2. Taje, Mehdi, sécurité et stabilité dans le sahel africain, Rome : Collége de défense de l'OTAN département de recherche, décembre 2006.

E.Les cites:

1. O.Dialli, Sommet du CILSS : trois défis majeurs, voir le lien :

http://www.cilss.bf . (16 :52/10/04/2025).

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وتقدير	
إهداء	
مقدمة.....	1
أهمية الدراسة.....	2
مبررات اختيار الموضوع.....	3
مجال الدراسة.....	4
إشكالية البحث.....	4
الفرضيات.....	5
أهداف الدراسة.....	5
الدراسات السابقة.....	6
صعوبات الدراسة.....	7
منهجية البحث.....	8
تحديد المفاهيم.....	8
هيكلة الخطة.....	11
الفصل الأول: السياق المفاهيمي والنظري للدراسة	
المبحث الأول: الأمن الوطني الجزائري.....	14
المطلب الأول: الأمن الوطني بين التصور الضيق والواسع.....	14
المطلب الثاني: مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية.....	19
المطلب الثالث: عناصر الأمن الوطني الجزائري.....	23
المبحث الثاني: الانقلابات العسكرية.....	30
المطلب الأول: مفهوم الانقلاب العسكري.....	30
المطلب الثاني: الانقلابات العسكرية بين الشرعية واللاشرعية.....	31
المطلب الثالث: الانقلاب العسكري: مكسب للدولة أم تهديد.....	34
المبحث الثالث: العلاقة بين الأمن الوطني والانقلاب العسكري وفقا للمقاربات النظرية.....	39
المطلب الأول: المقاربة الواقعية.....	39
المطلب الثاني: العلاقات المدنية العسكرية.....	41

الفصل الثاني: حزام الانقلابات العسكرية في منطقة الساحل الإفريقي -دراسة تحليلية-	
المبحث الأول: جيوسياسية منطقة الساحل الإفريقي	**47**
المطلب الأول: تحديد منطقة الساحل الإفريقي	**47**
المطلب الثاني: الأهمية الجيوسياسية لمنطقة الساحل الإفريقي	**51**
المبحث الثاني: علاقة تحولات الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي بالانقلابات العسكرية	**58**
المطلب الأول: تصاعد النفوذ الروسي	**58**
المطلب الثاني: تراجع الدور الفرنسي	**61**
المطلب الثالث: تزايد دور الشركات الأمنية الخاصة	**65**
المبحث الثالث: دينامية الانقلابات العسكرية في منطقة الساحل الإفريقي	**69**
المطلب الأول: الانقلاب في مالي	**69**
المطلب الثاني: الانقلاب في النيجر	**70**
المطلب الثالث: الانقلاب في بوركينافاسو	**71**
الفصل الثاني: انعكاسات الانقلابات العسكرية في منطقة الساحل وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري	
المبحث الأول: تداعيات السياسية والعسكرية من الانقلابات العسكرية في منطقة الساحل على الأمن الوطني الجزائري	**77**
المطلب الأول: العلاقات الدبلوماسية	**77**
المطلب الثاني: انتشار التهديدات الأمنية اللاتماثلية	**80**
المطلب الثالث: تواجد الشركات الأمنية الخاصة	**85**
المبحث الثاني: تداعيات الاقتصادية و الاجتماعية من الانقلابات العسكرية في منطقة الساحل على الأمن الوطني الجزائري	**89**
المطلب الأول: تداعيات على مستوى الطاقة	**89**
المطلب الثاني: تداعيات على العلاقات الاقتصادية	**92**
المطلب الثالث: تداعيات على الأمن المجتمعي	**94**
المبحث الثالث: سياسات و آليات الجزائر في التعامل مع تداعيات الانقلابات العسكرية في منطقة الساحل	**98**
المطلب الأول: الجهود الدبلوماسية	**98**
المطلب الثاني: الآليات العسكرية	**100**
المطلب الثالث: الرؤية المستقبلية	**102**
الخاتمة	**106**

قائمة الملاحق.....	112
قائمة المراجع.....	132
فهرس المحتويات.....	146
مستخلص الدراسة.....	150

مستخلص الدراسة

المستخلص

تناولت هذه الدراسة تأثير الانقلابات العسكرية التي شهدتها منطقة الساحل الإفريقي منذ سنة 2020 على الأمن الوطني الجزائري، وفي ظل تصاعد التهديدات غير التقليدية مثل الإرهاب، الجريمة المنظمة، و التهريب، و تراجع آليات التنسيق الأمني الإقليمي.

و قد بينت أن الجزائر، بحكم حدودها الطويلة مع دول الساحل، كانت عرضة مباشرة لانعكاسات هذه التحولات، ما دفعها إلى تطوير مقاربة أمنية و دبلوماسية شاملة، عبر تعزيز الوجود العسكري في الجنوب و محاولة تفعيل دورها السياسي في المنطقة.

لكن هذه الجهود ووجهت بعقبات كبيرة، نتيجة التغيرات السياسية التي عرفتها دول الجوار، و تشكيل تحالفات إقليمية بديلة، إضافة إلى تراجع التفاهمات السابقة، مما قلص من فعالية التحركات الجزائرية.

خلصت الدراسة إلى أن استقرار الجزائر أصبح مرتبطا بتطورات الساحل، مما يستدعي إعادة ضبط استراتيجيتها الأمنية و الدبلوماسية، وفق رؤية أكثر مرونة وواقعية تراعي التحولات الإقليمية المستمرة.

الكلمات المفتاحية: الانقلاب العسكري، الأمن الوطني، التهديدات، العقيدة الأمنية، الاستراتيجية، منطقة الساحل الإفريقي

Abstract

This study examines the impact of military coups in the Sahel region since 2020 on Algerian national security since 2020 on Algerian national security, in light of the escalation of non-traditional threats such as terrorism, organized crime, and smuggling non-traditional threats such as terrorism, organized crime, smuggling, and the decline of regional security coordination mechanisms, regional security coordination mechanisms. It showed that Algeria, by virtue of its long borders with the Sahel countries, was directly exposed to the repercussions of these transformations to the repercussions of these changes, which prompted it to develop a comprehensive security and diplomatic approach by strengthening its military presence in the south and trying to activate its political role in the region.

However, these efforts faced major obstacles as a result of the political changes witnessed by neighboring countries and the formation of regional alliances and the formation of alternative regional alliances, in addition to the decline of previous understandings. which reduced the effectiveness of Algeria's actions.

The study concludes that Algeria's stability has become linked to developments in the Sahel, which requires resetting its security and diplomatic strategy, according to a more flexible and realistic vision that takes into account regional shifts and realistic vision that takes into account the ongoing regional transformations.

Keywords: Military Coup, National Security, Threats, Security Doctrine, Strategy, Sahel region.